الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC ECONOMIC INDEPENDENT JOURNAL

العدد الحادي عشر - المجلد الثالث - آب / اغسطس ١٩٩٦

Issue 11 . Vol. 3.August 1996

النوم مع العدو

● يثير الوجود العسكري الأميركي في المملكة العربية السعودية هذه الأيام عاصفة من التساؤلات والملاحظات، وخصوصاً بعد التفجير الذي وقع أخيراً ضد القوات الأميركية بالقرب من الظهران، لأن هذا الانفجار أكد أن الانفجار الذي سبقه في العاصمة السعودية الرياض لم يكن حادثاً معزولاً.

ومن الملاحظات الأساسية التي ترددت في هذا الصدد أنه إذا كان الهدف من الوجود العسكري هذا حفظ الأمن والاستقرار في المملكة وفي المنطقة المحيطة، فقد أثبت أنه من عوامل زعزعة الأمن والاستقرار هناك. وهذا بحد ذاته يطرح على بساط البحث ليس جدوى الوجود العسكري المذكور فقط ، بل جملة من القضايا الأساسية المتراكمة منذ اللقاء الغامض بين مؤسس المملكة الملك عبد العزيز آل سعود والرئيس الأميركي روزفلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي مقدمها تلك الناشئة من قيام دولة إسرائيل وتوسعها في البلاد العربية.

وعلى الرغم من قبول الدول العربية الدخول في التسوية السلمية مع إسرائيل، بموجب مشروع الملك فهد الذي أقرته قمة فاس، فقد بقي الانحياز الأميركي للدولة اليهودية عنصر إحراج للسعودية، وبقيت نسبة كبيرة من العرب تصنف الولايات المتحدة بأنها «عدو» لهم مثل إسرائيل. وإذا كان كثيرون من العرب يبررون «نوم السعودية مع العدو» بسبب المصالح المتشابكة والظروف العالمية السائدة أثناء الحرب الباردة، فإن آخرين يرون أن هذا النوم المزمن مع العدو كان من العوامل التي أحبطت تطلعات عديدة للعرب نحو تحقيق وضع عربي أكثر قوة وانسجاماً وقدرة على الصمود.

والواقع أن العلاقات السعودية - الأميركية لم تكن في الأصل علاقات اضطرارية، إذ سبقتها بسنوات عديدة علاقات ملحوظة للمملكة السعودية (والمملكة المتوكلية اليمنية) مع الاتحاد السوفياتي. بل هي كانت اختياراً سعودياً حراً كانت له في حينه مبررات مقبولة نظراً إلى الصورة المختلفة عن الولايات المتحدة في أذهان العرب في الماضي، وربما عن السعودية ذاتها بسبب وهج طروحات متقدمة لمؤسسها سابقة لطروحات ثورية في مناطق عربية أخرى.

ومما لا شك فيه أن علاقات الرياض مع واشنطن كانت على العموم أصدق من علاقات واشنطن مع الرياض، وخصوصاً بعد *الدور الأميركي في إقامة دولة إسرائيل وانحيازه المطلق لها ضد جميع العرب مجتمعين ومتفرقين.* فقد نظرت السعودية إلى هذه العلاقات نظرة استراتيجية ومبدئية، بينما نظرت إليها أميركا نظرة انتهازية ومصلحية سهلت عليها بالتالي استقطاب حلفائها الأوروبيين وحالت دون قيام علاقات عربية - أوروبية سليمة ومتوازنة.

وهنالك الآن أكثر من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن السعودية في الوقت الحاضر غير مرتاحة لواقع علاقاتها الراهنة مع الولايات المتحدة، وخصوصاً بعد الاقتحام الاسرائيلي لدول عربية في الخليج في المحيط السعودي المباشر بتشجيع أميركي، ولاسيما أن هذا الاقتحام الاسرائيلي قد أضعف الموقف العربي في العملية السلمية.

وما كان للاختلال الراهن في العلاقات الخليجية ذاتها أن يأخذ بعداً تصادمياً، وخصوصاً التحدي القطري للسعودية ودولة البحرين، لولا الدخول الاسرائيلي إلى الخليج، مما أشاع شعوراً بالاستقواء لدى البعض في الخليج على جيرانهم وحتى على الولايات المتحدة من خلال التصور بأن إسرائيل قادرة على تكييف السياسة الأميركية في المنطقة لصالحهم.

وهذا التعقيد المستجد، فضلاً عن أنه أضعف الموقف العربي العام في العملية السلمية، قد أضعف بشكل خاص الدور القائد والمؤثر للمملكة السعودية في محيطها الطبيعي المباشر. لكن هذا الاختلال ما زال تصحيحه في يد السعودية من غير حاجة إلى افتراق جذري عن الولايات المتحدة، وذلك باتخاذ مواقف أكثر وضوحاً وجرأة في جملة من القضايا المحلية والاقليمية والدولية، بما في ذلك العمل على التخفيف من الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة.

فالوضع الحالي للسعودية مع الولايات المتحدة، بسبب العامل الاسرائيلي وتهافت بعض الدول العربية على التعامل مع إسرائيل قبل الأوان، هو وضع نكد يصح فيه تشخيص أبي الطيب المتنبي بأنه من نكد الدنيا «أن ترى عدوك ما من صداقته بد»، لكنه في الوقت ذاته يتيح فسحة من التأمل في الظروف المتغيرة للعالم لعل هناك أملاً في توظيف المتغيرات توظيفاً أجدى وأقل كلفة. فصداقة الولايات المتحدة مكلفة، ومعاداتها مكلفة. والحل الأمثل في هذه الحالة، إذا كان لا بد من النوم معها في سرير واحد، هو أن يكون هذا النوم بحساب يضفي قوة على التدلل عندما تسمح الظروف بممارسة التدلل!

ورب ضارة نافعة. ذلك أن التفجيرات الأخيرة التي استهدفت القوات الأميركية في السعودية، على الرغم من انعكاساتها السلبية على صورة الوضع الأمني الداخلي في المملكة، تتيح مجالاً للتدلل أو لربما مشروعة للتخلص من الوجود العسكري الأجنبي بدل العمل على تحصينه بتستيره كما يجري الآن.

وليست هذه المحاولة الأولى من نوعها. فقد سبق للسعودية أن تخلصت برفق من القاعدة الجوية الأميركية في الظهران من غير مضاعفات محرجة.

«الميزان»

خشية التحول إلى صراع شيعي - سنّي طويل الأجل

تردد سعودي في قبول الخطة الأميركية لضرب إيران

سلمان بن عبد العزيز

● مع أن الحكومة السعودية لم تصدر نتائج تحقيقاتها بشأن حادث الإنفجار الذي استهدف القوات الأميركية في المنطقة الشرقية من المملكة، فقد استبق المسؤولون الأميركيون نتائج التحقيق بتوجيه أصابع الاتهام إلى إيران. وقد جاء ذلك على لسان وزير الدفاع الأميركي وليام بيري أثناء زيارته الأخيرة إلى السعودية، ملمحاً إلى وجود خطة أميركية جاهزة في البنتاغون لتوجيه ضربة عسكرية مباشرة لإيران. ويبدو أن وزير الدفاع الأميركي قد ووجه بتحفظ سعودي على هذا الاتجاه، فتراجع قليلاً بتعديل ما نسب إليه، أو إعطائه تفسيراً معدلاً.

إلاّ أن مصادر في واشنطن أكدت وجود مثل هذه الخطة، وسمت الأهداف المرشحة للضرب داخل إيران، ومنها مواقع زعمت أنها «مدارس ومراكز تدريب لتنظيمات إرهابية حول العالم». وأشارت تلك المصادر إلى أن الخطة المذكورة قد تنفذ في أي وقت تقتضيه الضرورات الانتخابية للرئيس بيل كلينتون لتعزيز شعبيته وتعزيز حظوظه بالفوز في رئاسة ثانية.

وذكرت تلك المصادر أيضاً أن الدوائر العسكرية في البنتاغون ترغب في توجيه ضربة حاسمة ضد الأسطول البحري الإيراني وبرنامج طهران النووي، بالإضافة إلى أهداف أخرى.

وقد سربت وزارة الدفاع الأميركية معلومات عن السعودية مفادها اكتشاف خلايا أصولية مرتبطة بإيران داخل سلاح الجو السعودي، وأن عدداً من الضباط الطيارين قد تم اعتقالهم في الآونة الأخيرة.

إلاّ أن ذلك لم يتأكد من مصادر مستقلة.

غير أن هذه التسريبات تؤكد نشوء فتور في العلاقات السعودية - الأميركية، مما يؤكد بدوره التحفظ السعودي على الخطة الأميركية لضرب إيران، خشية أن يؤدي الضلوع السعودي في هذا التوجه إلى نشوء صراع شيعي - سني طويل الأجل في المنطقة، كما قالت مصادر مقربة من الرياض.

وقد زاد من تأكيد هذا الفتور البروفيل الذي نشرته جريدة «واشنطن بوست» الأميركية للسفير السعودي في واشنطن الأمير بندر بن عبد العزيز والذي أشار فيه إلى تبرمه من الإدارة الأميركية الحالية، وأصفاً الرئيس كلينتون بأنه «ضعيف ومتردد»، وأنه لا يوليه الاهتمام الذي كان يلقاه في الإدارات الجمهورية السابقة.

كذلك ذكرت مصادر سعودية أن المسؤولين الأميركيين الذين قابلهم الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير الرياض أثناء وجوده أخيراً في الولايات المتحدة، قد أسمعوا الأمير السعودي كلاماً حول ضرورة القيام بإصلاحات معينة في المملكة لتعطيل الاتجاهات المتطرفة المتزايدة فيها ضد الحكم السعودي والولايات المتحدة معاً.

بندر بن سلطان

ونقل عن تلك المصادر قول الأميركيين للأمير سلمان إن قليلاً من الإصلاح يوفر الكثير من الاضرار بتوسيع الانفراج. وتعتقد مصادر بريطانية أن واشنطن متخوفة من قيام مد متطرف في اشرق الأوسط كله إذا نجحت إيران خلق تيار متحالف بين الحركات القومية العربية والحركات الأصولية الإسلامية تحت راية العداء للولايات المتحدة وإسرائيل.

مناورة نتانياهو «لبنان أولاً» تحرج الحكومة اللبنانية

الخطة الإسرائيلية تكرار لسيناريو الليكود في حرب الجبل

● حسم الرئيس السوري حافظ الأسد الجدل حول المقترحات الأخيرة لرئيس الحكومة الإسرائيلية الجديدة بنيامين نتانياهو التي أطلق عليها «لبنان أولاً» أثناء لقائه الرئيس المصري حسني مبارك في الإسكندرية أخيراً، عندما أعلن رفضه القاطع لها، لأنها تمثل انحرافاً خبيثاً عن المبادىء الأصلية للعملية السلمية كما أقرت في مؤتمر مدريد، والتي شاركت فيها سوريا على هذا الأساس.

وتقول مصادر دبلوماسية في لندن، أن مقترحات نتانياهو بشأن لبنان ما هي إلاّ مناورة سياسية لأغراض، منها تطمين الولايات المتحدة ومؤيدي العملية السلمية من اليهود داخل إسرائيل وخارجها بأنه حريص على استمرار السلام، وفي الوقت ذاته اجتناب الدخول الفعلي في العملية أو استنزافها على الأسس السابقة.

لكن مصادر لبنانية في باريس تقول بأن نتانياهو قد زار العاصمة الفرنسية سراً كوسيط مع الحكومة اللبنانية ورئيسها رفيق الحريري، عارضاً تحسينات على مقترحاته الأولية بعلم جهات لبنانية في باريس. وتدعي تلك المصادر أن رئيس الحكومة الإسرائيلية عرض التخلي عن جيش لبنان الجنوبي قبل الإنسحاب الإسرائيلي المقترح، والتخلي عن فكرة عقد معاهدة رسمية مع لبنان على غرار إتفاقية ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣، مقابل أن تلتزم الحكومة اللبنانية حفظ الأمن على حدود إسرائيل الشمالية.

وتقول تلك المصادر أيضاً، إن نتانياهو تسهيلاً لتبليغ هذه المقترحات بالنسبة إلى الوجود السوري في لبنان، تخلى عن شرطه الأول بانسحاب القوات السورية من بقية لبنان ، وإرجاء البت في هذا الموضوع إلى حين استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية حول القضايا الأخرى العالقة ومنها مسألة مرتفعات الجولان.

وتؤكد التقارير المتداولة حول الموضوع في العواصم الأوروبية أن نتانياهو قد تخلى فعلاً عن فكرة عقد معاهدة رسمية مع الحكومة اللبنانية، لكنه متمسك بفكرة الانسحاب التدريجي على مدى أشهر، لاختبار ردود الفعل، وإمكانية نجاح الخطة في مراحلها النهائية.

كذلك تفاوتت الآراء حول الموقف الإسرائيلي من الرفض السوري القاطع للمقترحات الإسرائيلية. فقد ترددت في أعقاب القمة السورية - المصرية الأخيرة أنباء، مفادها أن الحكومة الإسرائيلية قد تقرر الإنسحاب المنفرد من الجنوب اللبناني دفعة واحدة وفي وقت سريع، على غرار ما فعلت حكومة الليكود برئاسة مناحيم بيغن في عام ١٩٨٢ بعد الاجتياح الإسرائيلي الواسع في حينه، عندما قررت الإنسحاب من بيروت والجبل إلى الشريط الحدودي، مما أدى إلى نشوب حرب الجبل.

وحول هذا الاحتمال، تقول مصادر دبلوماسية في لندن إن ذلك يمثل عنصر تهديد وابتزاز للحكومة اللبنانية من خلال التلويح بإعادة الاضطرابات الأهلية والتفجيرات الأمنية، مما ينسف المقومات التي ترتكز عليها الحكومة اللبنانية من حيث إعادة الإعمار وإعادة دور لبنان المالي والاقتصادي إلى تألقه السابق، مما يخدم في الوقت ذاته أهداف إسرائيل الاقتصادية في المنطقة. وفي رأي تلك المصادر، أن ذلك، إذا صح هذا السيناريو، من شأنه أن يؤجج الصراع العسكري بين سوريا وإسرائيل بطريقة غير مباشرة داخل لبنان. لكن جريدة «فاينشال تايمز» اللندنية تقول إن الإنسحاب الإسرائيلي المنفرد إذا حصل، يريح نتانياهو داخلياً، ويحرج سوريا، ويدق إسفيناً بين بيروت ودمشق، ويساعد على تحريض المعارضة اللبنانية للوجود السوري في لبنان.

وتقول مصادر أخرى إن الإنسحاب الإسرائيلي المنفرد، إذا حصل في وقت قريب، من شأنه أن يحرج الولايات المتحدة أيضاً على أبواب الانتخابات الرئاسية، لأن الإدارة الأميركية الحالية لا تملك في مثل هذا الوقت سوى الصمت، أو حتى تبرير الموقف الإسرائيلي.

بعد تبرعه بمبلغ ٢٠ مليون جنيه لجامعة أوكسفورد

تدقيق ضريبي بمالية وفيق السعيد

● تجري مصلحة الضرائب البريطانية تحقيقات حول مالية وشركات رجل الأعمال السوري - السعودي وفيق السعيد، تتناول ادعاءات بشأن طريقة احتساب ضرائب الدخل المترتبة على شركاته، ذكر أنها تصل إلى عدة ملايين من الجنيهات.

وقد قام مفتشان في مصلحة الضرائب باستجواب موظفين سابقين لدى شركات السعيد البريطانية، بعد الإعلان عن تبرعه الكبير بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني لجامعة أوكسفورد بغية إنشاء كلية لإدارة الأعمال في الجامعة المذكورة. ونقلت إحدى صحف الأحد الرئيسية في لندن عن ناطق بلسان شركات السعيد قوله بأنه واثق من أن أوضاع السعيد الضريبية لا غبار عليها.

ومع ذلك حصل مفتشو الضرائب على إذن بتفتيش حسابات شركات الأوفشور التي يملكها السعيد في جيرسي وغيرزني. وذكر أن المفتشين قد أوشكوا على استكمال التدقيق في حسابات شركتي «سافينفست» و«أدكريس». ومن المنتظر أن تقبل مصلحة الضرائب البريطانية بتسوية مع السعيد في حال ثبوت نقص في مدفوعاته الضريبية. لكن ذلك، كما تقول مصادر عليمة، سوف يكون محرجاً لحزب المحافظين الحاكم نظراً إلى التبرعات السخية التي قدمها السعيد للحزب طوال فترة حكمه، والتي اعترف رجل الأعمال السوري بأنها بلغت ٣٠٠ ألف جنيه فقط، أي بمعدل ٢٠ ألفاً في السنة.

وربما كانت الأسباب الضريبية أحد أهم الأسباب التي حملت وفيق السعيد تغيير محل إقامته منذ سنوات قليلة من لندن إلى إمارة موناكو. (راجع «الضيف» على الصفحة الأخيرة من هذا العدد).

رفيق الحريري:
شاطر ام٠٠٠ مشطور!
الصفحة ٣

اسعار الموزعين

Austria.....AS.26.	Greece.....DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrain.....Fils.250.	Italy.....L.300	Spain.....Pts.3.50.
Belgium.....BF.50.	Jordan.....Fils.200.	Switzerland....SFr.3.
Canada.....C$.2.50.	Kuwait.....Fils.200.	Syria.....L.S.15.
Cyprus.....C£.1.	Lebanon..LL.1000.	Tunisia...M.600
Egypt.....E£.1.	Libya....L.Din.0.75	U.A.E.....Dirh.3.
France.....FF.8.	Morocco...Dh.7.	UK.....£1.
Germany.....DM.2,.5.	Oman.....Peiza.300.	USA.....$.2.

بسبب السياسة النقدية الوحيدة الجانب

تراكم الديون على لبنان ضرائب مؤجلة على اللبنانيين!

● تحليل اقتصادي:

ما زال مصرف لبنان المركزي يحقق بعض الفائض في ميزان المدفوعات اللبناني بعد تغطية العجز الكبير في الميزان التجاري المقدر بحوالى ٥ مليارات دولار. وقد عزا رياض سلامة، حاكم البنك المركزي هذا الفائض في النصف الاول من السنة الحالية الى زيادة التحويلات الخارجية وتدفق رؤوس الاموال والتحسن النسبي في الميزان التجاري.

ويقدر الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات اللبناني في النصف الاول من هذه السنة بحدود ٣٧ مليون دولار فقط. مما رفع الاحتياطي العام لمصرف لبنان الى حدود ٤،٩ مليار دولار، وهذا المبلغ يمثل ما يملكه البنك المركزي من العملات الاجنبية اضافة الى الاحتياطي الاجمالي الذي تودعه المصارف التجارية لديه.

السياسة النقدية

تقوم السياسة النقدية الحالية في لبنان منذ قدوم رفيق الحريري الى رئاسة الحكومة سنة ١٩٩٢ على تثبيت واستقرار سعر صرف الليرة، وبالتالي فان وجود احتياطي كبير من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي، هو عماد وأساس هذه السياسة، لانه من غير الممكن تثبيت سعر الصرف من غير ان يكون مدعوماً باحتياطي كبير. لكن هذه السياسة وان كانت تبدو حقيقية بالنظر اليها من الخارج إلا أنها لا تمثل واقع الاقتصاد اللبناني. فهي ليست نتيجة منطقية وطبيعية، لاداء الاقتصاد اللبناني بل هي منفصلة عنه وقائمة لوحدها بصورة متعمدة لضمان استمرار التدفقات الخارجية اللازمة لبقاء الاحتياطي مرتفعاً لكي يظل سعر الصرف ثابتاً. ان هذه السياسة إنن، غير مرتبطة بالاداء الاقتصادي العام، وبالتالي تبقى معرضة للاهتزاز في اي وقت تتغير فيه المعطيات القائمة عليها، ولا سيما الوضع السياسي المحلي والاقليمي وهو وضع ليس للحكومة الحالية يد فيه. بمعنى انه خارج عن ارادتها وعن قدرتها على التحكم به.

المديونية الزائدة

وفي المقابل نجد ان القروض الخارجية والديون المتراكمة والمتزايدة على الحكومة تشكل في جانب منها جزءاً لا يستهان به من موجودات الاحتياطي العام لدى المصرف المركزي، فهي من التدفقات الوافدة وتعامل من الناحية المحاسبية على هذا الاساس. لكن القروض والديون ليست دخلاً ثابتاً او مستقراً فضلاً عن انها لا تستخدم في استثمارات انتاجية مولدة للدخل في المدى القصير على الاقل. فالديون والقروض لابد من سدادها يوماً، وبالتالي فانه سوف يأتي يوم تشكل فيه تدفقاً معاكساً اي من الداخل الى الخارج. فاذا لم يتوفر دخل محلي يغطي في المستقبل اقساط الديون وفوائدها فان ذلك يشكل بالضرورة استنزافاً اضافياً لموجودات البنك المركزي. فالديون والقروض وخصوصاً اذا كانت بحجم المديونية اللبنانية المتزايدة، تعني في المنظور الاقتصادي الواقعي «ضرائب مؤجلة» على اللبنانيين لا بد منها.

لكن فرض المزيد من الضرائب على السكان قد يكون متعذراً لاسباب سياسية واقتصادية، فمن الناحية السياسية يمكن ان تشكل عامل ضنك واضطراب كما في اي مكان في العالم. ومن الناحية الاقتصادية لابد من توفر شروط اساسية غير متوفرة كما يجري في لبنان حالياً، وياتي في مقدمة هذه الشروط ان يكون مستوى الدخل الفردي عالياً لتبرير فرض المزيد من الضرائب. وهذا بدوره مرتبط بوجود فرص كافية للعمل المرتبطة ايضاً بتوسع الاستثمارات الانتاجية المحلية وتزايد هذه الاستثمارات، وهذا ايضاً لا يزال بطيئاً ان لم يكن متعذراً في الظروف النقدية والمصرفية الراهنة حيث اسعار الفائدة مرتفعة جداً الى درجة ان الاستثمار الاساسي للمصارف هو شراء سندات الخزينة بدل ضخ الاموال في استثمارات القطاع الخاص.

وبالتالي، فانه من غير الممكن ايضاً في هذا المناخ زيادة الضرائب على الشركات ليس لتعذر زيادة استثماراتها وانتاجها ومداخيلها وأرباحها في المناخ النقدي والمصرفي السائد، بل لأن ذلك مناقض للسياسة المعلنة للرئيس الحريري بوضع سقف ضريبي على الشركات بنسبة ١٠٪ كحد اقصى من اجل ان يجعل لبنان «جنة ضريبية» كمال قال!

يضاف الى ذلك وجود عوائق ادارية في الوضع السياسي والبيروقراطي تحد من امكانية الجباية الصحيحة.

إمتصاص السيولة

ان السياسة النقدية الراهنة للحكومة بسبب حاجتها المتزايدة الى الاقتراض الكثيف والمستمر، وبسبب فشلها في تحقيق خفض ملموس في عجز الميزانية عن طريق خفض الانفاق العام، جعلت لزاماً على الحكومة امتصاص السيولة المصرفية بصورة متزايدة عن طريق سندات الخزينة بحيث ظلت هذه السندات، كما سلف القول، المجال الاساسي للاستثمار المصرفي، او المجال الوحيد في بعض الحالات مما دفع المصارف بدورها الى الاقتراض من الخارج لتحقيق ارباح عن طريق الفروق بين اسعار الفائدة المحلية واسعار الفائدة الخارجية، بدل تحقيقها عن طريق الاستثمار الانتاجي في القطاع الخاص. وهذا العامل بدوره سوف يشكل استنزافاً اضافياً لاحتياطي البنك المركزي. عندما يحين سداد القروض الخارجية للمصارف وفوائدها فوق سداد القروض الحكومية.

الشروط المفقودة

وبما ان السياسة النقدية الراهنة لمصرف لبنان تقوم على عنصر واحد وحيد، هو تثبيت سعر صرف الليرة بمعزل عن موجبات الوضع الاقتصادي الحقيقي، فان هذه السياسة تفتقر الى شروط اساسية لمصداقية سعر الصرف، بحيث يكون ذلك نتيجة لجملة من الشروط تتعدى الوضع الاقتصادي السليم الى امور غير متوفرة حالياً.

ومن اهم هذه الشروط الاضافية، اي اضافة الى وضع اقتصادي سليم واحتياطي من العملات الاجنبية وغير، عنصر الشفافية اللازمة لمحاسبة واضعي السياسة النقدية لإضفاء المصداقية على تلك السياسة. وهذا النوع من الشفافية المطلوبة مفقود في لبنان حالياً لسببين اساسيين:

● اولهما، التداخل غير الواضح بين السياسة النقدية للحكومة، وبين المصالح الشخصية لرئيس الحكومة. ومنها مصالح مصرفية واسعة. ويتردد في بيروت الآن، ان هناك تجاوزات وتغطيات كبيرة في «بنك البحر المتوسط» الذي يملكه الحريري نفسه، من المتعذر التدقيق فيها او كشفها على حقيقتها، وتبيان الصحيح فيها من الخطأ.

وكان الدكتور مصطفى رازيان، رئيس مجلس ادارة البنك المذكور، قد قال مرة لمراسل جريدة «وول ستريت جورنال» الاميركية، ان البنك حقق ربحاً كبيراً في المضاربة على سعر الصرف ازاء الدولار، قبل ثلاث سنوات، مما حمل الحريري، كما قال مراسل الجريدة الاميركية آنذاك، على انتهاره.

ومن الطبيعي في مثل هذا الوضع ان تكون مصالح الحريري الخاصة اقدر من غيرها على الافادة من تحركات السوق لامتلاكها معلومات خاصة من الداخل غير متوفرة للآخرين في غياب الشفافية اللازمة للمحاسبة.

● ثانيهما، قانون السرية المصرفية الذي يمنع الشفافية المطلوبة للمصارف مع العلم ان هناك كما يقال «اختراقات سرية» للسرية المصرفية من قبل جهات معينة غير خاضعة للمحاسبة.

المبررات الحريرية

وتبرر الحكومة الحريرية سياستها النقدية القائمة على استقرار سعر الصرف وحده، الكلفة العالية لهذه السياسة على اساس ان استقرار سعر الصرف شرط لازم لادامة النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

والمقصود بالمدى الطويل فترة تنفيذ خطة الحريري التي يقدر لها ان تمتد ١٢ سنة على الأقل. ومن الواضح ان ذلك بحد ذاته، يشكل عنصراً ابتزازياً للبلاد بوضعها امام خيارين: اما بقاء الحريري في الحكم واما التعرض للاهتزاز والانهيار.

والمبرر الآخر هو ان ذلك من شأنه ان يديم تدفق الاموال بما يكفي لتغطية التكاليف المتزايدة لخطة الاعمار، والتي رفعت تقديراتها النهائية من اكثر من ٤٠ مليار دولار الى ٦٠ مليار دولار وربما اكثر. هذا اذا افترضنا ان الاحوال السياسية العامة في المنطقة وفي العالم سوف تبقى على حالها. ومن هذه الناحية تشكل السياسة النقدية الراهنة مقامرة تقوم على الحظ والمصادفة، نظراً الى ان الاحداث الخارجية، كما سبق القول، لابد للحكومة اللبنانية فيها ولا قدرة لها على التحكم بها.

والاشهر القليلة المتبقية من هذه السنة من شأنها ان ترسم اتجاهاً لامكانية استمرار تدفق الرساميل من الخارج بوتيرتها السابقة. فاذا تضاءل هذا التدفق على نحو ينبيء باتجاه من المتعذر رده او تعديله الى وضعه السابق، فان مما لا شك فيه ان ميزان المدفوعات اللبناني، سوف يتعرض في السنة المقبلة لضغوط ملحوظة تؤثر سلباً على السياسة النقدية الوحيدة الجانب القائمة على استقرار سعر الصرف من خلال مراكمة الاحتياطي. هذا اذا ما افترضنا ان الخطة الاعمارية الجارية، سليمة اساساً وبامكانها ان تصمد امام المتغيرات الاقتصادية والسياسية، بالنظر الى ان هذه الخطة قد جعلت لبنان من اغلى البلدان في المنطقة وربما بالنسبة الى جنوب اوروبا ايضاً. اذ اصبحت الكلفة في لبنان بما في ذلك كلفة المعيشة في مستويات عالمية، بينما ظلت المداخيل ومستويات الانتاج في مستويات متدنية جداً، حتى قياساً ببعض الدول العربية.

حالة التضخم

ومع ان استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية وما رافق ذلك من امتصاص للسيولة في السوق المحلي قد اسهم في الحد من ارتفاع التضخم غير ان نسبة التضخم في لبنان مقاسة بالعملة المحلية ظلت مرتفعة جداً واعلى منها مقاسة بالدولار. والفارق في نسبة التضخم مقاسة بالعملة المحلية والعملة الاجنبية مرده الى ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية قليلاً ازاء الدولار.

لكن الاهم من ذلك ان هبوط نسبة التضخم عائد في الدرجة الاولى الى التباطؤ والانكماش في حركة النمو الاقتصادي - كما حللنا ذلك في العدد الماضي - بحيث هبط النمو من ٨٪ في سنة ١٩٩٥ الى حدود ٣٪ في النصف الاول من هذه السنة.

وقد قال «بنك عودة»، في نشرته الفصلية في الربع الاول من هذه السنة في تحليلة لوضعية ميزان المدفوعات: «ان الفائض الحالي في ميزان المدفوعات يجب الا يخفي الجهود اللازمة للتغلب على نواحي الضعف البنيوي في الاقتصاد اللبناني. فالركود الاقتصادي الكبير في سنوات الحرب على مدى ١٥ سنة، يمكن تفسيره الى جانب مشكلة المالية العامة من خلال المصاعب البنيوية التي واجهت عملية الانتاج بالاضافة الى اعباء ترتبت على زيادة الرواتب والاجور زيادات لم يقابلها اي تحسن في الانتاجية، مما خفض القدرة التنافسية للانتاج اللبناني، وهي قدرة كانت في الاصل منخفضة، وبالتالي مازالت البلاد من الناحية البنيوية تعتمد على الاستيراد من الخارج مما اوقع الميزان التجاري وما يزال في عجز كبير جداً».

ويمكن القول بناء على ذلك انه على الرغم من انخفاض التضخم والانتاجي والمصرفي ايضاً بمعزل عن الشروط اللازمة لتنويع دعائم هذه السياسة.

وربما كان لجوء المصارف اللبنانية الى زيادة ترسميلتها سواء باللجوء الى الاقتراض الخارجي او بالدخول في شراكات خارجية مؤشراً على عمق الازمة البنيوية في الوضع الاقتصادي اللبناني اكثر مما هو مؤشر على اتجاه جدي لحلها بالشروط اللازمة.

بعدما توقعت الحكومة نصف مليون سائح هذا الصيف

«عناقيد الغضب» هربت السياح ونتانياهو قضى على السياحة

● ما كاد الحريري يعلل النفس بانتعاش ملحوظ للسياحة، التي كانت تدر ٢٠٪ من العائدات بالعملة الصعبة، حتى اخذ هذا القطاع يترنح تحت آثار ضربتين متتاليتين لحقتا به من قبل رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق شمعون بيريز وخليفته بنيامين نتانياهو.

ففي بداية ١٩٩٦ كانت الاوضاع مواتية للسياحة، وبدأت شركات سياحية اوروبية مهمة تدرج لبنان على قوائمها ونشراتها الدعائية لاول مرة منذ ٢٠ سنة مما أثمر عن حافلات مليئة بالسياح بدأت تتدفق لتزور بعلبك وجبيل وبيروت.

كما جاء زوار عرب للاستمتاع بجو الجبل البارد في النهار وحياة الليل الساخنة، وتدفق على البلاد مغتربون لبنانيون لقضاء العطلات.

وكان سياح يابانيون يقومون بجولات سياحية لمعالم البلاد القديمة والحديثة، بل ان زوارا اميركيين تحدوا تعليمات وزارة خارجيتهم وتسللوا من سورية الى لبنان.

وباستثناء المناوشات في قرى الحدود التي تبعد ١٠٠ كيلومتر من بيروت، نعم لبنان بالهدوء مدة سنتين توارى صيته كمكان غير آمن.

وارتفع نسبة الاشغالات في فنادق جديدة او تم ترميمها منذ الاحتراب الداخلي (١٩٧٥ - ١٩٩١) وتوقع مسؤولون وصول اكثر من نصف مليون سائح في سنة ١٩٩٦ بالمقارنة مع ٤٠٠ الف في سنة ١٩٩٥.

ثم فجأة وجه بيريز ضربته في نيسان/ ابريل الماضي، عندما اطلق عقال حرب استمرت ١٧ يوماً في محاولة لضرب «حزب الله» في الجنوب. وهكذا ضرب بيريز لبنان من البر والبحر والجو وسقط ٢٠٠ قتيل وحدثت خسائر بلغت قيمتها اكثر من ٥٠٠ مليون دولار. وكان من الطبيعي ان يختفي السياح الاوروبيون وان تخلو فنادق لبنان المجددة من الضيوف.

وقال بيار الاشقر، رئيس رابطة اصحاب الفنادق:

«انخفضت نسبة الحجوز التي بلغت ٦٥٪ في بعض الفنادق في نيسان/ ابريل وايار/ مايو وحزيران/ يونيو الى ١٠ و١٥٪ بعد القصف. كما الغيت جولات سياحية ليس بنسبة ١٠٠٪ ولكن من وفود كان قوامها ٤٠ الى ٦٠ شخص صاً. لدينا الآن جماعات تضم بين ثمانية اشخاص و١٥ شخصاً».

وانتهى الهجوم يوم ٢٧ نيسان/ ابريل الماضي ولكن نتنياهو وجه ضربة ثانية بهزيمة بيريز رئيساً للحكومة الاسرائيلية الجديدة، وليضع بعد اسابيع من تسلمه الحكم، عوائق امام مسيرة السلام في المنطقة، وليقضي على ما تبقى من امل للقطاع السياحي اللبناني.

ويتراوح متوسط الحجز في فنادق لبنان الذي كان متوقعاً ان يصل الى ٩٥٪ في ذروة الموسم الحالي بين ٥٠ و٦٠٪.

وفي السبعينات قبل الاحتراب الداخلي كان حوالي ١،٤ مليون سائح يتدفقون سنوياً على لبنان. وكان يؤمل زيادة هذا الرقم الى اضعاف سنة ٢٠٠٠.

وكان الانتعاش السياحي بدأ يتقدم بمعدلات سريعة. وارتفع عدد الزوار من ١٧٧ الفاً في سنة ١٩٩٢ الى ٤٠٠ الف في سنة ١٩٩٥ حيث بلغت العائدات ٧١٠ ملايين دولار من اجمالي الناتج المحلي الذي تم تقديره بمبلغ ٩،٦ مليار دولار.

وقفز عدد الغرف الفندقية، الذي كان ١٠ الاف قبل سنة ١٩٧٥ من ٨٠٠ غرفة فقط سنة ١٩٩٢ الى ٦٠٠٠ حالياً. وبلغت تكاليف بناء فنادق جديدة وترميم الموجودة ٣٥٠ مليون دولار.

ويجري حالياً تشييد ٢٧ فندقاً صغيراً تضم ١٥٠٠ غرفة بتكلفة ١٠٠ مليون دولار ويجري الاستعداد ايضاً لاعادة بناء فنادق كبيرة في بيروت دمرتها الحرب مثل «هيلتون» و«سان جورج» و«فينيقية» و«انترکونتنتال».

وبافتتاح فندق «ماريوت» الجديد في بيروت والعمل في بناء «الميريديان» تضيف الفنادق الكبرى ١٨٠٠ غرفة بادارة دولية بتكلفة مقدارها ٢٠٠ مليون دولار.

وقد أملَ العاملون في الصناعة السياحية ان تتمكن اللجنة الخماسية الجديدة التي تشكلت بهدف مراقبة وقف النار بين حزب الله واسرائيل في الجنوب من اعادة الهدوء والسائحين الى لبنان.

إلا ان اللجنة تستطيع وقف الاعتداء الاسرائيلي على الجنوب، ولكن الحكومة لا تستطيع الحكومة تطوير السياحة بينما توجد حرب على مسافة ١٠٠ كيلومتر من العاصمة، والمشكلة الرئيسية تكمن في انه بينما تنشر وسائل الاعلام العالمية تقارير عن الاعتداء الاسرائيلي عند حدوثه فانها لا تعطي صورة صادقة عن لبنان بانه بلد السياحة والسلام عند توقفه.

رفيق الحريري شاطر أم ... مشطور؟!

عبء على بيروت ومشكلة لدمشق واحراج للسعودية

● **تحليل سياسي:**

لم نكد ننشر في العدد الماضي من «الميزان» (العدد العاشر-المجلد الثالث- تموز/يوليو ١٩٩٦)، تحقيقنا عن الرحلات السندبادية لرئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، التي ضربت رقماً قياسياً، حتى قام الحريري برحلة جديدة الى الجمهورية الايرلندية عن طريق باريس طبعاً كالعادة. وقد حط طائر الحريري السندباد في دبلن، لان ايرلندا تترأس في الفترة الحالية «الاتحاد الاوروبي»، وهو يعول على اوروبا في استجلاب بعض المساعدات للاعمار لتعذر الحصول على مساعدات عربية كافية نظراً الى ان الدول العربية ذاتها باتت بحاجة الى مساعدات.

وقد اعطى الحريري رحلته الايرلندية هذه اولوية، حتى على المشاغل والمشاكل الناشئة عن الاوضاع الانتخابية السائدة في لبنان الآن، ولا سيما بالنسبة الى الضجة التي رافقت استثناء محافظة الجبل من قانون جعل الدوائر الانتخابية على اساس المحافظة اكراماً لحليفه الاساسي العزيز وليد جنبلاط.

وهذا الاستثناء يدخل في اطار الانفصام او الانشطار الذي يجد رئيس الحكومة اللبنانية نفسه فيه في المجالات شتى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى في احواله الشخصية.

ولما كنا في العدد الماضي من «الميزان»، قد وصفنا الحريري بانه مثل الشخصية الانكليزية الوهمية «الدكتور جاكيل والمستر هايد»، فان ذلك ظل مقصراً عن وصف حالة الانشطار الحقيقية التي يعاني منها.

فهو من ناحية لبناني - سعودي ومن ناحية ثانية لبناني - سوري ومن ناحية ثالثة سوري - سعودي ويغريه رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديد نتانياهو الآن بان يضيف الى هويته انشطاراً جديداً لتخليصه من «حزب الله» في الجنوب اللبناني!

اللبناني - السعودي

ليس سراً ان رفيق الحريري يحمل جنسية سعودية بالاضافة الى جنسيته اللبنانية من ناحية الاحوال الشخصية. وهذا ناشيء من كون انه اقام اعماله وحقق ثروته في المملكة العربية السعودية من خلال شراكات مع افراد بارزين في العائلة المالكة السعودية، وخصوصاً مع الامير عبد العزيز بن فهد، ومع رجال اعمال ابرزهم المهندس السعودي الدكتور ناصر الرشيد.

ومن ناحية الاحوال الشخصية ايضاً، لا يقتصر انشطار الحريري على الجنسية بل يتعدى ذلك الى الوضع العائلي، فزوجته الاولى من اصل عراقي، وزوجته الحالية من اصل اردني. ويتعدى ذلك ايضاً الى وضعه العام لكونه رجل اعمال من جهة له مصالح واعمال ومصارف في لبنان والسعودية واوروبا، وخصوصاً في فرنسا، وهو من جهة ثانية «سياسي مستجد» من خلال كونه رئيساً للحكومة اللبنانية. ويبدو هذا الانشطار اللبناني - السعودي في شخصية الحريري واضحاً من خلال تعامل السعوديين معه، اذ يرجح تعاملهم معه كرجل اعمال على تعاملهم معه كرئيس للحكومة. وحتى في هذه الناحية فان امراء كثيرين في العائلة السعودية يتركون مسافة كبيرة في التعامل معه. وهو بالتالي يتحرك في السعودية في اطار خاص ومحدود لانه يحظى برعاية العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز. ويقال ان الحريري ما زال الى الآن ينحني لتقبيل يد العاهل السعودي كلما التقاه!

اللبناني - السوري

ولئن كان الحريري لا ينحني لتقبيل يد الرئيس حافظ الاسد، لان الرئيس السوري ليس مطبوعاً على هذه العادات، فانه يعرف تمام المعرفة ان سوريا كانت هي المعبر الاول لرئاسته في لبنان، فاذا كان للسعودية «الفضل الاقتصادي» عليه فان لسوريا في المقابل «الفضل السياسي».

وبالتالي، فان دمشق هي محطة اساسية في تحركات الحريري السندبادية، وربما اكثر من باريس، ومع ذلك فان بعض الاوساط السياسية اللبنانية تقول بان الحريري كان حتى وقت قريب ينظر الى انشطاره السوري على انه حالة اضطرارية، حاول مراراً التملص منها.

وتذكر تلك الاوساط ان محاولة التملص الاولى كانت يوم اعتكافه الفاشل قبل سنتين او اكثر في محاولة منه لتكييف السوريين مع وضعه اللبناني الخاص. لكن محاولته الثانية حققت شيئاً من النجاح عندما قدم استقالته ليشكل حكومة اكثر انسجاماً مع توجهاته. اما المحاولة الجديدة التي حاولها في اطار التملص هذا فقد لامست الخطوط الحمراء مع دمشق عندما اقدم على ارسال وحدات من الجيش الى الجنوب من غير مشاورة دمشق وبمعزل عنها. وما كان له ليقدم على تلك المحاولة لولا وجود الوزير محسن دلول في وزارة الدفاع الذي يرتبط بالحريري ارتباطاً عائلياً بالمصاهرة، لان دلول الابن متزوج من كريمة السيدة نازك الحريري من زواجها السابق.

وقد اعتبر الحريري ان علاقة وزير الدفاع مع بعض اركان الدفاع في سوريا كفيل بتغطية هذا التسلل، الا ان تلك المحاولة لم تبلغ غايتها. وفي الاونة الاخيرة، وبسبب العدوان الاسرائيلي على الجنوب في اواخر عهد حكومة بيريز والدخول الفرنسي على الخط الاقليمي في الشرق الاوسط، ثم زيارة الرئيس الفرنسي شيراك الى بيروت، بدا وكأن الحريري يستعمل حظوته في «الاليزيه» في باريس للتوكؤ عليها لبناء مسافة جديدة مع دمشق تقلص انشطاره السوري. ويمكن القول ان المقترحات الاختبارية الجديدة التي طلع بها نتانياهو تحت شعار «لبنان اولاً» (راجع الصفحة الاولى من هذا العدد) تدخل في اطار دق الاسافين بين بيروت ودمشق، على الرغم من المعارضة الكلامية للمشروع المقترح في الدوائر الرسمية اللبنانية.

وفي هذا الاطار ايضاً تدخل مسألة ترشيح الحريري او عدم ترشيحه في الانتخابات النيابية المقبلة. ذلك ان الحريري يريد ان يترشح اذا ترشح، عن مدينة بيروت، لانه لا يسعى الى اي مقعد نيابي فحسب، كان يكون نائباً عن صيدا او عن البقاع، انما يريد بناء «زعامة بيروتية تكسبه الشرعية الشعبية المفقودة. ومسألة ترشيح الحريري هذه تدخل ايضاً في اطار حالة الانشطار: ساعة يريد ان يترشح، وساعة يقول انه يدرس الامر، وساعة يقولون عنه انه يسعى الى تأليف لائحة كاملة تضمن الفوز، وساعة يقول او يقولون عنه، انه يريد ان يترشح منفرداً الكي يخفف معارضة زعماء بيروت الرئيسيين مثل سليم الحص ورشيد الصلح وتمام سلام ... وبعضهم يقول لكي يتجنب «الابتزاز»! مع انه كل يوم يمارس الابتزاز على البنانيين جميعهم من دون استثناء، وحتى على السوريين، كما سلف القول، من خلال اعتكافه ثم استقالته وما الى ذلك.

السوري - السعودي

وقد ثبت بالدليل القاطع ان انشطار الحريري السوري - السعودي، وهو الانشطار السياسي - الاقتصادي، مسألة اساسية في ديمومة الحريري السياسية والاقتصادية، طالما بقيت الشراكة السورية السعودية في السياسة العربية. ومن حسن حظ الحريري ان هذه الشراكة السورية - السعودية لم تتعرض حتى الآن الى اي جفاء او تباعد. فطالما ان الشراكة السعودية - السورية قائمة وخالية من التناقضات طالما بقي الحريري في مأمن من الهزات السياسية في لبنان.

ومن حسن حظه ايضاً ان العادات السورية السياسية لا تستسيغ تغيير اللاعبين على المسرح سريعاً اذا بقي اللاعبون في اطار لا يتجاوز بعض الحدود. ناهيك بعلاقات متميزة للحريري في دمشق من قبل ان يتولى رئاسة الحكومة وقد تعززت بعد ذلك.

ومن العوامل المساعدة للحريري انه يعمل مع رئيس للجمهورية منفرد الولاء، غير منشطر الشخصية او المصالح، بحيث يمكن ان يغطي على الانشطارات الحريرية وغيرها اذا اقتضى الامر.

(راجع «بروفيل» على الصفحة ١٦).

ولو كان الحريري يعمل مع نوع آخر من رؤساء الجمهورية المتعددي الولاءات والمصالح، لكانت التناقضات من جراء الانشطارات المتعددة للحريري قد اوقعته في خيارات صعبة قد لا يكون ممكناً تجاوزها بسهولة.

لكن على الرغم من التوافق السوري - السعودي الراهن، فان الاحوال المتغيرة في السياسات الاقليمية والدولية من شأنها ان تجعل التكافل والتضامن بين الفريقين ممثلاً بشخص رفيق الحريري في لبنان، عبئاً اكبر، بمعنى ان الحريري في هذه الحالة قد يصبح عبئاً على دمشق، وفي ظروف اخرى قد يصبح عبئاً على السعودية، وخصوصاً اذا كان الالتزام السعودي للحريري سبباً للفتور في الاوساط الاسلامية اللبنانية والبيروتية منها بشكل خاص تجاه المملكة العربية السعودية وسياساتها وارتباطاتها الدولية.

والاحراج الاكبر الذي يمثله الحريري تجاه دمشق هو فشل سياساته الاقتصادية والاجتماعية المحلية في لبنان. كما حصل اثناء الاضرابات العمالية السنة الماضية، ذلك ان دمشق يهمها جداً ان يكون اللبنانيون راضين عن اوضاعهم الداخلية حتى لا تبدو وكأنها تفرض عليهم خيارات مخالفة لرغباتهم وضاغطة على احوالهم، ولهذا الوضع سابقة عندما ثارت ثائرة اللبنانيين ضد حكومة الرئيس كرامي في ايار/مايو ١٩٩٢، مما ادى الى اسقاط الحكومة الكرامية والاتيان بالحكومة الحريرية.

الانشطار الاقتصادي

ولعل المسألة الاقتصادية هي حتى الآن من المصادر المكونة لانشطار الحريري، وان كانت لا تزال خفية إلا لدى العارفين بسبب ان الحريري حمل الى الحكومة والمؤسسات الحساسة اشخاصاً معروفين من جماعته. ذلك ان التناقض محتوم بين مصالح الحريري وجماعته الشخصية، وبين المصالح العامة للبلاد. وقد بدأ هذا التناقض بانشاء «شركة سوليدير» المكلفة اعمار وسط بيروت التجاري، وما ادى اليه ذلك من تناقض مع مصالح اصحاب الحقوق التاريخية، مع مصلحة البلاد الثقافية نظراً الى كون بيروت مدينة اثرية واثارها معرضة للطمس تحت المباني الجديدة، وحتى مع البيئة الطبيعية من خلال ردم البحر بالنفايات للكسب المادي. هذا بالاضافة الى ان تشكيل «سوليدير» بحد ذاته وتمليكها جزءاً من العاصمة، يشكل تجاوزاً قانونياً فاضحاً ليس له سابقة حتى في العاصمة الالمانية برلين التي تهدمت في الحرب العالمية الثانية، ولا لاحقاً حتى في «سراييفو» التي هدمتها حرب «البوسنة» والتي يحاول الحريري، كما قلنا في العدد الماضي، الامتداد اليها على ظهر التمويل السعودي لاعادة اعمار عاصمة «البوسنة».

ولا يستطيع احد من اللبنانيين الادعاء بان الحريري وجماعته لم يحققوا مكاسب مالية واقتصادية في لبنان تحت غطاء رئاسة الحريري.

ولا احد من اللبنانيين يعرف ما اذا كانت الخزانة العامة للدولة قد افادت بشيء من هذه الارباح والمكاسب تحت غطاء فؤاد السنيورة في وزارة المالية.

ولا احد يعرف بالضبط الاحوال الحقيقية لمصارف الحريري في لبنان، مثل «بنك المتوسط» و«البنك اللبناني - السعودي»، تحت غطاء رياض سلامة، حاكم البنك المركزي.

حتى ان بعضهم يقول، ان استثمارات الحريري على اختلافها، باستثناء ما تم له في السعودية، لم تحقق اي ربح كبير في اي مكان سوى في لبنان. ويقول اخرون ان الاوضاع المالية لمصالح الحريري في الخارج وحتى في السعودية، تعرضت اخيراً لضائقة بلغت حد عدم دفع رواتب الموظفين والعاملين لعدة اشهر.

وقد وصف لنا احد الخبراء الاقتصاديين في بيروت، مصالح الحريري وجماعته المقربين بانها تشبه «اللفوفة»، ورقة داخل ورقة، داخل ورقة بحيث يستعصي بلوغ لبها حتى على اكبر المدققين.

ويقول هذا الخبير، ان التغطية السياسية بوجود الحريري على رأس الحكومة، هو مسألة حيوية جداً بالنسبة الى الحريريين لان هذا العامل يحد او يمنع الشفافية اللازمة للتدقيق الجدي في تداخل وتشابك هذه المصالح الاقتصادية الواسعة تحت غطاء سياسي.

ويقول هذا الخبير ايضاً، رداً على القول بان رجلاً ثرياً مثل الحريري قد يكون ساعياً الى الوجاهة والعراضة، لكنه بغير حاجة الى مزيد من المال، إن ذلك غير صحيح لان صاحب الالتزامات الكبيرة بحاجة حقيقية الى موارد وارباح كبيرة. وبالتالي فان الامر لا يدخل في اطار التجاوزات او السرقات الصغيرة المألوفة، بل في اطار العمليات الكبيرة والانتفاعات الواسعة التي لا يمكن تأمينها الا من خلال النفوذ والسلطة.

الشاطر والمشطور

قد يكون الحريري «شاطراً» بالمعنى اللبناني المألوف، على الرغم من ان بعض اللبنانيين وبعض السوريين ايضاً، يشككون بهذه الشطارة، وفي الوقت ذاته يؤكدون الانشطار. فقد وصفته الليدي ايفون سرسق، التي كانت رئيسة لاصحاب الحقوق في بيروت، اثناء المنازعة مع «سوليدير» بانه «يحلم حلم مراهق متخلف عقلياً»!

وحتى لو سلمنا جدلاً بشطارته، فان حقيقة انشطاره تلغي شطارته، لان كيانه قائم على التوافق بين مختلف انشطاراته، وعلى مساعدة الظروف الاقليمية والدولية له على منع التناقض بين وجهات انشطاره. وبهذا المعنى الاخير فهو ليس شاطراً .. بل مشطوراً.

رسملت ديونها البالغة ١٠٠ مليون

«ميدل ايست» رفعت رأس مالها الى ٢٢٥ مليون دولار وستعيد تنظيم نفسها من جديد

● كشف خالد سلام، رئيس مجلس ادارة شركة طيران الشرق الاوسط MEA النقاب عن خطة لزيادة رأس مالها بمقدار ٢٢٥ مليون دولار واعادة بناء الشركة «من اساسها» بعد سنوات من الخسائر.

وكمرحلة اولى من الزيادة وافق حملة الاسهم على رسملة ديون الشركة البالغ حجمها ١٠٠ مليون دولار.

وقال خالد سلام ان الجمعية العمومية غير العادية قررت ان ترسمل ديون الشركة عن طريق زيادة رأس مالها بقيمة ما يوازي ١٠٠ مليون دولار.

واضاف ان زيادة اخرى مقدارها ١٢٥ مليون دولار ستنفذ في «القريب العاجل» من خلال مساهمة نقدية من حملة الاسهم.

ومضى سلام يقول ان حملة الاسهم وافقوا ايضاً على اجراء عملية اعادة تقويم لاصول الشركة.

وكان نشاط «طيران الشرق الاوسط» منتعشاً قبل سنوات الاحتراب الداخلي (١٩٧٥-١٩٩١) عندما كانت بيروت مركزاً لحركة الطيران والسياحة في الشرق الاوسط. لكن انهيار العملة اللبنانية خفض قيمة رأس مالها البالغ ١٥٠ مليون ليرة الى ٩٦ الف دولار في الوقت الحالي.

ودعت الشركة مراراً الى زيادة رأس المال لاعادة البناء، تماشياً مع خطط الحكومة الرامية الى استعادة بيروت لدورها البارز في صناعة السياحة. ويجري حالياً تنفيذ مشروع يتكلف ٤٥٠ مليون دولار لاعادة بناء وتوسيع مطار بيروت.

ويدين «طيران الشرق الاوسط» البالغة ١٠٠ مليون دولار والناتجة في معظمها عن خسائر في السنوات الاربع الماضية مستحقة «للبنك المركزي اللبناني» وسيجري تحويلها الى اسهم سيتملكها البنك اذا قرر المساهمون الاخرون عدم شرائها.

وقال سلام ان حملة الاسهم امامهم مهلة مدتها اسبوعان لتقرير هل سيشتركون في العملية.

وان الشركة قررت ايضاً بيع اربع طائرات من طراز بوينغ ٧٠٧ واستئجار اربع طائرات بديلاً عنها. لكنه رفض تحديد متى سيتم ذلك.

وتمتلك الحكومة الفرنسية حصة قدرها ٢٨,٥٪ في «شركة طيران الشرق الاوسط»، في حين يملك مستثمرون لبنانيون ٩٪ وتملك «شركة انترا للاستثمار» وهي شركة قابضة حصة قدرها ٦٢,٥٪.

وتملك الحكومة اللبنانية والبنك المركزي اللبناني حصة قدرها ٤٧٪ في «شركة انترا» في حين تملك الحكومة الكويتية ومستثمرون كويتيون ٣٠٪ منها وتملك حكومة قطر ٥٪.

وكان رياض سلامة، حاكم مصرف لبنان المركزي، اعلن ان البنك سيمتلك ٩٠٪ من اسهم «الميدل ايست» اذا لم يشترك جميع حملة الاسهم الاخرين.

وقال سلامة انه لم يتضح بعد هل سيشترك المساهمون الخليجيون في اجتماعات مجلس «ادارة انترا». ويقاطع المستثمرون الكويتيون والقطريون «انترا» منذ اواسط الثمانينات لكن ادارة الشركة تأمل ان يكونوا الآن على استعداد للعودة والقيام باستثمارات جديدة.

ولما سئل سلامة هل انتهت الآن المشكلات المالية «لطيران الشرق الاوسط» رد قائلاً:

«نعم مشكلاتها المالية انتهت... سيتعين علينا الآن ان نغير الشركة من اساسها».

وعلمت «الميزان» ان الخطة التي ستعرض على مجلس الادارة ستمثل اعادة هيكلة الشركة والاحتفاظ بالعاملين وشراء معدات جديدة وتحسين الخدمات الجوية والارضية.

سوريا

في وقت تتراجع مشاريع الاستثمار الحكومة تبني ثاني أكبر سدّ

«سد الخابور» سعته ٦٠٥ ملايين متر مكعب ويروي ٥٠ ألف هكتار

● أجمع عدد من المحللين، على ان القانون رقم ١٠ تلقى هذه السنة صدمة بتراجع مشاريع الاستثمار.

فالقانون الذي أقر سنة ١٩٩١، وضع لتشجيع السوريين والعرب والاجانب على استثمار اموالهم في المشاريع الصناعية والزراعية وغيرها من المجالات التي يقررها «المجلس الاعلى للاستثمار»، وهو هيئة برئاسة رئيس الحكومة.

وقد اقر هذا المجلس في جلسته الاخيرة ٢٢ مشروعاً استثمارياً، لكن المراقبين قالوا ان ١٢ مشروعاً فقط رخص لها في الربع الاول من السنة الحالية.

وفي عرض للتراجع التدريجي لعدد مشاريع الاستثمار يذكر المراقبون انفسهم، انه تم الترخيص في سنتي ١٩٩١ و١٩٩٢ لـ ٣٤٨ مشروعاً وفي سنة ١٩٩٣ لـ ١٥٣ مشروعاً وفي سنة ١٩٩٤ لـ ١٦٦ مشروعاً بينما انخفض العدد «بصورة واضحة» سنة ١٩٩٥ ليصل الى ٩٨ مشروعاً فقط.

وكانت دراسة اعدها محمد سراقبي، مدير مكتب الاستثمار السوري نشرتها «الميزان في حينه». اشارت الى معوقات في وجه عملية تشجيع الاستثمار في سوريا من ابرزها «الروتين والاجراءات الادارية وعدم وجود سوق مالية تقوم بحصر عمليات بيع وشراء اسهم الشركات المساهمة».

وطالبت الدراسة بـ «اجراء تعديلات على قانون الاستثمار وقانون التجارة وقانون الضرائب على الدخل والطوابع وغيرها باتجاه منح المزيد من الحوافز والمغريات بهدف جذب اكثر عدد من المستثمرين».

وكان مصدر على دراية أوضح ان عدد المشاريع الصناعية بلغ ١٢٥ مشروعاً فقط من بين كل المشاريع التي رخص لها منذ صدرو القانون رقم ١٠ فيما بلغ عدد المشاريع الملغاة ٣٩١ مشروعاً اي ان عدد المشاريع الملغاة كان اكبر من عدد المشاريع «التي بدأت الانتاج فعلاً».

وأشارت الى ان نسبة الاستثمارات في القطاع الصناعي حازت من حيث الحجم الاستثماري على ٦٦٪ من اجمالي الاستثمارات وفق القانون رقم ١٠.

وقد نال قطاع الصناعات الغذائية الحصة الاكبر حيث بلغت تكاليفها ٦٣ مليار ليرة سورية (مليار و٦٠ مليون دولار) وجاء قطاع النسيج في المرتبة الثانية بحجم استثماري بلغ ٢٦,٦ مليار ليرة سورية وفي المرتبة الثالثة يأتي قطاع المنتوجات المعدنية المصنعة بمبلغ ١١,٢ مليار ليرة.

على صعيد آخر، كشف مصدر رسمي ان الحكومة تعمل حالياً على بناء ثاني اكبر سد في البلاد لاهداف الري والزراعة على «نهر الخابور» في شمال شرق البلاد لتخزين ٦٠٥ ملايين متر مكعب من المياه لارواء اراض تعد اهم مصدر لانتاج الحبوب.

ويهدف المشروع الى تنظيم وتثبيت كميات الحبوب المنتجة في اراضي الجزيرة وهي اراض خصبة لكنها مازالت تعتمد في مساحات واسعة على الزراعة البعلية.

ومن المقدر ان مياه السد التي ستخزن في بحيرة خلف السد الى الجنوب من مدينة الحسكة ستروي ٥٠ الف هكتار (١٢٥ الف فدان) تزرع بالقمح بشكل رئيسي.

وقال امير الملي، وزير التخطيط في وزارة الري ان «سد الباسل» على «الخابور» الذي يتوقع الانتهاء من بنائه في ١٩٩٧ سيولد طاقة بسيطة تبلغ ٩,٥ ميغاوات وستستعمل لضخ المياه الى الاراضي المروية من خلال ثلاث محطات.

ويرى المحللون الاقتصاديون ان سد الخابور له اهمية اقتصادية كبرى لانه سيساعد على تثبيت وزيادة انتاج الحبوب حيث كانت هذه الاراضي في السابق تعتمد على الامطار وذلك جعل انتاج الحبوب يتفاوت من سنة الى اخرى حسب كميات الامطار.

وقال ان الاراضي الاقل خصوبة لن تروى وستبقى تعتمد على الامطار وتزرع بالشعير.

وانتجت الحقول السورية ما يزيد على ٤,٠٨ مليون طن من القمح و١,٥ مليون طن من الشعير في سنة ١٩٩٥ وتخطط لانتاج ٤,١٩ مليون طن من القمح و١,٦ طن من الشعير سنة ١٩٩٦.

وكان ٢,٤٧ مليون طن من القمح المنتج في السنة الماضية من الاراضي المروية.

وتبلغ مساحة «بحيرة سد الباسل»، وهو واحد من ١٤٣ سداً في مناطق متفرقة ٩٥٠٠ الف هكتار (٢٨٥٠٠ فدان).

وتملك سوريا عدداً من السدود اكبر من «سد الباسل» الا انها لاهداف غير اروائية مثل «سد تشرين» لانتاج الطاقة الكهربائية الذي يولد ٥٠٠ ميغاوات.

وينبع «نهر الخابور» من الاراضي السورية على الحدود التركية ويجري جنوباً نحو نهر الفرات ليلتقي معه عند مدينة «دير الزور» ويبلغ طوله من المنبع الى المصب ٤٤٠ كيلومتراً.

و«سد الباسل» هو السد الثالث من مشروع اروائي في حوض «دجلة» و«الخابور» يتضمن ثلاثة سدود انجز اثنان منها سابقا هما سد الحسكة الغربي والشرقي.

وتبلغ الطاقة التخزينية لسد «الحسكة» الغربي ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه أما سد «الحسكة» الشرقي فتبلغ طاقته ٩٥ مليون متر مكعب ويولد الاثنان كميات ضئيلة من الطاقة تكفي لضخ المياه الى الاراضي.

وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في حوض «دجلة» و«الخابور» حوالي ١,٥ مليون هكتار (٢,٧٥ مليون فدان) منها حوالي ٤٠٨ الاف هكتار (١,٢ مليون فدان) تزرع بالري.

ويتألف «سد الباسل» من السد الرئيسي بطول ٤٧١٠ أمتار وعرض ثمانية امتار وارتفاع ٢٨ متراً والسد الجانبي بطول ٢٨٣٥ متراً وعرض ثمانية أمتار وارتفاع ٢٨ متراً.

إسرائيل

بعدما فقدت ٢٠٪ من قيمتها مع مجيء نتنياهو الى الحكم

تخفيض الفائدة لجذب الاستثمارات الى البورصة

● وسط المخاوف من هروب الاموال من بورصة تل ابيب وتوجهها لحسابات ادخار ربما خارج الدولة العبرية اعلن «البنك المركزي» الاسرائيلي خفض الفائدة.

وجاء هذا الاجراء على الرغم من مخاوف الزيادة في التضخم.

وقد اجمع المحللون الماليون في لندن على القول بأن الاسهم الاسرائيلية فقدت ٢٠٪ من قيمتها منذ انتخاب بنيامين نتنياهو. في حين اكد بنك اسرائيل المركزي ان الخفض الذي اعلنه في سعر الفائدة الرئيسي على القروض بواقع ٠,٧ نقطة مئوية لتصل الفائدة السنوية الى ١٦,٣٪ ليس مجرد خطوة رمزية.

وقال متحدث باسم البنك المركزي، ليست هذه خطوة رمزية وانما رد على بيانات اقتصادية اخيرة اظهرت علامات مشجعة بشأن التضخم.

وكان البنك قد اعلن قبل شهر واحد رفع سعر الفائدة الرئيسي على القروض بواقع ١,٥ نقطة مئوية. وانخفضت اسعار الاسهم والسندات من جراء رفع الفائدة مما دفع المستثمرين لتحويل اموالهم لحسابات ادخارية ذات عائد اعلى. وكانت الاسواق تتوقع خفضاً في الفائدة يتراوح بين ٠,٥ و٠,٧ نقطة مئوية في خطوة وصفها المتعاملون بأنها لا تكفي لتغيير الصورة العامة للقيود على السياسة النقدية.

وقالت رابطة الصناعيين الاسرائيليين ان الهدف الوحيد وراء خفض الفائدة هو تخفيف الضغوط التي يتعرض لها البنك المركزي من الحكومة والبرلمان وقطاع الاعمال. الا ان الخفض في نظر هؤلاء لن يترك اي تاثير جوهري على ما يحدث داخل الاقتصاد في الاشهر الاخيرة. ودعت الرابطة الى خفض الفائدة بواقع ثلاث نقاط مئوية لاشاعة الاستقرار في الاقتصاد.

وكان «البنك المركزي» اعلن ان البيانات الاخيرة تشير الى استقرار النشاط الاقتصادي عند مستوى مرتفع، فالوضع الاقتصادي تطلب فرض قيود نقدية ومالية.

وقال انه يتعين اتخاذ اجراءات للحد من العجز في الميزانية الذي تجاوز المستوى المستهدف مما شكل ضغوطاً على التضخم وعلى العجز في ميزان المعاملات الجارية.

وتستهدف الحكومة عجزاً في الميزانية قدره ٧,٦ مليار شاقل في سنة ١٩٩٦ لكن من المتوقع ان يتجاوز العجز الرقم المستهدف بأربعة مليارات شيقل ما لم تتخذ اجراءات.

وقد قررت الحكومة خفض ميزانية السنة المقبلة بواقع ٤,٩ مليار شاقل اي بنسبة ٣,٢٪ لكنها اعلنت خفض ميزانية السنة الحالية بواقع ٣٥٠ مليون شاقل فقط. وفي بورصة تل ابيب ارتفعت اسعار الاسهم الاسرائيلية بعد ان اعلن «البنك المركزي» خفض الفائدة. وكانت الاسهم قد فقدت ما يقرب من ٢٠٪ من قيمتها منذ انتخاب الحكومة اليمينية في ٢٩ ايار/ مايو الماضي. والدولار يساوي ٣,١٨ شاقل. الى ذلك قال مصدر بمكتب بنيامين نتنياهو ان الحكومة الجديدة ستعيد تقويم خطط لتوزيع خيارات شراء اسهم في شركات تابعة للدولة على الجمهور. وتهدف خطة الخيارات التي وافقت عليها الحكومة السابقة في آذار/ مارس ١٩٩٥ الى الاسراع ببرنامج التخصيص. وقال المصدر: «يجري بحث هذا الامر ولن نتسرع فيه بالتأكيد». واضاف: «نحن مستاءون منه للغاية. فالحكومة ترى ان المضاربين في البورصة سيكونون المستفيدين الرئيسيين من البرنامج وليس الجمهور». وتقضي الخطة بأن توزع الحكومة خيارات الشراء على كل من تزيد سنة عن ١٨ سنة مما يمكنه من شراء الاسهم بسعر مخفض. ولم تعرض حكومة شمعون بيريز مشروع القانون على البرلمان لانها لم تكن تريد اتخاذ هذه الخطوة قبل الانتخابات العامة مباشرة.

وقال المصدر، ان الحكومة تقوم باعداد برنامج تخصيص مدته ثلاث سنوات، لكنه احجم عن ذكر تفاصيل. وتعتزم الحكومة بيع اسهم قيمتها مليار شاقل بحلول نهاية السنة الحالية.

غزة - أريحا

لأن «السلطة الوطنية» لا تملك القرارين السياسي والاقتصادي

اسرائيل تدفع الفلسطينيين الى الزراعة الكمالية لتبقي قبضتها على أمنهم الغذائي!

● يتخوف عدد من المراقبين على القطاعي الزراعي الفلسطيني من السياسة التي بدأت تل أبيب تنتهجها وتستهدف تشجيع المزارعين الفلسطينيين على الزراعة الكمالية وابعادهم عن الزراعات الاساسية والاستراتيجية.

ففي الآونة الاخيرة بدأت الحكومة الاسرائيلية تقدم تسهيلات لزراعة «الزهور» بهدف تحويلها في المناطق الفلسطينية، الى زراعة احادية موجهة الى السوق العالمي الخارجي.

وفي راي المراقبين، ان هذه السياسة ستوصل الفلسطينيين الى مواجهة لزمة الفقر الغذائي والجوع والعجز عن تامين الغذاء المطلوب.

فالمجتمع الفلسطيني اصلا، هو من المجتمعات التي تفتقر للامن الغذائي نتيجة اعتماده على استيراد السلع من الخارج، وبشكل خاص من اسرائيل الامر الذي كرّس تبعية الاقتصاد الوطني للخارج وافتقاد الامن الغذائي، وهذا يعني تلقائيا افتقاد الامن الوطني.

ويرى المراقبون ايضا، ان الانتاج الزراعي الفلسطيني خلال عشرات السنين الماضية كان وفيرا وغنيا وغزيرا ومتنوعا، لكنه اليوم يعاني من نقص ومشكلات تقود الى الجوع والفقر. فلقد بات الامر يقضي الى توجيه العمالة الفلسطينية الى قطاع الزراعة من جديد من خلال نقلهم الى الاعالة الانتاجية بدلا من توجيههم لتنظيف الشوارع وطلاء الجدران.

وكان جورج كرزم، من مركز العمل التنموي الفلسطيني، حذر من محاولة دول خارجية، لم يشأ أن يحددها، فرض برامج وخطط قسرية على الشعب الفلسطيني بما يتناسب مع مصالحها وفلسفتها وسياساتها ولا تتناسب مع الاحتياجات التنموية الفلسطينية.

واوضح ان السلطات الاسرائيلية تسعى لاستمرارية انفتاح السوق الفلسطيني من دون قيود امام منتوجاتها الزراعية، حتى اصبح السوق الفلسطيني مغرق بها، في حين لا تسمح هذه السلطات للمنتوجات الفلسطينية بالدخول الى اسرائيل، بل وحتى مرورها من قطاع غزة الى الضفة الغربية، مخالفة بذلك الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين الجانبين في باريس.

وسماح السلطات الاسرائيلية للمزارعين الفلسطينيين بزراعة المنتوجات الزراعية الكمالية، ولا سيما الزهور، انما يهدف بدرجة اساسية لسد فجوات تصديرية لديها، فعملية تصدير الزهور تتم من خلال شركة «اغرسكو» الاسرائيلية مما يعطي اسرائيل القدرة على احتكار هذا التصدير والتحكم به، مما سيؤدي الى افلاس كثير من المزارعين الفلسطينيين من جراء هذه السياسة التي ستعني عاجلا ام آجلا التوقف عن انتاج الزراعة الاساسية، وكذلك الكمالية.

وهناك مشروع اسرائيلي لزراعة ١٠٠ الف دونم في النقب جنوب الخط الاخضر بكلفة مليار شاقل بالخضروات والحمضيات والزيتون وحتى الزهور لسد الفجوة التصديرية لدى الشركات الزراعية الاسرائيلية.

فالحكومة الاسرائيلية، تحاول من خلال المشروع الجديد الوصول الى اكتفاء ذاتي من محصول القمح خلال بضع سنين في الوقت ذاته الذي تحاول فيه وبطرق شتى التأثير على خيارات المزارع الفلسطيني وتحويله عن انتاج الزراعات الاساسية من خلال تقديم اغراءات له للانصراف عنها الى زراعات هامشية.

وينحى بعض المسؤولين الفلسطينيين باللائمة على الدول المانحة، لمحاولاتها تهميش القطاع الزراعي بضغط من اسرائيل. قمة عمان الاقتصادية (عقدت في خواتيم تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥)، لم تخصص سوى ٥٠ مليون دولار للقطاع الزراعي من اصل ٦ مليارات دولار خصصت لمشاريع اقتصادية، اي ان نصيب القطاع الزراعي كان اقل من ١٪.

ونوه المحللون الى انه في الوقت الذي تتحدث فيه اسرائيل عن ازمة المياه والتصحر في غزة فان المنتوجات الزراعية المقبلة من مستوطناتها فيه تعتبر من اهم المنتوجات الزراعية التصديرية لاسرائيل وتشكل نسبة عالية من صادراتها.

والمشكلة الكبرى انه حتى الآن لا توجد خطة زراعية فلسطينية شاملة، وربما تكون على الورق فقط، كون الطرف الفلسطيني لا يملك استقلالية في القرارين السياسي والاقتصادي لان الحكم الذاتي حكم محدود من دون سيادة على الارض والمياه...

العراق

لهذه الاسباب قبل صدام حسين بالقرار ٩٨٦

الضغوط الخارجية مهدت والضغوط الداخلية حسمت!

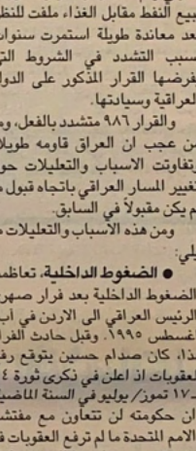

● كان قبول الرئيس العراقي صدام حسين بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٩٨٦ وهو القرار المعروف ببيع النفط مقابل الغذاء ملفت للنظر بعد معاندة طويلة استمرت سنوات بسبب التشدد في الشروط التي يفرضها القرار المذكور على الدولة العراقية وسيادتها.

والقرار ٩٨٦ متشدد بالفعل، وما من عجب ان العراق قاومه طويلاً. وتفاوتت الاسباب والتعليلات حول تغيير المسار العراقي باتجاه قبول ما لم يكن مقبولاً في السابق.

ومن هذه الأسباب والتعليلات ما يلي:

● **الضغوط الداخلية**، تعاظمت الضغوط الداخلية بعد فرار صهري الرئيس العراقي الى الاردن في آب/ اغسطس ١٩٩٥. وقبل حادث الفرار هذا، كان صدام حسين يتوقع رفع العقوبات اذ اعلن في ذكرى ثورة ١٤ ـ ١٧ تموز/ يوليو في السنة الماضية، ان حكومته لن تتعاون مع مفتشي الامم المتحدة ما لم ترفع العقوبات في وقت قصير. وقبل هذا الاعلان بثلاثة اشهر، استضاف العراق في شهر آذار/ مارس مؤتمراً لشركات النفط الدولية في بغداد، مما اشاع انطباعا بان تدفق النفط العراقي الى الاسواق العالمية لن يكون بعيداً. وبعد ذلك الاعلان بعدة اشهر اجرى صدام حسين تغييرات في المسؤولين عن المالية العراقية، فنقل وزير المال الى مكتبه، وعين حاكماً سابقاً للبنك المركزي في مكانه. وفي الوقت ذاته ادخل اصلاحات مالية، هدفها مكافحة التضخم وتشجيع المشاريع الخاصة لزيادة الانتاج المحلي.

● **الضغط الاردني**، كان لتراجع الاردن عن تعامله الاقتصادي الوثيق مع العراق اثر مملوس في زيادة الضائقة الداخلية في العراق. فقد خفضت عمان تجارتها مع بغداد بسبب معلن مفاده تأخر العراق في مدفوعاته المستحقة الى الاردن وتراكم الفواتير والمديونيات. ففي مطلع هذه السنة اعلنت عمان خفض تجارتها بنسبة ٥٠٪.

● **الضغوط الدولية**، خلال السنوات القليلة الماضية تزايد التعاطف الدولي مع العراق مما حمل ثلاثة اعضاء دائمين في مجلس الامن هم فرنسا وروسيا والصين على الدعوة الى تخفيف العقوبات. كما تزايدت ضغوط هذه القوى المؤيدة للتخفيف على الحكومة العراقية للتساهل من اجل الوصول الى تلك الغاية. وقد لعبت المنظمات الانسانية ايضا دوراً في هذا المجال، لأن تلك المنظمات الانسانية والدينية زادت من اعلان قلقها على الوضع الانساني والصحي داخل العراق، ولا سيما بالنسبة الى الاطفال. وهذه الضغوط الدولية عملت على تبرير الموقف المتشدد للعراق في رفض القرار ٩٨٦ فاستغل صدام حسين ذلك اعلامياً لإلقاء اللوم على الولايات المتحدة وبريطانيا، كسبب مباشر للمحنة العراقية. لكن ذلك في الأونة الاخيرة تحول الى لوم للحكومة العراقية باعتبار ان تشددها ايضا هو من الاسباب الاساسية لاستمرار المحنة.

● **نضوب مصادر العملات الاجنبية**، ظل العراق حتى سنة ١٩٩٥ قادراً على تدبير حد ادنى من العملات الاجنبية لشراء الضروريات من الخارج. ومن مصادر هذه الاموال مبالغ بالعملات الصعبة لم يطلها التجميد سنة ١٩٩٠، والمبالغ المتحصلة من تصدير النفط بالصهاريج عبر الاردن، والمبالغ المتحصلة من عمليات التهريب الى البلدان المجاورة، وخصوصاً عبر ايران وتركيا. لكن ذلك لم يعد كافياً واخذ يتناقص مع الوقت.

القرار الدولي

ان القرار الدولي رقم ٩٨٦ الذي قبله العراق بعد مفاوضات طويلة ومضنية في نيويورك لم تغير فيه كثيراً التعديلات الطفيفة التي اجريت عليه. بل يمكن القول ان تلك التعديلات الطفيفة، انما ادخلت لتسهيل قبول العراق به على الرغم من ان النقاط الاساسية فيه بقيت شديدة وصارمة. واهم هذه النقاط اربع هي الآتية:

١ ـ أجاز القرار رقم ٩٨٦ تصدير النفط العراقي الى الخارج بقيمة اجمالية مقدارها مليار دولار كل تسعين يومياً. وهذا البيع مشروط بموافقة لجنة العقوبات الدولية على كل صفقة. كما انه مشروط بتصديره عبر الخط التركي الى المتوسط الممتد من كركوك في شمال العراق الى كيهان في جنوب تركيا.

٢ ـ تودع الاموال المتأتية من بيع النفط في حساب خاص لدى مصرف يختاره الامين العام للامم المتحدة، بحيث يتيح ذلك اقتطاع ٣٠٪ من الاموال للصندوق الدولي لتعويضات حرب الخليج. واقتطاع مبلغ ١٥٠ مليون دولار من كل مليار للمناطق الكردية العراقية تشرف الامم المتحدة على انفاقه.

٣ ـ يسمح للعراق بانفاق ما تبقى على شراء الاغذية والادوية اللازمة التي يشترط ان توزع توزيعاً عادلاً بموجب خطة يوافق عليها الامين العام للامم المتحدة، ويتولى الاشراف على تنفيذها مراقبون من المنظمة الدولية.

٤ ـ يجري مجلس الامن الدولي مراجعة لكيفية تنفيذ الاتفاق بعد ٩٠ يوماً وقبل مرور ١٨٠ يوماً عليه. بحيث يتوقف تجديده على قرار من المجلس بأن التنفيذ السابق كان حسب الشروط المنصوصة.

المسألة الامنية

مما لا شك فيه ان العقوبات الدولية قد أحدثت نوعاً من الاختلال الامني داخل العراق وخصوصاً بعد فرار صهري الرئيس الى الاردن. لكن تلك الاختلالات لم تكن كافية لزعزعة النظام القائم. فقد كان العراق قبل الحرب مجتمعاً خالياً من الجرائم تماماً، بسبب البحبوحة النسبية وبسبب القبضة الحديدية «لاجهزة الامن» على مرافق الحياة والدولة. لكن هذه الصورة تبدلت تبدلاً ملحوظاً بعد العقوبات الدولية. اذ تزايدت الجرائم تزايداً مضطرداً مع حالة الفقرة المتزايدة.

ثم ان الشح المالي الناتج من تناقص موارد العملات الاجنبية والتضخم السريع المرافق قد جعل الامر اكثر صعوبة من حيث تمويل الجيش وأجهزة الامن تمويلاً كافياً لإرضائها وشراء سكوتها، وان كانت مازالت تحظى بالاولوية. وقد يكون ان ذلك قد حشر النظام العراقي في زاوية ضيقة مما أسهم في الرضوخ للشروط المذلة التي فرضتها الامم المتحدة. يضاف الى ذلك ان المناورات والمماطلات السابقة التي قامت بها الحكومة العراقية ازاء فرق التفتيش الدولية قد ألغت اي مصداقية لعزم العراق على تنفيذ القرارات الدولية. وهذا يفسر في جانب منه القبول العراقي المتأخر للقرار ٩٨٦ كمحاولة لإعادة بناء الثقة والمصداقية التي افتقدها في الممارسات السابقة.

هامش التحرك

على ان قبول العراق بالقرار ٩٨٦، ولو انه مازال مجحفاً ومذلاً، أتاح للنظام العراقي هامشاً جيداً للتحرك من اجل زيادة موارده وقابليته للحفاظ على السلطة. وهناك قول بأن العراق يرى ان القرار ٩٨٦ يشمل فقط النفط المصدر عبر الخط التركي الى المتوسط مستثنياً الكميات التي تصدر براً بوساطة الصهاريج، وهي كميات يصل مردودها الى ما معدله ٤٠٠ مليون دولار في السنة. كما انه لا يشمل الكميات المكررة داخل العراق والمهرية عبر الحدود وخصوصاً الى الشمال بشكل منتوجات خالصة مثل البنزين وزيت الوقود والديزل.

وهذا الهامش من التحرك بسبب تزايد الموارد المالية من شأنه ان يعزز قبضة صدام حسين على مقاليد السلطة لانه يتيح له هامشاً اضافياً من الانفاق على استرضاء القوات المسلحة وأجهزة الامن. كما انه يخدم الآلة الاعلامية للنظام العراقي من حيث ان قبوله بصفقة النفط مقابل الغذاء هي تعبير عن قلق الزعيم العراقي على شعبه واهتمامه الدؤوب باوضاعه، وهو يعطيه مجالاً لتعليل الشعب العراقي بمزيد من الامل باعتبار ان ما تم هو مجرد خطوة اولى ستليها خطوات انفراجية اوسع وأعمق. إلا ان المراقبين للوضع العراقي يقولون انه من الصعب على صدام حسين ان يرضي جميع القوى المتنافسة داخل النظام، وهو صراع ظهرت بوادره اخيراً في بروز ابنيه قصي وعدي في واجهة السلطة ضد أشقائه وطبان وسبعاوي وبرزان وضد اولاد عمومته وافراد آخرين من العائلة الحاكمة. وهذا الصراع الداخلي في نظر المراقبين هو الخطر الاكبر على النظام القائم، الذي لم تؤثر فيه العقوبات الدولية والمعارضة الخارجية المتعددة الاشكال والاهواء والالوان.

الاردن

بعد اجتماعات دامت ثلاثة ايام للجنة الاردنية ـ الجزائرية لمشتركة

منطقة حرة واتفاقات لحماية وتشجيع الاستثمار

● شهدت عمان في خواتيم الشهر الماضي، اجتماعات مطولة للجنة الاردنية ـ الجزائرية المشتركة، هدفت الى ارساء قواعد واليات لدفع العلاقات الثنائية الى الامام، خصوصاً في المجالات الاقتصادية في ضوء التحولات الاقليمية والدولية، السياسية منها والاقتصادية.

المهندس علي ابو الراغب، وزير الصناعة، الذي ترأس الجانب الاردني قال ان الاردن يعمل جنباً الى جنب مع اشقائه لبناء عربي سياسي اقتصادي متكامل لارساء قواعد واضحة لتعاون عربي خلاق يأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة، ويؤسس لرؤية عربية واحدة للتطورات الاقليمية والدولية، ويضع الاسس لآليات عمل مشترك يعيد اللحمة العربية الى سابق عهدها، ويرتقي بالعلاقات البينية العربية بمختلف اوجهها باتجاه تكاملي.

واوضح ابو الراغب، ان التطورات الجديدة والمتجددة في وقت يتحرك العالم نحو تكتلات اقتصادية كبرى، تحتاج الى رؤية جديدة وواقعية مبنية على تحليل عميق لمواجهة هذه التطورات، مؤكداً ان هذه التطورات تحمل في طياتها الكثير من التحديات «لامننا الشامل»، ولكنها في الوقت ذاته تنطوي على فرص متاحة «لا بد لنا من فهمها واستغلالها وتوظيفها لخدمة اهدافنا المشتركة لما فيه مصلحة امتنا وشعوبنا».

وشدد ابو الراغب على ان اللجنة الوزارية المشتركة ستبحث اسس التعاون في مجالات التجارة المختلفة، والاستثمار المشترك من خلال عقد اتفاقية لاقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين لمدة سنة واحدة كتجربة لتعزيز العلاقات الاقتصادية، معرباً عن امله في ان تكون هذ الخطوة في اتجاه تمتين العلاقات الاخوية بين البلدين.

وتطرق وزير الصناعة الاردني الى امكانات التعاون الثنائي في مجالات الخدمات الطبية، والاستفادة من الامكانيات المتوفرة في كلا البلدين اضافة الى المجالات السياحية والنقل والتأشيرات.

عبد الكريم حرشاوي، وزير التجارة ورئيس الجانب الجزائري دعا الى مواصلة العمل وتكثيفه في شتى المجالات، واعاد الى الاذهان ما تم الاتفاق عليه بين رئيسي وزراء البلدين في لقائهما الاخير في الجزائر، مؤكداً ان التحولات الجذرية التي شهدها الاقتصاد الجزائري وطاقاته الكامنة التي يتمتع بها، والقاعدة الصناعية المتاحة والنهضة الصناعية الاردنية، كلها تؤهل الجانبين لاقامة علاقات تكاملية ترفع حجم المبادلات التجارية، او اقامة المشاريع المشتركة في الميادين المختلفة، واتاحة المجال للمستثمرين في الاردن والجزائر لانجاز المشاريع المختلفة، واستكمال الاطر القانونية والتنظيمية التي من شأنها تشجيع هذا التعاون وترفع عنه كل القيود والعراقيل التي قد تحول دون تطوره.

وبحث الجانبان الاردني والجزائري توصيات اللجنة التحضيرية المتعلقة بالمبادلات التجارية، وتشجيع وحماية الاستثمار، ومنع الازدواج الضريبي والنقل والتعليم العالي والثقافة والاعلام.

وكان رئيس الحكومة الاردنية عبد الكريم الكباريتي استقبل الحرشاوي، وبحث الجانبان علاقات التعاون الثنائي في مختلف المجالات وافاق تعميقها وتطويرها خاصة في المجالات التجارية.

واكد الكباريتي خلال اللقاء، حرص الاردن على استمرار تطوير علاقات التعاون مع الجزائر و الدول العربية كافة، وصولاً الى تعميق مسيرة التضامن ووحدة الصف ودفع وتيرتها الى الامام بما يحقق المصالح العليا للامة العربية مشيداً بالمستوى الطيب الذي وصلت اليه العلاقات الاردنية ـ الجزائرية. وتوقع الحرشاوي في نهاية اللقاء ان تشهد علاقات التعاون بين البلدين تحسناً كبيراً.

كما التقى وزير المالية الاردني مروان عوض الوزير الحرشاوي وقال عوض ان المحادثات تناولت تحقيق نقلة نوعية ومتميزة في العلاقات بين البلدين، مرحباً باقامة مناطق حرة مشتركة بين البلدين لا سيما ان الامكانية لزيادة حجم التجارة بين البلدين كبيرة جداً.

وتطرق الوزيران لأهمية حل مشكلة النقل وربط موانىء الجزائر وعمان بما يوفر دفعة قوية لاقتصاديات البلدين.

وبعد انتهاء الاجتماعات التي تمددت على ثلاثة ايام وقع ابو الراغب وحرشاوي على محضر اجتماع اللجنة المشتركة في دورة انعقادها الاولى.

وتضمن المحضر التوقيع بالاحرف الاولى على اتفاقية التعاون التجاري تمهيداً لتوقيعها بشكلها النهائي خلال الشهرين المقبلين. وتشمل الاتفاقية الاعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل.

كما تضمن المحضر الاتفاق على اقامة معارض تجارية للبيع المباشر في كلا البلدين حيث سيتم وضع آلية مناسبة للتنفيذ من خلال الجهات المعنية في البلدين.

وفي المجال الاستثماري والمالي فقد تم التوقيع على اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات في البلدين تضمنت الاسس والمبادىء التي تحكم عملية الاستثمار وتشجيع المستثمرين في كلا البلدين.

وفي مجال النقل تم تبادل مشروعي اتفاقيات للنقل البحري والبري حيث سيتم التوقيع عليها خلال الشهرين المقبلين. كما تم الاتفاق على تفعيل التعاون بين البلدين في مجال النقل الجوي من خلال تنظيم رحلات لشركة الطيران الاردنية وصيانة الطائرات الجزائرية في عمان.

وفي مجال الطاقة والنفط والغاز اتفق الجانبان على تعزيز التعاون في هذه المجالات والاستفادة من الخبرات الجزائرية في ميادين استكشاف النفط والغاز في الاردن. اما في مجال القطاع الخاص فقد اتفقا على تشكيل مجلس مشترك للصناعيين والتجاريين من كلا البلدين.

عمان تطالب تل أبيب باقامة مشاريع استثمارية فيها!

● رشح بعد زيارة عبد الكريم الكباريتي، الى تل ابيب، انه فاتح الجانب الاسرائيلي في امكانية تنفيذ مشروعات مشتركة في المناطق الحدودية واقامة استثمارات صناعية وزراعية وسياحية في الاردن في اطار معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية والاتفاقات الثنائية المنبثقة عنها. وبعد زيارة الكباريتي بايام عقد في تل ابيب مؤتمر استثماري، نظمه مارتن انديك، السفير الاميركي لدى اسرائيل، شارك فيه اكثر من ١٠٠ رجل اعمال و حضره الدكتور طالب الرفاعي، مدير عام مؤسسة تشجيع الاستثمار الاردنية.

في المؤتمر، اكد الرفاعي عن حاجة الاردن الماسة للمشاريع الاستثمارية لكي يتمكن الشعب الاردني من جني ثمار السلام.

وقال ان الاردن بحاجة لمشاريع كبيرة من شأنها توفير فرص للاردنيين للمساهمة في حل مشكلة البطالة المتفاقمة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، الذين يعانون من ازمة خانقة منذ الانهيار الاقتصادي الذي شهده الاردن في سنة ١٩٨٩. موضحاً ان مشكلة البطالة في الاردن تتفاقم سنة بعد سنة كما ان الاوضاع الاقتصادية في تدهور مستمر الامر الذي يتطلب تنفيذ المزيد من المشاريع لتخفيف مشكلة البطالة من جهة وتحسين الاوضاع الاقتصادية من جهة اخرى.

واشار الى ان المؤتمر ناقش امكانية استقطاب استثمارات اسرائيلية الى الاردن تنفيذاً لتوصيات «قمة عمان الاقتصادية» التي عقدت في تشرين الاول/ اكتوبر سنة ١٩٩٥ موضحاً ان هذا المؤتمر هو الثاني من نوعه الذي يعقد في اسرائيل لهذه الغاية خلال السنة الحالية. حيث عقد مؤتمر اخر في مقر السفارة الاردنية في تل ابيب قبل اربعة أشهر بهدف حث المستثمرين من رجال المال والاعمال الاسرائيليين على اقامة استثمارات في الاردن او المشاركة في المشاريع المشتركة في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة والمياه واستثمار خامات البحر الميت. وكان الاردن واسرائيل اتفقا على اقامة مشاريع مشتركة في منطقة اخدود وادي الاردن والمناطق الحدودية لتطوير هذه المناطق وتوفير فرص عمل للاردنيين الذين يزدحمون على ابواب السفارة الاسرائيلية يومياً للحصول على تأشيرة عمل في اسرائيل. الا ان السفارة لا تمنحهم هذه التأشيرة بناء على اتفاق مسبق مع الحكومة الاردنية بهذا الشأن.

ومن ناحية اخرى، وافقت الحكومة الاردنية على تأسيس شركة مساهمة عامة لنقل الركاب والمسافرين بين المدن الاردنية ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة والقطاع.

وذكر مدير النقل في وزارة النقل الاردنية المهندس عبد العزيز جابر، ان رأس مال الشركة سيبلغ عشرة ملايين دينار اردني تدفع بمساهمات من مستثمرين اردنيين وفلسطينيين.

وقال انه سيتم تسجيل الشركة في مدى الاشهر الثلاثة المقبلة بعد ان يتم استكمال بناء رأس مال الشركة وتسجيل فرع لها في مدينة نابلس. ويذكر ان تأسيس الشركة يأتي تنفيذاً لما نص عليه بروتوكول التعاون الثنائي الموقع بين الحكومة الاردنية والسلطة الفلسطينية والذي جرى توقيعه في شهر تشرين الاول/ اكتوبر الماضي من قبل وزير النقل الاردني ونظيره في سلطة الحكم الذاتي

اليمن

عبد العزيز عبد الغني شرحها في مجلس النواب

الخطة الخمسية تكمل التصحيح الإقتصادي وتحتاج الى ٦,٥ مليار دولار!

● الخطة الخمسية الاولى، نزلت على الكلام في مجلس النواب. واسهب عبد العزيز عبد الغني، رئيس الحكومة في شرحها والتوقف عند تفاصيلها مؤكداً ان الموارد المالية التي يتوقع لتمويل الاستثمارات في القطاعات كافة خلال الخطة الخمسية الاولى ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ تقدر بحوالي ٨١٧,٨ مليار ريال (٦,٥٤٤ مليار دولار) منها ١٠٠ مليار ريال لاستثمارات القطاع الخاص و١٢١,٥ مليار ريال للاستثمارات الحكومة و٣٨٩,٣ مليار ريال للاستثمارات الاجنبية المتوقعة في قطاع استخراج وتصدير النفط والغاز والباقي وهو ٢٠٧ مليارات ريال من المؤسسات العربية والدولية.

واوضح عبد الغني ان الخطة الخمسية، في مداها المتوسط والبعيد بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، تهدف الى زيادة النمو الاقتصادي والتسريع بالتنمية الاجتماعية باقصى ما يمكن من المعدلات لكي تسهم في تحسين مستويات المعيشة على نحو سريع.

والخطة الخمسية، على ما قال رئيس الحكومة، تستهدف خلق فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد على الايدي العاملة الاجنبية، وزيادة وتركيز الجهد على التدريب المهني ورفع مهارة العاملين، وزيادة الصادرات وتنمية عوائد البلاد من العملات الصعبة وخصوصاً من غير عوائد تصدير النفط الخام والغاز ومن القروض والمساعدات.

وقال انها تفترض توسيع وتنويع مصادر الدخل الوطني وتنمية الادخارات المحلية لتمويل الاستثمارات والانفاق الحكومي، واعادة هيكلة الاقتصاد ومساهمات قطاعات وفروعه في توليد الناتج المحلي الاجمالي بما يتناسب ووفرة الموارد الاقتصادية ومزاياها النسبية في القطاعات المختلفة وامكانيات تنميتها.

كل ذلك في محاولة للتقليل من الاعتماد على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي، والتوسع في التعليم الاساسي والفني والمهني وتحسين وتوسيع الخدمات الصحية العامة لتلبية احتياجات المواطنين الاساسية.

وفي الخطة ايضاً اقامة مشروعات البنى الاساسية الاقتصادية. وتوزيع منافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات والمناطق اليمنية، والسعي لضمان تكافؤ الفرص بين الجميع وعلى كل المستويات، والمحافظة على البيئة والموارد المائية، وتهيئة ظروف العمل المنتج.

آثار التضخم

قال عبد العزيز عبد الغني، ان زيادة الطلب الاجمالي الناشئة من تزايد الانفاق الاستهلاك الحكومي والخاص ، في مقابل محدودية الموارد المتوفرة التي يتعذر معها زيادة العرض من السلع والخدمات لمقابلة الزيادات في الانفاق، ادت وتؤدي الى بروز ظاهرة التضخم.

واضاف، ان نتائج التضخم السلبية كان يمكن ان تتفاقم وتزداد معها تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية لولا مبادرة الحكومة بتطبيق السياسات والتصحيح الاقتصادي، وعليه فان مواجهة التضخم ينبغي أن تتم في اطار تكاملية السياسات والاجراءات لتحقيق اهداف التثبيت المالي والنقدي والتي ستجد انعكاسها في استقرار سعر الصرف واسعار السلع والخدمات وتهيئة مناخ اكثر استقراراً للاستثمار.

التصحيح الشامل

واكد رئيس الوزراء اليمني ان السياسة الاقتصادية الحكومية تتجه الى احداث اصلاح اقتصادي شامل، الامر الذي ينطوي بشكل رئيسي على المضي في اجراء تغيير في السياسات المالية الحكومية، وفي استخدام فعال لادوات السياسة المالية والنقدية بما يكفل اعادة التوازنات الاقتصادية والمالية، ومعالجة مظاهر الاختلالات السائدة ممثلة في معدلات التضخم العالية والعجز في الميزانية الحكومية والعجز في ميزان المدفوعات.

فالسياسة الاقتصادية الجديدة تستند الى قاعدة اقتصاد السوق وتحرير الاسعار من اية قيود ادارية والى قيام القطاع الخاص بدور اكبر في زيادة الانتاج والاستثمار.

وذكر عبد العزيز عبد الغني، ان قيمة الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩٠ قدرت بحوالي ١٢٣٨٥٩ مليون ريال (حسب السعر الحالي) وارتفع الى ٤٥٤٢٥٦ مليون ريال سنة ١٩٩٥. وقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج الاجمالي بحوالي ٩٥٥٨ ريال في ١٩٩٠ وارتفع الى حوالي ٢٨٤٠٨ ريال في ١٩٩٥، ومعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي تراوح بين ٠,١٤٪ و٩,٣٤٪ خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥. واشار رئيس الحكومة الى ان مؤشرات معدلات النمو غير مستقرة ولكنها مقبولة بالمقاييس العامة لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي سادت تلك الفترة وخصوصاً سنة ١٩٩٤ التي تعرض فيها اليمن الى مؤامرة الحرب والانفصال.

واكد ان سنة ١٩٩٥ شهد انجازاً اقتصادياً جيداً تمثل في تحقيق معدل نمو حقيقي قدر بحوالي ٩,٣٪ وذلك نتيجة لتطبيق عدد من الاجراءات في اطار سياسة التصحيح الاقتصادي والمالي والاداري، الذي بدأ تطبيقه بهدف الحد من عجز الموازنة العامة واتخاذ عدد من الاجراءات الادارية والقانونية والضريبية والبدء بتعديل سعر الصرف وتقليص تعددية اسعار الصرف لكافة المعاملات وذلك لتحقيق التوازن والاستقرار في سعر الصرف للريال اليمني.

ولقد كان لهذه الاجراءات تاثيرها الايجابي على الوضع الاقتصادي والمالي العام كما ادت الى تحسن ملحوظ واستقرار نسبي في سعر صرف الريال تجاه العملات الاخرى، كما قال رئيس الوزراء.

تجدر الاشارة الى ان الحكومة اليمنية شرعت في تطبيق المرحلة الاولى من التصحيح الاقتصادي في اذار/ مارس ١٩٩٤ والمرحلة الثانية منها في كانون ثاني/ يناير ١٩٩٥. وبدأت في تحرير سعر الصرف للريال اليمني امام العملات الاخرى في الشهر الماضي. وقد حقق سعر الريال استقراراً نسبياً خلال الثلاثة اشهر الاخيرة. وتراوحت قيمته بين ١١٥ - ١٢٥ للدولار الواحد.

وينتج اليمن، وهو ليس عضواً في منظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبيك»، نحو ٣٢٠ الف برميل في النفط من النفط الخام يومياً. وكان وقع مع شركة «نوتال» اتفاقاً يتعلق باستثمار حقول الغاز الطبيعي في «مأرب» و«جوف»، التي يقدر احتياطها بـ ٤٥٠ مليار متر مكعب.

مجلس التعاون

بعدما تقلصت عمليات البناء بعد فورة أعقبت الحرب

صنّاع الاسمنت عيونهم على الخارج لتصدير الفائض وإلا... أزمة وإفلاسات!

● أينما حللت في الخليج، ترى رافعات البناء العملاقة تمد أعناقها الطويلة في السماء، والشمس المحرقة ترش العرق المالح على أجساد العمال الاجانب في مصانع الاسمنت التي بنى المستثمرون فيها الآمال على تزايد الطلب المحلي والتهافت على منتوجاتها.

ويستعد صناع الاسمنت الخليجيون، وهم يتهيأون لتخطي انتاجهم مستوى الطلب المحلي، لخوض المنافسة بالسوق العالمية لبيع فائض انتاجه من الاسمنت.

فمع التوسعات الآتية في منطقة الخليج يتفق الجميع على انه سيكون هناك فائض قريباً. الطلب لن يزيد بمعدل زيادة العرض ذاته.

وكانت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي عمدت مع عودة الثقة الى المنطقة في اعقاب حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ الى انفاق الملايين من اموال النفط بلا حدود على مشاريع البنية الاساسية.

وشرع صناع الاسمنت، الذين يكابدون لتلبية الطلب المحلي، في تنفيذ مشاريع توسع طموحة ضيقت من الفارق بين العرض والطلب. والآن بدأ صناع الاسمنت الاثنان والعشرون الذين يمثلون حوالي اربعة مليارات دولار من الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين، يمدون انظارهم الى الخارج.

وتتوقع «المنظمة الخليجية للاستشارات الصناعية»، مقرها الدوحة، ان تصل طاقة الانتاج السنوي لشركات الاسمنت الخليجية الى ٣٧,٢ مليون طن في سنة ١٩٩٧ مقابل استهلاك محلي لا يزيد عن ٣١ مليون طن، اي بفائض يتجاوز سنة ملايين طن سنوياً.

فنظراً الى الطفرة في قطاع الانشاءات، شهدت السنتان الماضيتان بناء شركات الاسمنت مصانع جديدة او زيادة الطاقة الانتاجية للمصانع القائمة بهدف تلبية الطلب المحلي المتزايد.

وقد تم حتى الآن زيادة الطاقة الانتاجية بمقدار ١,٢ مليون طن في حين يجري تنفيذ مشاريع توسعات جديدة تهدف الى اضافة ٨,٤ مليون طن اخرى سنوياً.

ولكن في الوقت الذي تتزايد بسرعة الطاقة الانتاجية، يشهد قطاع الانشاءات، الذي يعد من اهم القطاعات الاقتصادية في الخليج بعد النفط، ثباتاً تدريجياً في الطلب بعد سنوات من النمو الحاد. وكان العجز المزمن الذي لازم ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي بسبب تكاليف حرب الخليج الاخيرة الباهظة في الوقت الذي تدنت فيه اسعار النفط قد ارغم الحكومات على الحد بشدة من انفاقها الراسمالي في السنوات الاخيرة.

ويقول محللون اقتصاديون على رفعة في المستوى، ان معدل النمو في قطاع الانشاءات تباطأ منذ اوائل التسعينات على الرغم من البيانات الكثيرة والطرق والمنشآت الصناعية التي لاتزال تنهض على ارض الخليج كل يوم.

وقال مسؤول في «شركة عمان للاسمنت»، التي تسعى الى مضاعفة طاقتها الانتاجية الى ١,٢ مليون طن سنوياً ان وضع الشركة بات يحتم على القيمين عليها التطلع الى... التصدير.

وفي حزيران/ يونيو الماضي تحديداً بدأ العمل في مشروع توسع لزيادة الطاقة الانتاجية لشركة عمانية اخرى هي «شركة ريسوت للاسمنت» بمقدار نصف مليون طن سنوياً لتصل الى ٧٥٠ الف طن. فمصنع «ريسوت» الجديد يهدف الى التصدير والطاقة الاضافية ستصدر الى اليمن والصومال وسريلانكا».

وما فكر به العمانيون، سار عليه القطريون، فقد اعلن سالم بطي النعيمي، رئيس مجلس ادارة «شركة قطر الوطنية للاسمنت» عن خطط شركته لزيادة طاقتها الانتاجية الى اكثر من مليون طن «المأمول فيه ان يحول انتاج المصنع الجديد قطر من مستورد الى مصدر للاسمنت من سنة ١٩٩٧».

وتنفذ الشركة السعودية للاسمنت مشروعاً سيكلفها ٢٤٠ مليون دولار لزيادة طاقتها الانتاجية بمقدار مليون طن سنويا الى ٤,٢ مليون طن. كما سيزيد ايضاً انتاج شركات سعودية اخرى مثل «الشركة العربية للاسمنت» و«شركة ينبع للاسمنت».

ويتطلع العديد من صناع الاسمنت الخليجيين بالفعل الى اسواق التصدير في جنوب شرق آسيا وافريقيا.

عامر برقان، مدير عام «شركة المنطقة الجنوبية بالسعودية للاسمنت» قال من جهته: جميع الشركات على الساحلين الشرقي والغربي (للمملكة) تتخذ خطوات لتحسين امكانياتها التصديرية. بانشاء صوامع وانظمة تحميل بالموانئ».

ويتفق معهم في ذلك رئيس «شركة اليمامة السعودية للاسمنت» الامير سلطان بن سعود الكبير. فقرأنا له في جريدة سعودية قوله، ان السبيل الوحيد لحماية صناعة الاسمنت من ازمة وشيكة يتمثل في تصدير فائض الانتاج الى اسواق الخليج والشرق الاوسط وآسيا وافريقيا. وفي دولة الامارات تصدر شركات الاسمنت بالفعل فائض انتاجها الذي يقدر بنحو مليون طن سنوياً الى دول مجاورة. اما في الكويت فتلبي الشركة الوحيدة معظم حاجة البلاد من الاسمنت.

الكويت

في وقت تستمر عمليات ترحيل الوافدين من دون ضوابط قانونية

الحكومة تريد أموال الاجانب للمشاركة في «عملية التخصيص»!

● بعد اجتماعات مطولة مع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية، نزلت فيها على الكلام المسائل شتى المتعلقة ببرنامج الخصخصة الذي اعلنت عنه حكومة سعد العبد الله، قال ناصر عبد الله الروضان، وزير المال، ان الحكومة سترحب بمشاركة المستثمرين الاجانب في عملية تخصيص المرافق الحكومية المزمعة. وفي رأي الروضان ان الكويت ستستفيد «من الاستثمار الاجنبي الذي سيجلب الخبرة الى قطاعات كثيرة وسيجذب رأس المال».

وكانت الحكومة باعت الحكومة خلال السنتين الماضيتين حصصاً في شركات محلية لمستثمرين كويتيين مقابل ما مجمله ٣٥٠ مليون دينار (١,١٧ مليار دولار) في مرحلة تمهيدية من تخصيص الاقتصاد الذي تهيمن عليه الدولة.

غير انها لم تبدأ بعد المرحلة الاساسية المتمثلة في نقل الخدمات العامة للقطاع الخاص لاسباب ترجع في جانب كبير منها الى احتمال ان يتطلب هذا خفض عدد العاملين الكويتيين في المؤسسات المعنية.

ولا يسمح القانون الا للكويتيين ولمواطني دول مجلس التعاون الخليجي في بعض الاحوال بالمشاركة في المرحلة التمهيدية من عملية التخصيص.

وكان مصدر مقرب من الشيخ سعد العبد الله قد قال ان رئيس الحكومة وولي العهد يؤيد الاتجاه في حكومته الداعي لبيع جزء من الخدمات الصحية وخدمات الكهرباء والاتصالات البريد والتعليم او بيعها بالكامل.

واشار المصدر الى ان قانون التخصيص سيعيد هيكلة الدعم الحكومي على الخدمات مما سيشجع على ادارتها على اساس تجاري وعلى السعي لتشغيل المواطنين الكويتيين الحديثي التخرج.

واضاف المصدر ذاته، ان كلا من اللجنة البرلمانية والحكومة اقترح مشروع قانون منفصلاً، ولا توجد اختلافات كبيرة بين المشروعين وان الجانبين سيعملان الآن على وضع صيغة مشتركة.

ويقترح البعض وضع قانون لتنظيم عملية التخصيص ودمجها باصلاحات اوسع نطاقاً في قطاعات التجارة والصناعة والتمويل العام.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الكويت الى اجتذاب رأس المال الاجنبي للاستثمار بمشروعات فيها، تستمر الحكومة في تطبيق قوانين واجراءات تسمح بترحيل الاجانب من بين العاملين فيها من دون اي ضوابط قانونية، مما يجعل الدوائر المتنورة بالقطاع الخاص الى الاحتجاج.

فقد انتقد عدد من رجال الاعمال ترحيل الاجانب من دون محاكمة ووصفوه بانه اجراء غير عادل ويشكل تهديدا لسمعة الكويت.

وقال بيان لغرفة التجارة والصناعة مشيرا الى نوع من اجراءات الترحيل يتم من دون موافقة القضاء ان المغتربين الذين يتم ترحيلهم من الكويت على اساس امر اداري يتعرضون لظلم واضح.

وقال البيان الذي انشر في خواتيم الشهر الماضي، ان الترحيل على اساس امر اداري يجب الا ينطبق الا على اشخاص دخلوا البلاد بطريقة غير مشروعة و ان انتهاكات اخرى لقوانين الاقامة يجب الا تعاقب بالترحيل.

ويقول ديبلوماسيون ان معظم اجراءات الترحيل في الكويت تتم بناء على اوامر تصدرها المحاكم وتنطبق على المغتربين الذين يدانون بارتكاب انتهاكات للاقامة بعد دفع غرامات او اكمال فترات بالسجن ولكن يتم ترحيل اقلية من المخالفين بدون محاكمة.

وتبين احصاءات رسمية ان الكويت رحلت في سنة ١٩٩٤ حوالي ٦٥٦٠ اجنبياً منهم ٤٩٢٣ لمخالفة قوانين الاقامة غير انه لا توجد تفاصيل عن عدد الاشخاص الذين تم ترحيلهم بناء على امر قضائي بالمقارنة مع العدد الذي تم ترحيله بناء على اوامر ادارية.

وكان بعض الاعضاء في البرلمان الذي تهيمن عليه المعارضة قد قالوا انهم يعتزمون العمل على الغاء او تقييد نص في قانون ١٩٥٩ يعطي لوزارة الداخلية سلطة الترحيل من دون محاكمة.

ويشكل الاجانب ومعظمهم عرب واسيويون اكثر من ١,١ مليون من سكان الكويت البالغ عددهم ١,٨ مليون اجمالاً.

وقالت غرفة التجارة، ان التجارة المربحة في تاشيرات الدخول للاجانب الراغبين في العمل ليست عادلة ايضاً وتشكل تهديداً لسمعة الكويت، ويمكن ان تلحق اضراراً كبيرة بالاقتصاد.

يبقى... ان اعداداً كبيرة من الاجانب، غير الذين يسعون للعمل، تتدفق على الكويت وان هؤلاء الاجانب سافروا على اساس وعود كاذبة بالعمل بعد دفع مبالغ كبيرة لتجار التاشيرات.

سلطنة عُمان

في ضوء تحذيرات «البنك الدولي»

تفاؤل حذر وشكوك حول تطبيق الخطة الخمسية الجديدة!

● تحليل اقتصادي:

يقف الوضع الاقتصادي العام في سلطنة عُمان على مفترق حاسم بسبب التراكم في عجز الميزانية خلال العقد المنصرم. وتعول الحكومة العُمانية على خطتها الخمسية الجديدة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ التي نشرت في الأونة الاخيرة من اجل تصحيح الاختلالات المالية المتراكمة بسبب تزايد الانفاق خلال تلك الفترة، وتقوم الخطة الخمسية المذكورة على محورين اساسيين:

■ أولهما، التركيز على تطوير الموارد البشرية، وعلى التنويع الاقتصادي وعلى افساح دور اكبر للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

● ثانيهما، موازنة الميزانية بحيث تتساوى عائدات الحكومة مع نفقاتها في نهاية الخطة وحصر الدين العام بحدوده الراهنة البالغة ٤ مليارات دولار. وتفترض الخطة ان انتاج النفط سوف يبلغ ٨٨٠ الف برميل في اليوم خلال فترة الخطة بسعر متوسطه ١٥ دولاراً للبرميل.

تحذيرات «البنك الدولي»

وقد برزت شكوك في المؤسسات الدولية حول قدرة الحكومة العُمانية على اجراء التصحيح اللازم بسبب العادات السائدة في عُمان وفي الخليج عموماً. لكن الخطة الخمسية على ما يبدو اخذت في الاعتبار تحذيرات «البنك الدولي» في تقريره الصادر سنة ١٩٩٤ بعنوان: «سلطنة عُمان ادامة النمو والتنويع الاقتصادي»، الذي كان قاسياً في لهجته، وخصوصاً تجاه الوزراء والمسؤولين على المستويات كافة.

وقد جاء في تقرير «البنك الدولي»:

«ان ثروة النفط والغاز في عُمان بصفتها ثروة ناضبة تضاهي ارثاً كبيراً لكن عُمان مثل بقية الدول المجاورة المنتجة للنفط والغاز تنفق حالياً نسبة كبيرة جداً من *عائداتها النفطية على الاستهلاك الحالي*. اوبكلام اخر انها تنفق رأس مالها بسرعة كبيرة».

وقياساً على الخطة الخمسية الرابعة السابقة يمكن القول ان اهداف الخطة الجديدة قد لا تتحقق بحرفيتها.

ففي الخطة السابقة، كان الهدف حصر زيادة كلفة الادارة الحكومية بنسبة ٢٠٪ لكن هذه الزيادة في نهاية الخطة طفرت الى ٤٦٪. أما الخطة الجديدة فتقضي بعدم تجاوز الكلفة السنوية في الادارة الحكومية مستواها الذي بلغته فعلاً في نهاية الخطة السابقة.

المشكلات الاساسية

وكان «البنك الدولي» في تقريره قد حدد اكثر من ١٥ مشكلة اساسية تحتاج الى معالجة سريعة:

١ . الدور الكثيف والمستمر للحكومة في الاقتصاد الوطني.

٢ . تجاوز ميزانيات الدولة بصورة مستمرة الحدود المقررة للانفاق، وخصوصاً على القوات المسلحة والامن الداخلي، حيث يعتبر مستوى الانفاق العُماني في هذه الناحية بين اعلى المستويات في العالم. اذ تصل نسبته الى ٣٣٪ من نفقات الميزانية طوال الاربع عشرة سنة الماضية. ويصل الآن الى ٢٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي بالاضافة الى الرواتب العالية لموظفي الدولة.

٣ . التوسع في الانفاق العام بشكل مستمر ومتزايد وعدم وجود مناخ للادخار المحلي العام.

٤ . الافتقار الى خطة للاستثمار الاجنبي والمحلي احتياطاً لنضوب النفط.

٥ . مستوى مبالغ فيه لسعر صرف الريال، قياساً على مستويات ارفع من معدلات الادخار الوطني المرغوبة.

٦ . الاخفاق في تنويع الانتاج في أقامة صناعات تحويلية وصناعات غير نفطية بسبب السياسات العامة الراهنة من حيث الانفاق والادخار.

٧ . اساءة استخدام احتياطي الدولة واموال صناديق الطوارئ.

٨ . عدم وجود نظم ضريبية ورسوم واقعية على الخدمات العامة.

٩ . التستر على ابراز الحقائق للعُمانيين وتنبيههم حول الوضع المالي للبلاد، وحول المستويات المتدنية للادخار، وحول مستويات استهلاكهم وتوقعاتهم غير الواقعية.

١٠ . الاسترخاء الاداري وانعدام الانضباط المالي لدى الوزراء فيما يخص مرصوداتهم في الميزانية.

١١ . غياب وضع تنافسي صحي في القطاع الخاص، بسبب الحالات الاحتكارية المتجذرة في القطاعين الخاص والعام.

١٢ . تخلّف الأطر القانونية غير المناسبة للتقدم الاقتصادي.

١٣ . ضعف القطاع الخاص وكونه غير قادر على الاستمرار الذاتي وانعدام اطار للاستثمار كفيل باجتذاب الرساميل الاجنبية.

١٤ . عدم وجود دور للمصارف الخاصة في التمويل المتوسط والطويل الاجل.

١٥ . التركيز الكبير على التعليم العالي على حساب التعليم الابتدائي والثانوي.

كل ذلك بالاضافة الى نواح اخرى تتعلق بالنظرة الخاطئة الى دور وكلفة العمالة الاجنبية والاختلالات الناتجة عن ذلك في السوق بسبب ضغوط الحكومة لاجبار شركات القطاع الخاص على توظيف المواطنين العُمانيين باجور غير اقتصادية.

تصوّران لعملية الاصلاح

ويقدم تقرير «البنك الدولي» تصورين لكل من المشكلات الرئيسية المذكورة.

التصور الاول سماه: «حالة الاساس»، وهو سيناريو يفترض عدم اجراء اي تغيير في سياسات الحكومة وعدم نشوء هزات خارجية غير منتظرة.

وسمى التصور الآخر «حالة الاصلاح»، حيث وضع البنك الدولي بالتفصيل مقترحات تهدف الى تغيير مسار حالة العجز.

وفي حين وصفت بعض الفرضيات بموجب سيناريو الاصلاح بانها متفائلة جداً، وخطأتها على هذا الاساس، إلا ان معظم الانماط المتفائلة في السيناريو الاول تبدو كلها متشائمة.

ويتعرض تقرير البنك الدولي بنقد خاص لتصرف الحكومة العُمانية ازاء الركود في عائداتها النفطية، اذ يقول ان الحكومة العُمانية لم تجر حتى الآن الا تعديلاً جزئياً طفيفاً في نفقاتها ازاء الركود في عائداتها النفطية. ونتيجة الى ذلك تردى وضعها المالي، وهو مستمر في التردي.

والمجال الآخر الذي شدد «البنك الدولي» انتقاده للحكومة العُمانية على اساسه، *طريقة استخدامها لاموال* صندوق الاحتياطي العام للدولة، اذ يشير الى ان استخدام اموال صندوق الاحتياطي هذا كاداة لاستقرار عائدات النفط قد أجهض دوره المتوقع كأداة للادخار والاستثمار على المدى الطويل.

برنامج الموارد البشرية

من النواحي الايجابية الملحوظة في الخطة الخمسية الجديدة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) برنامج الموارد البشرية. لكن المراقبين يقولون في الوقت ذاته، انه من الصعب وضع هذا البرنامج في اطار السياسة التعليمية الراهنة والممارسات السائدة. كذلك فانه من الصعب موالفة توقعات العرض في سوق العمل مع الخطة الخمسية، خصوصاً في فئات التعليم الدنيا، (المرحلتين الابتدائية والمتوسطة)، من حيث ان العدد المتوقع للتخرج من المدارس والدخول في سوق العمل هي اكبر بكثير، واذا استثنينا بعض هذه الاعداد وخصوصاً من الاناث في فئات التعليم الدنيا، فإن الخطة تبدو مقصرة عن استيعاب هذا العدد الكبير. ومع ان الخطة الخمسية تفترض ايجاد وظائف لمعظم الخريجين في التعليم العالي، إلا ان الرأي السائد في عمان ذاتها ان نظام التعليم القائم يضخ بصورة مستمرة اعداداً متزايدة من المتعلمين الذين لن تكون لهم وظائف عند التخرج. وحتى لو تم الاستغناء عن خدمات اعداد كبيرة من العاملين الاجانب في البلاد، فإنه سيكون من الصعب ملاءمة الشواغر مع نوعية العُمانيين المتخرجين، حيث سيكون من الاسهل ايجاد شواغر يملأها المتخرجون من المدارس الابتدائية والمتوسطة، اكثر مما هو الحال بالنسبة الى خريجي التعليم العالي.

السلطان قابوس

فما حققته عُمان من تقدم ورفاه خلال ربع قرن من حكم السلطان قابوس بن سعيد، ليس قليلاً. ومازال السلطان يردد في احاديثه *ان خطته الانمائية تهدف الى خدمة البلاد* وتحقيق الرفاه الى جميع المواطنين، لكنه من الصعب تجاوز ما تحقق، حتى بنجاح الخطة الخمسية الجديدة وموازنة الميزانية في سنة ٢٠٠٠. ويعتقد المراقبون ان عُمان اذا نجحت في إدامة استمرار الوضع الراهن فانها تكون قد حققت انجازاً لا يستهان به مما يجعلها مثالاً يحتذى في بقية دول الخليج. ذلك ان استمرار كل شيء على حاله في هذا الاطار قد يكون شيئاً مرغوباً ومقبولاً في عمان وفي الدول الخليجية الباقية.

السعودية

ديون وزارة الصحة تتعدى ميزانيتها

مليار دولار مستحقات شركات الأدوية العالمية والوعود بالدفع لا تتحقق!

● بدأت شركات أوروبية وأميركية للادوية والمستحضرات الطبية توسط السفارات لدى الرياض في شأن مستحقاتها المتأخرة والتي تزيد على مئات الملايين من الدولارات.

ومنذ أشهر، تنادت تلك الشركات الى عمل مشترك يشمل عدم التقدم بعطاءات للتعاقدات الجديدة مع وزارة الصحة السعودية، التي تعد من اكبر المستهلكين لمنتوجات تلك الشركات في الشرق الأوسط.

والمتأخرات التي تعود الى سنة او سنتين تصل تحديداً الى مليار دولار.

وعلى الرغم من جدية تحرك تلك الشركات في الاعراض عن تزويد وزارة الصحة السعودية بأي منتوجات تحتاج اليها، الا ان الديبلوماسيين الاوروبيين الذين يتولون بحث المستحقات مع المسؤولين السعوديين اعتبروا ان تحرك الشركات السلبي هو بمثابة ضغط على الوزارة كي تدفع ما عليها من متأخرات وانهم لا يظنون ان هذه الفكرة ستخرج الى حيز التنفيذ.

وقال احد الدبلوماسيين الاوروبيين في الرياض: «هناك تأخير في الدفع للكثير من المقاولين بالسعودية. لكن الشركات تعرف انها ستحصل على مستحقاتها في نهاية المطاف... ينبغي علينا ان ننظر الى ذلك باعتباره تأخيراً في السداد سيتم حله».

وقال مصرفي ان مجلس الوزراء السعودي اتخذ في جلسة اخيرة قرارا بدفع ما يصل الى ٨٠٠ مليون ريال (٣١٢ مليون دولار) نقداً للموردين سنوياً ولمدة خمس سنوات.

وكانت وزارة الصحة السعودية تعاقدت على ما يفوق ميزانيتها لكن وزير الصحة اسامة بن عبد المجيد الشبكشي الذي عين في سنة ١٩٩٥ يحاول تسوية هذه القضية.

فالوزير الجديد نزل لحجم المتأخرات ولوجوب التزامات على الوزارة تتجاوز ميزانيتها، وتوصل الى اتفاق مع وزارة المالية على ان يظل مستقبلاً في حدود الميزانية في مقابل ان تجد وزارة المالية وسيلة لتسوية المتأخرات».

وقال ديبلوماسي: قطاع الصحة هو اشد القطاعات معاناة من المتأخرات. لكن ما لدينا من معلومات يفيد بأن الحكومة تحاول ان تفعل شيئاً حيال ذلك.

ويقول خبراء ان السعودية تعد من اكثر دول الشرق الاوسط استهلاكا للمنتوجات الطبية والصيدلية حيث تقدر قيمة ما تستهلكه سنوياً بأكثر من ثلاثة مليارات ريال لا يلبي الانتاج المحلي اكثر من ١٥٪ منه.

وتنتهي فترة تقديم الشركات الاجنبية عروضها عبر الوكلاء المحليين في ٢١ ايلول/ سبتمبر المقبل.

واصدرت الرياض سنة ١٩٩٥ سندات خاصة لتسديد جزء من مستحقات لمقاولين تقدر بحوالي خمسة مليارات دولار، كما اصدرت شهادات دفع خاصة للمزارعين بقيمة ٢.٤ مليار دولار وسددت دفعات نقدية لمقاولين.

واخذت المستحقات تتراكم منذ بداية التسعينات نتيجة تكاليف حرب الخليج الثانية الباهظة وتراجع اسعار النفط العالمية.

وتشجع الحكومة السعودية القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع صناعة الادوية لتخفيض قيمة فاتورة الاستيراد ويوجد في السعودية حالياً ٤٠ مشروعاً لانتاج الادوية وخمسة مشاريع اخرى قيد الدرس.

■ بدأ تزايد الطلب على الكهرباء لاغراض التبريد خلال فصل الصيف ينعكس تراجعا على ايراداتها النفطية الحيوية. وقال مسؤولون ان السعودية ستخفض صادراتها خلال شهر آب/ اغسطس الحالي بنسبة ٥٪ لتزويد محطات توليد الكهرباء بكميات اضافية، لمواجهة ازدياد استهلاك الكهرباء لاغراض التبريد خلال هذا الشهر الذي تبلغ فيه درجات الحرارة ذروتها وتصل الى ٤٣ درجة مئوية.

وقالت ارامكو لزبائنها في اليابان والولايات المتحدة انه ليس بامكانهم ان يتوقعوا تحميل كميات في آب/ اغسطس مماثلة لكميات شهر تموز/ يوليو. وقد يبدو هذا التوجه غريباً نظراً الى ان السعودية هي اكبر منتج ومصدر للنفط في العالم وتمتلك اكثر من ربع احتياطيات العالم النفطية ولكن مصدراً خليجياً مطلعاً فسر ذلك بقوله ان السعودية تسعى للالتزام بحصتها من ضمن سقف «اوبيك» على الرغم من تنامي الطلب على نفطها.

واسهمت المعلومات الواردة من السعودية عن تراجع امدادات الخام الخفيف المستخدم في محطات توليد الطاقة في تعزيز اسعار النفط العالمية لتسجل اعلى مستوى لها منذ ١٢ اسبوعاً.

وتأمل السعودية التي تسجل ميزانياتها عجزاً نتيجة اعباء حرب الخليج سنة ١٩٩١ الا يؤدي ذلك الى الاضرار بايراداتها النفطية البالغة ٤٠ مليار دولار سنوياً.

وتحث شركات الكهرباء السعودية المملوكة للدولة السكان على الاقتصاد في استخدام الكهرباء، وخاصة مكيفات الهواء. وقد طلبت الشركة السعودية الموحدة للكهرباء، التي تزود «ارامكو» بالطاقة الكهربائية من السكان ترشيد استهلاك الطاقة الكهربائية.

ويشكل الطلب على الطاقة الكهربائية لاغراض تكييف الهواء حوالي ٦٠٪ من الطلب على الكهرباء خلال الصيف. وعلى الرغم من بناء محطات جديدة للطاقة الا ان انقطاع التيار الكهربائي عن مناطق صناعية في السعودية اصبح من الامور المتكررة في ساعات الذروة.

وتبلغ طاقة انتاج الكهرباء في السعودية ٢٣٠٠٠ ميغاوات. ولكن دراسات تشير الى انها ستحتاج الى ٢٨٠٠٠ ميغاوات بنهاية العقد الحالي.

ولم يتراجع الطلب على الطاقة رغم رفع جزئي للدعم على اسعار الكهرباء في المملكة.

صفقة طائرات هليكوبتر فرنسية

نجحت فرنسا في عقد صفقة لبيع المملكة العربية السعودية ١٢ طائرة هليكوبتر للنقل من صنع شركة «يوروكوبتر» الفرنسية - الألمانية بقيمة تتراوح بين ٨٥٠ و ١٢٠٠ مليون فرنك فرنسي (٢٤٠ مليون دولار).

والمعروف أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك كان قد زار المملكة في شهر حزيران/يونيو الماضي، محاولاً انتهاج سياسة فرنسية خاصة بمعزل عن السياسة الأميركية في العالم العربي.

ويشمل العقد المشار إليه بالإضافة الى الطائرات المذكورة، اعمال التدريب والتموين والدعم التقني. وتتألف الشركة البائعة من شركة «ايروسباسيال» الفرنسية وشركة «دويتش ايروسبايس» الألمانية اللتين ضمتا عملياتهما في انتاج طائرات الهليكوبتر طراز «كوغار»، وهذه أول طلبية مهمة للمعدات الجوية الفرنسية من قبل وزارة الدفاع السعودية التي قام وزيرها الأمير سلطان بن عبد العزيز بزيارة الى باريس أخيراً اطلع خلالها على المنتجات الجوية الفرنسية.

وقد فاز الفرنسيون بهذه الصفقة في وجه منافسة شديدة من منتجين آخرين. وقال رئيس اشركة الاوروبية جان - فراسوا بيغاي انه يتوقع بعد هذه الصفقة مع السعودية ان يبيع منها عدداً غير قليل الى الكويت وتركيا ودولة الامارات العربية ودولة أخرى رفض تسميتها لحساسية الموضوع، مما أطلق تكهنات بأن تلك الدولة قد تكون اسرائيل أو دولة عربية على علاقات جيدة معها.

تراجع كبير في العلاقات الاوروبية - العربية

التوجه العربي الإقتصادي الى آسيا والأمني الى الولايات المتحدة!

● شهدت العلاقات التجارية والاقتصادية بين اوروبا والعالم العربي في الآونة الاخيرة، انحساراً ملحوظاً بينما كان من المتوقع لها ان تتزايد وتتصاعد بعد الطفرة النفطية في السبعينات، وقد برز هذا الانحسار، باستثناء تجارة الاسلحة والذخائر، بعد حرب الخليج التي شارك فيها الاوروبيون الى جانب الولايات المتحدة في الحرب ضد العراق سنة ١٩٩١.

ويعطي الاوروبيون سببين مباشرين لتقلص العلاقات التجارية العربية الاوروبية:

■ اولهما، كما قال جاك سانتير، رئيس المفوضية الاوروبية في العشاء السنوي لغرفة التجارة العربية البريطانية في لندن في السنة الماضية، التجزئة العربية التي تفرض على أوروبا التعامل مع كل دولة عربية على حدة.

■ ثانيهما، الاستثمار الاميركي بشمار حرب الخليج، بحيث ذهبت المغانم كلها للولايات المتحدة، اضافة الى ان القوانين الاميركية والدولية بفرض العقوبات على العراق وليبيا وايران قد حالت دون العمليات التجارية الاوروبية.

الاسباب التاريخية

إن الاشارات الاوروبية حول التجزئة العربية، كعامل معوق للتوسع التجاري والاقتصادي في العلاقات العربية - الاوروبية تعيد الى الاذهان في العالم العربي ان الدول الاوروبية، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا، هي التي صنعت هذه التجزئة عمداً وخلقت حدوداً مصطنعة بين دول المنطقة تشكل مصدراً دائماً للنزاع واضطراب الامن.

وينحي العرب باللائمة على الاوروبيين من حيث خلق المشكلة الاسرائيلية المزمنة في المنطقة. ذلك ان الانتداب الانكليزي على فلسطين كان من الاسباب المسهلة لقيام دولة اسرائيل، وخصوصاً منذ وعد آرثر بلفور السابق للانتداب بسنوات قليلة. وحتى بعد قيام دولة اسرائيل، وتكرر الصراعات العربية - الاسرائيلية، التي اسهم البريطانيون في واحدة منها الى جانب اسرائيل ضد مصر سنة ١٩٥٦، يرى العرب ان اوروبا لم تقم بأي جهد خاص لحل عادل لهذه المسألة بسبب انجرارها وراء السياسة الاميركية المؤيدة لاسرائيل.

لكن الحساسيات التاريخية بين العرب والاوروبيين تعود الى ازمنة قديمة، منذ «الفتح العربي» الذي اقتطع سوريا من الامبراطورية البيزنطية، والذي تمكن من الاستيلاء على المناطق البيزنطية في شمال افريقيا مما اتاح للعرب فرصة الاستيلاء على اسبانيا وامكانية التوسع في فرنسا.

الحروب الصليبية

وظلّت روح العداء العربي - الاوروبي مستحكمة، حتى بلغت ذروة جديدة في اواخر القرن الحادي عشر مع الحملات الصليبية الاوروبية في سوريا وفلسطين. وقد ادت تلك الحروب الى تعميق الهوة النفسية والدينية والاقتصادية بين الفريقين.

وحتى بعد هزيمة الصليبيين في المشرق العربي وانهيار ممالكهم التي اسسوها هناك بقيت روح العداء والضغينة متأججة بحيث ساد الفرح والابتهاج في اوروبا بعد نجاح الغزوة المغولية الاولى في الشرق العربي وهي غزوة اعتبرها الاوروبيون نوعاً من الحملة الصليبية بالوكالة.

وعلى الرغم من نجاح الاتراك العثمانيين، فيما بعد، باسقاط الدولة البيزنطية واحتلال القسطنطينية، عاصمتها والتوسع التركي في البلقان واوروبا الشرقية وصولاً الى فيينا، عاصمة النمسا، فإن الاوروبيين ظلوا على هدف يقضي برد هذا المد والعودة الى الشرق من خلال الصراع مع الدولة العثمانية المسيطرة، انذاك، على العالم العربي.

وقد تجدد الامل الاوروبي هذا بعد فشل العثمانيين باحتلال مدينة فيينا. لكنه لم يتسنّ للاوروبيين العودة الى الشرق عودة مظفرة إلا بعد انهيار الامبراطورية العثمانية انهياراً كاملاً على اثر الحرب العالمية الاولى. وقبل ذلك إحتل الفرنسيون الجزائر ثم مناطق اخرى في شمال افريقيا. وفي وقت من الاوقات كان معظم العالم العربي، باستثناء الجزيرة العربية، تحت الحكم الاوروبي المباشر.

ومع ان بعض المفكرين الاوروبيين في القرون الوسطى، حاولوا نقل الصراع الاوروبي - العربي من نطاق الصراع المسلح، الى نطاق الصراع الفكري والثقافي، فإن هذه المحاولات لم تنجح إلا في الازمنة المعاصرة، الموافقة للتطور العلمي الحديث. وقد بدأت هذه المحاولات الأوروبية باتجاه الصراع الفكري، عندما قام بطرس الميجل في القرن الثالث عشر باول ترجمة للقرآن الكريم الى اللغة اللاتينية. وقد كتب بطرس هذا، رسالة الى المسلمين العرب جاء فيها: «إنني أهاجمكم اليوم ليس كما هاجمكم بعضنا بقوة السلاح بل بالكلمات: ليس بالقوة بل بالعقل. ليس بالبغضاء بل بالمحبة. انني احبكم ومحبتي لكم تدفعني الى الكتابة اليكم، وبالكتابة اليكم ادعوكم الى الخلاص».

لكن هذه العلاقات من الصراع المسلّح ثم الصراع الفكري بين الاوروبيين والعرب لم تكن سلبية كلها. اذ إن الاوروبيين أفادوا إفادة جلّى من التقدم الفكري العربي الذي انطلق في اسبانيا، فكان له أثر اساسي في النهضة الاوروبية الحديثة. ومن المفارقات ايضاً ان الاحتلال الاسلامي التركي للقسطنطينية وهروب المفكرين والمثقفين البيزنطيين الى اوروبا من جرائه، كان سبباً اساسياً آخر في تأجيج النهضة الاوروبية. وبذلك استفاد الاوروبيون من الوجود العربي والاسلامي في اوروبا اكثر من الصراع المسلح السابق.

الفوائد الاقتصادية

كذلك افاد الاوروبيون إفادة جلّى من المبتكرات الاقتصادية العربية تعادل الفوائد التي جنوها في المراحل المختلفة من استعمارهم للشرق. فقد برز التفوق العربي في المجال الاقتصادي على زمن الدولة الاموية في دمشق. حيث ورث العرب المقياس الذهبي الروماني من الدولة البيزنطية واعادوا صياغة العملة الذهبية بعيار ٢٤ قيراطاً من غير صور بل بنقوش اسلامية وكتابات قرآنية، بحيث اصبح الدينار العربي هذا، العملة الصعبة الدولية الوحيدة في زمانها، وبات متداولاً حتى اقاصي سكاندينافيا، الى درجة ان الملك الانكليزي «أوفا» اعاد صك الدينار الذهبي بالنقوش الاسلامية في سنة ٧٧٤ ميلادية وقد اطلق على هذا الدينار بسبب النقوش العربية عليه اسم «المرقوش»، وهو الاسم الذي اشتق منه فيما بعد اسم «المارك» الالماني. ومن المفارقات الاخرى الملحوظة ان العملة الاوروبية الموحدة المتوخاة الآن هي تكرار مطور لفكرة الدينار «المرقوش».

ومن المفارقات التاريخية ايضاً، ان الاوروبيين كانوا سبب انهيار العملة العربية العالمية. ذلك ان صلاح الدين الايوبي، بفعل الضغوط الاقتصادية الناشئة من صراعه مع الصليبيين اضطر الى خفض «الدينار العربي» بمزج محتوياته من الذهب الخالص مع معادن خسيسة. وهناك مؤرخون اقتصاديون يقولون، ان الاقتصاد العربي لم ينهض من انهياره منذ ذلك الوقت الى اليوم. وبفعل ذلك بدأ التجار العرب في المتوسط يتداولون عملات اوروبية، وخصوصاً عملة البندقية، كما يتعاملون اليوم بالدولار تماماً.

الشراكة المتوسطية

أما في الوقت الحاضر، فإن العلاقات التجارية والاقتصادية بين أوروبا والعرب تبرز من جديد في الشراكة المتوسطية، وخصوصاً مع دول شمال افريقيا الواقعة على المتوسط. ومع ان هذه الشراكة لم تتقدم كثيراً إلا ربما مع تونس والمغرب، إلا انها تبقى في المطلق شراكة اضطرارية لكون اوروبا والعرب يحتلون حوض المتوسط، ويتشاركون فيه شراكة اضطرارية بحكم الطبيعة.

واذا كانت لعرب المتوسط مصلحة حقيقية في التعامل مع اوروبا، والافادة من خبراتها وتقدمها، فإن الاوروبيين كما يبدو أحياناً ينظرون الى هذه الشراكة المتوسطية نظرة انتهازية قائمة على رواسب النفاق والخداع التاريخي الموروثة من الصراعات السابقة.

ذلك ان الاقبال الاوروبي المستجد على الاهتمام بالضفة الاخرى من المتوسط (اي الضفة العربية)، يحدوه سببان اوروبيان خاصان، هما:

■ القلق المتزايد من نسبة التلوث العالية والمتفاقمة في جنوب المتوسط.

■ القلق المتزايد من الهجرة العربية، وخصوصاً الافريقية، الى البر الاوروبي، حيث يتصور بعض الاوروبيين ان معاونة الدول العربية المتوسطية اقتصادياً، من شأنها ان تخفف من ضغوط الهجرة إليها.

التبادل التجاري

انه من الواضح الآن ان اهمية العالم العربي كشريك تجاري للاتحاد الاوروبي هي الآن ادنى بكثير مما كانت عليه في بداية الثمانينات. اذ ان العالم العربي كله لا يمثل سوى ٤٪ فقط من اجمالي صادرات وواردات «الاتحاد الاوروبي»، مقابل ١٣٪ في سنة ١٩٨٠.

وكان هبوط الصادرات العربية الى اوروبا كبيراً بشكل خاص وبدرجة ملحوظة. وبنظرة مقارنة الى حصة السوق كنسبة مئوية من التجارة الاجمالية للعالم العربي مع «الاتحاد الاوروبي» يتبين ان اتجاه الهبوط قد يكون من الصعب رده في المستقبل المنظور.

ومن المعوقات الاساسية لتطور التجارة الاوروبية مع العالم العربي، وخصوصا مع الدول النفطية المنتجة للمواد البتروكيماوية، الحواجز الجمركية التي تفرضها الدول الاوروبية على دخول هذه المواد الى أسواقها. وهذه المشكلة سوف تبقى ماثلة على الرغم من الضغوط والمحادثات الهادفة الى ازالتها بسبب التوجه الى توسيع السوق الاوروبية شرقاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. يضاف الى ذلك المطالبة الاوروبية بفرض ضريبة على الكاربون للحد من استهلاك النفط لاسباب بيئية. ففي البداية عندما اقدمت الدول الخليجية على استثمارات كبيرة لاقامة مصانع لانتاج المواد البتروكيماوية في السبعينات، كان المنتجون الخليجيون يتطلعون الى الاسواق الاوروبية كمجال للتصدير بسبب القرب الجغرافي وانخفاض كلفة النقل. ولا سيما ان الدول الاوروبية تستورد معظم احتياجاتها النفطية من الدول العربية. على افتراض ان هذا العامل يشكل قوة ضاغطة لمنع الحماية المفروضة في تلك الاسواق.

لكن اوروبا تنتج اكثر مما يكفيها من هذه المواد، وبالتالي فإن شركات البتروكيماويات الاوروبية، قاومت ومازالت تقاوم فتح الاسواق الاوروبية امام المنتوجات العربية الرخيصة.

تجارة السلاح

تتميز صادرات السلاح الى العالم العربي بمزاحمة شديدة بين الدول الصانعة والمصدرة للسلاح. ومع ان استيراد الدول العربية للاسلحة مازال يتزايد، فان نسبة تزايده باتت اقل سرعة مما كانت عليه قبل حرب الخليج. ذلك ان ما انفقته دول مجلس التعاون الخليجي على التسلح كما هو معلن رسمياً ارتفع من ١٨,٤ مليار دولار سنة ١٩٨٩ الى ٤٩,٤ مليار دولار ١٩٩٠ فالى قرابة ٦٠ مليار دولار سنة ١٩٩١ ثم عاد فهبط الى ٣٢,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٢ وهذا الانفاق كان معظمه في المملكة العربية السعودية. وبنظرة خاطفة الى الانفاق على التسلح خلال السنوات الخمس من نهاية الحرب العراقية - الايرانية (١٩٨٨) الى نهاية حرب الخليج سنة ١٩٩١ يتبين مدى انفاق دول المنطقة بصورة مقارنة على الوجه الآتي، حسب كثافة الانفاق بملايين الدولارات:

١.	السعودية	١٠٥٩٧
٢.	العراق	١٠٣٢٠
٣.	تركيا	٦٣٨٦
٤.	مصر	٥٤٦٠
٥.	اسرائيل	٤٥٦٦
٦.	سوريا	٣٤٤٧
٧.	ايران	٢٨٦٣
٨.	الكويت	١١١٤
٩.	ليبيا	١١٠١
١٠.	الجزائر	١٠٩٩
١١.	البحرين	٩١٢
١٢.	الاردن	٦١٦
١٣.	عمان	٦٠٢
١٤.	المغرب	٥٥١
١٥.	قطر	٣٧١
١٦.	اليمن	٣٦٧
١٧.	السودان	٢٢٨
١٨.	تونس	٦٥

أما الامارات العربية المتحدة فقد باشرت شراء السلاح في الفترة اللاحقة للحرب العربية - الايرانية بحيث يقدر انفاقها حتى الآن بما يزيد على ٦ مليارات دولار.

لكن خلال فترات السنوات الخمس هذه، لم تكن اوروبا اكبر مورد للسلاح الى العالم العربي باستثناء مبيعات فرنسا الى الاردن وقطر ومبيعات بريطانيا الى سلطنة عمان والمملكة العربية.

التوجه العربي الى آسيا

إن هبوط العلاقات الاقتصادية بين اوروبا والدول العربية لم يقتصر على التجارة. فقد كانت هناك عوامل سياسية بسبب اضطرابات الجزائر وحرب الخليج، أدت الى ابتعاد المستثمرين الاوروبيين عن الاقتراض والاستثمار في المنطقة.

نتيجة الى ذلك *لجأت المراكز المالية* الاوروبية الى فرض قيود متشددة بصورة متزايد على احتياطيات الدين الى العالم العربي. وفي المقابل راحت الدول العربية بدورها تسحب وتقلص موجوداتها الاجنبية في اوروبا لسد العجز في ميزانياتها وحساباتها الجارية. وهو عجز أخذ في التراكم منذ اواسط الثمانينات وزادته تفاقماً كلفة الحرب ضد العراق واعادة اعمار الكويت. وبسبب هذه العوامل والمعوقات اخذت التجارة العربية مع الشرق الاقصى تتزايد باستثناء مشتريات الاسلحة، وبقدر الاوروبيون ان نفوذهم الاقتصادي في المنطقة العربية وخصوصاً في الخليج سوف يتراجع امام الزحف الاقتصادي الآسيوي، بل ان دولتين خليجيتين هما قطر ودولة الامارات تستوردان معظم احتياجاتهما من آسيا الا اذا توصلت اوروبا الى اتفاق مع الدول الخليجية لرفع الحواجز أمام الصادرات البتروكيماوية العربية.

والواقع ان صادرات العالم العربي الى آسيا قد تفوقت على الصادرات العربية الى اوروبا وينتظر لها ان تشهد المزيد من النمو مع تسارع الحركة الاقتصادية في المنطقة الآسيوية خلال السنوات المقبلة.

ويوطد الاوروبيون انفسم الآن على حقيقة مزعجة قد تلغي علاقتهم مع عرب الخليج، إلغاء تاماً لمصلحة آسيا تجارياً، ولمصلحة الولايات المتحدة الاميركية من حيث استمرار الاعتماد الخليجي عليها عسكرياً. وهناك من يقترح من الاوروبيين لمواجهة هذا الاحتمال ما يلي:

١ - رفع الحواجز الجمركية امام الصادرات البتروكيماوية العربية و الصادرات غير النفطية.

٢ - المساهمة النشطة في دعم التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية.

٣ - استعجال قيام منطقة للتجارة الحرة في المتوسط وادخال دول الخليج في هذه المنطقة المتوسطية.

لكنه والوضع العربي على ما هو عليه من غير المحتمل ان تقوم شراكة جماعية بين اوروبا والعرب بحيث ينحصر التعامل التجاري والاقتصادي في بؤر معينة اهمها العلاقات المغربية مع الدول الاوروبية المتوسطية.

تجارة اوروبا مع العالم العربي كنسبة مئوية من التجارة العالمية

	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
ستيراد اوروبا من العالم العربي	٪١٣	٪٨	٪٤
الصادرات الاوروبية الى العالم العربي	٪٨	٪٧	٪٤

المستوردات النفطية وغير النفطية من العالم العربي (بملايين الدولارات)

	١٩٨٥	١٩٩٠
المستوردات		
الشرق الاوسط	١٩،٠٤٨	١٩،٩٤٣
شمال افريقيا	٢٤،٠٩٧	٢٨،١٢٩
مجموع	٤٣،١٤٥	٤٨،٠٧٢
مستوردات الزيوت و الشحوم		
الشرق الاوسط	١٧،٧١٢	١٧،٧١٤
شمال افريقيا	٢٠،٨٧٩	١٩،٣٧٣
المجموع من العالم العربي	٣٨،٥٩١	٣٧،٠٨٧
المستوردات غير النفطية		
الشرق الاوسط	١،٣٣٦	٢،٢٢٩
شمال افريقيا	٣،٢١٩	٨،٧٥٦
المجموع من العالم العربي	٤،٥٥٥	١٠،٩٨٥

العدد الحادي عشر - المجلد الثالث - آب / اغسطس ١٩٩٦ Issue 11 . Vol. 3.August 1996

حان الوقت لسحب قواتها من الخليج

الودّ المفقود في السعودية للولايات المتحدة الأميركية

● من المثير للأسى أن الرأي العام الأميركي لم يتعلم قط ما يعرفه صانعو السياسة، وهو أن المعارضة الشعبية للوجود الأميركي في السعودية تتعاظم وكان التفجير الدامي الذي وقع في الظهران أجرأ تعبيرعن تلك المعارضة.

وقد تجاهلت وسائل الإعلام الأساسية السائدة في الغرب غضب ونفور قطاع كبير في المجتمع السعودي من السياسات الأميركية في العالم العربي.ذلك أن أبناء الطبقة الوسطى من مهنيين وأكاديميين، وعناصر من النخب الدينية ورجال الأعمال، وحتى بعض الذين لهم صلات بالعائلة المالكة السعودية، يشكلون جزءاً من حركة تقاوم ما تراه على أنه سيطرة أميركية على المملكة ما كانت ممكنة لولا العائلة الحاكمة.

أما «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» بقيادة محمد المسعري العاملة من لندن، فما هي إلاّ واحدة معروفة من مجموعات المنشقين الساعين إلى إنهاء السيطرة الأميركية والأوتوقراطية السعودية. وفي السنوات الخمس الأخيرة جرى سجن أو طرد بعض هؤلاء المنشقين. وقد انبرت منظمات لحقوق الإنسان مثل «منظمة الحرية للعالم الإسلامي» و «منظمة العفو الدولية» للدفاع عن هؤلاء المنشقين.

وقد اكتسبت المعارضة ضد الوجود الأميركي والأوليغارشية السعودية، وهي معارضة تتأجج منذ وقت طويل، زخماً ملحوظاً أثناء حرب الخليج. ذلك أن تمركز قطعات ضخمة من القوات الأميركية على الأرض السعودية كجزء من القوات الحليفة لطرد العراقيين من الكويت، قد أغاظ السعوديين الذين لم يروا تهديداً عراقياً مباشراً للمملكة.وفوق ذلك، يُعتبر العاهل السعودي حامي الأماكن الإسلامية المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة. ولذا استشاط بعض السعوديين غيظاً لرؤيتهم حماة غير مسلمين لحامي المقدسات الإسلامية.

يضاف إلى ذلك أن عدداً متزايداً من المثقفين السعوديين ينظر بارتياب إلى عملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني لأنهم يرونها في الأساس وسيلة لضمان الهيمنة الأميركية - الإسرائيلية على العالم العربي..فهم لا يعتبرون الحكومة الأميركية وسيطاً نزيهاً، بل حامياً للمصالح الإسرائيلية ولحاجتها هي إلى الموارد النفطية، ويرون النظام السعودي متواطئاً في ذلك.

وبالنسبة إلى العديد من السعوديين، بدا الانحياز الأميركي واضحاً أثناء العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان في وقت سابق من هذه السنة، والقصف الإسرائيلي لمركز للأمم المتحدة في بلدة قانا مما أودى بحياة أكثر من مائة مدني. فقد وقفت الولايات المتحدة بعناد إلى جانب إسرائيل رافضة القبول بتوجيه أي توبيخ لها مهما كان معتدلاً.ولهذا أطلقت مجزرة قانا عاصفة من الغضب والمرارة ضد الولايات المتحدة بين العرب.

ولهذا السبب يتعين على الولايات المتحدة تغيير مسارها في العالم العربي. وكبداية لهذا التغيير عليها أولاً أن تسحب قواتها البالغ عددها ٥٠٠٠ جندي من المملكة العربية السعودية، وأن تخفف وجودها العسكري في الخليج. وعليها أن توقف التصرف كحامية لحكومات يتضاءل دعمها سريعاً. فالدعم لحكومات تفتقر إلى التمثيل هو قطعاً خيانة للمبادىء الديموقراطية التي قامت عليها الولايات المتحدة.

وعلى واشنطن كذلك أن تقنع حلفاءها العرب بالسماح لقيام حركات سياسية مستقلة تكره العنف وترغب في التحول السلمي.ذلك أن طرق القمع في سحق المنشقين من شأنها أن تدفع هؤلاء المنشقين إلى أعمال العنف.

وأخيراً، على الولايات المتحدة أن تمارس كل ما تملك من ضغط لإجبار إسرائيل على العمل لتحقيق سلام تفاوضي حقيقي يعترف بشرعية قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس. وعلى واشنطن أن تدرك أن الفلسطينيين والعرب العاديين، بمن فيهم السعوديين، لن يقبلوا عملية سلام مزيفة تهدف إلى وطن للفلسطينيين ليس مستقلاً حقيقة.

فإذا اعتمدت مثل هذه الغييرات في السياسة الأميركية تجاه العالم العربي، فإن هناك إمكانية قوية بكسر مسلسل العنف في الشرق الأوسط في النهاية.

شاندرا مظفّر - ماليزيا

عن «هيرالد تريبيون»

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

الخروج اللبناني من الحدود الضيقة

● أبرز مشكلة تواجه الاقتصاد اللبناني الآن هي ضيق مجالات الاستثمار في السوق اللبناني. وحتى لو توافرت الامكانيات لتوسيع الانتاج الصناعي اللبناني بهدف زيادة الصادرات إلى الخارج، وفوق ذلك زيادة الانتاجية زيادة ملحوظة، فإن ذلك لا يشكل حلاً في المدى المنظور. والسياسة الاقتصادية التي انتهجتها حكومة رفيق الحريري منذ إقامة شركة «سوليدير» العقارية، زادت الوضع الاستثماري تعقيداً، لأنها تمثل تمادياً لا لزوم له في سوق متخمة استهلكت مبالغ طائلة في قطاع غير انتاجي هو القطاع العقاري.

وفي هذا الوضع، فإن النمط التاريخي لتوجه اللبنانيين، أي الهجرة إلى الخارج بحثاً عن المجالات الاقتصادية، يبقى هو النمط الأصوب من توجه الحكومة الحالية إلى دعوة اللبنانيين في الخارج إلى العودة. لكن النمط الجديد للهجرة أو السعي إلى المجالات الاقتصادية في الخارج في الوضع الاقتصادي العالمي الراهن وتوجهاته المستقبلية، لا بد أن يكون مختلفاً اختلافاً نوعياً عن أنماطه السابقة، أي مجرد «تصدير» القوة البشرية الفائضة وغير المؤهلة بصورة عشوائية وكيفما اتفق.

فقد تعلمت دول عديدة ذات صناعات وخدمات متطورة أنه في الوضع العالمي الجديد لم يعد كافياً اعتبار تصدير المنتوجات الصناعية والخدمات مجالاً وافياً وموثوقاً لزيادة النمو، فلجأت إلى إقامة صناعاتها وخدماتها في الخارج بهدف التصدير إلى بقية العالم.

ذلك أنه من المتعذر على أي دولة الآن أن تزيد من رقعتها الجغرافية، إلا بردم البحر كما يجري في لبنان. ولهذا، فإن مساحة الأرض المشبعة عمراناً ستكون حتماً أقل قيمة من اكتساب المعرفة المتطورة والعلوم التكنولوجية المتقدمة التي تسهل التوسع الاقتصادي خارج النطاق المحدود للأراضي الجغرافية.

إن محاولة حكومة الحريري توسيع الاقتصاد المحلي بصورة مفتعلة ليست فقط محاولة عبثية وتبديدية، بل هي مخالفة للتطور العالمي القائم الآن على تحجيم الاقتصاد الداخلي المشبع حتى التخمة من خلال تحجيم الشركات والمؤسسات والإدارات الحكومية أيضاً.

والحل الأسرع والأقرب والأجدى هو توجه الطاقات اللبنانية الاقتصادية إلى سوريا توجهاً بعيد المدى، قياساً على تجربة هونغ كونغ مع الصين. إذ إن معظم مرافق هونغ كونغ الانتاجية قائم منذ زمن طويل في جنوب الصين، على الرغم من وجود نظامين مختلفين في البلدين وقبل التفكير بعودة هونغ كونغ إلى الصين. وسوف تبقى هذه المعادلة بعد الانضمام في السنة المقبلة، حيث ستستمر هونغ كونغ في حكم مناطق شاسعة من البر الصيني اقتصادياً، بينما الحكم السياسي في هونغ كونغ سيؤول إلى الصين.

وهذا الواقع عينه من الناحية السياسية قائم في لبنان حيث الحكم السياسي فيه لسوريا، وهذا الواقع يحتم على اللبنانيين التوجه سريعاً نحو المشاركة في الحكم الاقتصادي لسوريا من خلال معادلة «سوق واحدة في نظامين مختلفين» كتطوير للشعار الذي أطلقه يوماً الرئيس السوري حافظ الأسد والقائل بأن لبنان وسوريا يشكلان شعباً واحداً في دولتين.

وبذلك تتحول الدولة الوهمية في لبنان من عبء على اللبنانيين إلى منفعة مركبة للبنانيين والسوريين على السواء إذا وضع هذا التوجه في إطاره الصحيح ولو متأخراً.

فبقدر ما شكلت سوريا إطاراً للحل السياسي في لبنان بعد الحرب الأهلية، بإمكان لبنان أن يشكل إطاراً موثوقاً للحل الاقتصادي في سوريا يجنبها مخاطر الاختلال التي يمكن أن تنشأ من أي تحول قسري في أوضاعها الاقتصادية هي غير مستعدة له في المدى القصير. بل إن الدخول اللبناني العضوي في الاقتصاد السوري، فضلاً عن أنه يعطي اللبنانيين قدراً كبيراً من التأثير في القرار الاقتصادي السوري، يجنب الدولة اللبنانية التناقض بين المصلحة العامة للبلاد والمصالح المحلية القائمة على المزيد من الانفاق الحكومي غير المجدي واستمرار العجز الدائم في ميزانية الدولة دون أي إمكانية لضبطه أو تقليصه.

وأعود مرة أخرى إلى الاقتراح الذي قلت به قبل ثلاث سنوات بإقامة مجلس أعلى للنقد بين لبنان وسوريا تكون له صلاحيات واسعة ومستقلة غايته الأساسية ضبط التضخم واستقرار أسعار الصرف وتسهيل اجتذاب الرساميل والاستثمارات الخارجية إلى لبنان وسوريا في موالفة واقعية للأوضاع السياسية والاقتصادية بحيث يكون لبنان السياسي «لبنان السوري» وتكون سوريا الاقتصادية «سوريا اللبنانية».

لقد اعتاد اللبنانيون الخروج من حدودهم الجغرافية الضيقة منذ أقدم الأزمنة، لكنهم كانوا يخرجون حتى الأمس القريب كتجار وعمال، وهذا لم يعد متاحاً أو كافياً. فالخروج المطلوب الآن هو الخروج كمنتجين وإداريين ومستثمرين. وهذا بدوره يقتضي التركيز في الاستثمار المحلي على التعليم التقني والإداري والتكنولوجي تركيزاً نوعياً على أرفع المستويات السائدة في الدول الصناعية.

القرار الذي لم تتخذه الدول الصناعية

تخفيف الاعتماد على النفط المستورد من الشرق الأوسط

● إن أبرز شيء حول رد زعماء «مجموعة الدول السبع» على التفجير الأخير في المملكة العربية السعودية، هو القرار الذي لم يتخذوه.

صحيح انهم دعوا إلى بذل جهود حثيثة لتعقب ومعاقبة الفاعلين، وهو أمر أساسي. لكن رداً طبيعياً مماثلاً لم يخطر لهم، وهو أن تخفف الدول الديموقراطية الصناعية في الغرب استهلاكها للطاقة وأن تقلص اعتمادها على النفط المستورد من الشرق الأوسط، مما يشكل حالة صحية لأوضاعها الاقتصادية وللبيئة الطبيعية، وبما يكفل عدم تحوّل كل انفجار يقع في المملكة السعودية إلى حدث تاريخي عالمي.

وغياب مثل هذه التوصية عن طاولة مجموعة الدول السبع يبدو أكثر بروزاً لأن السبب الموجب لقيام المجموعة هو معالجة الذيول الاقتصادية واختلال العملات نتيجة للصدمة النفطية التي وقعت عام ١٩٧٣.

وهذا، يشكل على نحو ما إشارة بعدم جدوى مجموعة الدول السبع. فقد نسيت السبب الموجب لقيامها.

وقد نشرت جريدة «فايننشال تايمز» عشية قمة ليون عنواناً رئيسياً يقول: «مجموعة السبع تعد تدابير لمكافحة الارهاب». فكأن ذلك العنوان يقول: «مشاهير الطهاة العالميون يصلحون تمديدات القساطل»، وهذا ليس اختصاصهم.

لكن لامبالاة الزعماء تجاه التوفير في استهلاك النفط هي التعبير الملائم عن المزاج السائد في هذه الأيام، وفي الولايات المتحدة على وجه التأكيد. فقد ردت الولايات المتحدة على الأزمات النفطية في فترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ بزيادة الضرائب على البنزين، وهي الآن تخفضها.

لقد ردت على أزمات ١٩٧٣ - ١٩٧٩ بتقليص حجم السيارات، وهي الآن تعيد تكبير حجمها. وردت على أزمات ١٩٧٣ - ١٩٧٩ بخفض حدود السرعة، وهي الآن تعيد رفعها.

وإذا اعتمدنا الأرقام نرى أن الولايات المتحدة كانت قبل ١٩٧٩ تستورد ٤٥ في المائة من نفطها، ومع تزايد ضغوط التوفير بعد ١٩٧٩ هبطت المستوردات النفطية إلى ٣٢ في المائة بحلول عام ١٩٨٥. ومنذ ذلك الحين أخذ الاستيراد يرتفع بشكل متواصل حتى بلغ أكثر من ٥٠ في المائة في السنة الماضية. فكأنما ١٩٧٣ - ١٩٧٩ لم تحدث، أو هي لم تحدث بالنسبة إلى كثيرين.

وقد أبلغني روبرت هورماتس، الخبير الاقتصادي العالمي في «غولدمان ساكس»، أن شبكة تلفزيونية دعته للتعليق على حادث التفجير السعودي، وعندما سألته الفتاة المسؤولة عن البرنامج رأيه وبدأ يتحدث عن إمكانية وقوع صدمة

نفطية جديدة، قالت له: «نعم، لقد أخبرتني أمي أنه كانت هناك طوابير على محطات توزيع البنزين». إنه تاريخ قديم!

والمحزن أن التحسينات التكنولوجية خلال العقد الماضي قد وسعت كثيراً من إنتاج النفط خارج «أوبيك» وخارج الشرق الأوسط، مما أتاح فرصة أكبر للولايات المتحدة وغيرها لتصبح أقل اعتماداً على نفط الخليج، لو ان عقليتنا كانت أكثر توجهاً نحو التوفير في استهلاك الطاقة.

ومن هذه الابتكارات الجديدة ما يدعى «الاستكشاف الزلزالي الثلاثي الأبعاد»، وهي طريقة أشبه بالتصوير الاستكشافي بالموجات المغناطيسية. وهذه الطريقة أتاحت لشركات النفط البحث في باطن الأرض على نحو يمكنها من اكتشاف جيوب نفطية في أماكن لم تكن قادرة على رؤيتها من قبل.

والابتكار الآخر المهم هو القدرة على إقامة معدات الحفر النفطي في البحر على منصات عائمة مثبتة بكبلات إلى قاع البحر بدل وضع الحفارات على أبراج فولاذية ضخمة وثابتة يجب أن تبنى من قاع البحر إلى السطح. والنظام الجديد أرخص لأنه يحتاج إلى كميات أقل من الفولاذ، كما إنه يسهل الحفر بعيداً في عرض البحر، مما يؤدي إلى إنتاج كميات أكبر من النفط بكلفة أقل. إن هذه المبتكرات هي التي أبقت أسعار النفط مستقرة بين ١٥ دولاراً و ٢٠ دولاراً للبرميل خلال العقد الماضي على الرغم من تزايد الطلب العالمي بما نسبته ٢ في المائة سنوياً.

لكن النفط في النهاية مورد محدود ومتناقص، وبما أن الصين باتت أكثر تعطشاً للنفط سنة بعد سنة فإن الأسواق معرضة للاختلال عاجلاً أو آجلاً.

وبدلاً من الإفادة من الفرصة الراهنة بزيادة تدابير التوفير ولو بطيئاً، عادت أميركا إلى عاداتها الاستهلاكية التبذيرية السابقة التي تجعلها أكثر لا أقل اعتماداً على نفط الشرق الأوسط بحلول العام ٢٠١٠.

وعلينا ألاّ نقع في الخطأ، فالسعودية حليف مخلص ومهم للولايات المتحدة، ولا يجوز لأميركا أن تتخلى عنها الآن لمجرد أن فئات قليلة وهامشية تحاول طرد الولايات المتحدة خارجاً. لكن ستؤول إليه السعودية في العقد المقبل سوف يخرج عن السيطرة الأميركية.

فما هو تحت سيطرة أميركا أن تجعل نفسها أقل عرضة للتغيرات في تلك المملكة الصحراوية البعيدة جداً جداً والتي لا يفهم عنها الأميركيون سوى القليل القليل.

توماس فريدمان

عن «نيويورك تايمز»

تونس

المرتجى والمأمول من خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧.٢٠٠١)

تحسين قدرات الإقتصاد على التنافس مع أوروبا والنمو ٦,٥٪

● في «المذكرة التوجيهية» لخطة التنمية التونسية التاسعة (١٩٩٧ . ٢٠٠١) توقعت تراوح بين ٥,٥ و٦,٥٪ وتحسين القدرات التنافسية للاقتصاد بعد قطع المراحل الاولى من خطة تأهيل المصانع المحلية وتحديث البنية الصناعية انسجاماً مع اتفاق الشراكة الذي وقعته تونس و«الاتحاد الاوروبي» الصيف الماضي بهدف انشاء منطقة للتبادل الحر سنة ٢٠١٢.

وتوقعت المذكرة، التي عرضت على الاحزاب والمنظمات الشعبية لمناقشتها، سيناريوهين مختلفين لنمط النمو خلال سنوات خطة التنمية الجديدة:

■ الاول حدد نسبة النمو بـ ٥,٥٪ «لضمان تحسين مستوى الدخل الفردي والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الرئيسية».

الا ان هذا السيناريو لن يحد من البطالة، ولن يساعد على دمج قوي للاقتصاد المحلي في مواعيد مقبولة.

■ الثاني، توقع نسبة نمو تقارب ٦,٥٪ واعتبرت المذكرة ان هذا المستوى في ما لو تحقق «اكثر تطابقاً مع تطلعات البلد في المرحلة المقبلة خصوصاً لجهة انجاح مسار تأسيس منطقة التبادل الحر وتهيئة الاقتصاد المحلي للاندماج في الاقتصاد الدولي. دانيال ريتشي، مدير قسم شمال افريقيا في «البنك الدولي» قال ان البنك يعتزم منح تونس قروضاً تصل قيمتها الى ٢٥٠ مليون دولار في السنة لدعم مسار تحديث الاقتصاد المحلي تمهيداً لانشاء منطقة التبادل الحر مع «الاتحاد الاوروبي».

واكد ريتشي ان «امام تونس ١٢ سنة ليكون لها اقتصاد اكثر حيوية وقدرة على المنافسة والاندماج في السوق الدولية».

وحدد اربعة مستويات لمساعدات «البنك الدولي» لتونس:

١ . تأمين استمرار الاستقرار الاقتصادي في اطار تحقيق نسبة نمو تراوح بين ٦ و٧٪ وجعل الاقتصاد المحلي قادراً على استيعاب طلبات العمل الجديدة.

٢ . تعزيز النظام التربوي ونظام التدريب المهني.

٣ . دعم تأهيل الاقتصاد عبر تنفيذ مشاريع لتطوير البنية الاساسية والاتصالات والنقل وارساء قواعد المنافسة الاقتصادية مع السلع المستوردة بعد الغاء الحواجز الجمركية الذي سيستكمل تدريجاً قبل نهاية العقد الجاري.

٤ . حماية البيئة الطبيعية لتحقيق تنمية متوازية وخصوصاً المحافظة على المياه والتربة. وفي اطار دعم خطة التأهيل الشامل يعكف «البنك الدولي» على درس ثلاثة مشاريع ستنجز خلال هذه السنة. يتعلق الاول منها بتطوير برامج التكوين المهني، والثاني بدعم المراكز الفنية التي ستساعد على تنفيذ خطط تأهيل المصانع. ويتعلق الثالث بدعم الاصلاحات التي تباشرها تونس في اطار خطة التخصيص التي ستشمل في مرحلتها الثانية ٦٠ مؤسسة عمومية بعدما شملت في المرحلة الاولى ٥٠ مؤسسة ومنشأة عامة.

مصدر على رفعة في المستوى في «البنك الدولي» اكد على عزم البنك منح تونس قرضاً قيمته ٧٥ مليون دولار خلال ١٨ شهراً سيخصص للتعويض عن الخسائر المترتبة على خفض الرسوم الجمركية بموجب اتفاق الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي».

كذلك يعتزم «البنك الدولي» دعم الاصلاحات التي ستدخلها تونس قريباً على نظام التأمينات الاجتماعية والجهاز المصرفي، اذ سيساعد على تطهير اوضاع المصارف التجارية وتحسين ادائها تكريساً للمنافسة الحقيقية بينها وسيؤمن مساهمة اكبر للقطاع الخاص في النشاط المصرفي.

واوضح المصدر ذاته، ان «البنك الدولي» اخذ اتجاهاً جديداً في تعامله مع تونس، اذ لن يمنح في المستقبل قروضاً لتمويل مشاريع محددة وانما سيمنح قروضاً قطاعية، اي انه سيقدم حصة من الاستثمار الاجمالي في قطاع محدد بعدما تكون السلطات وضعت خطة استثمار شاملة.

على صعيد آخر، اتفقت مؤسستان تونسيتان متخصصتان بتصنيع الادوية على اقامة شراكة مع مجموعتين فرنسيتين بهدف تصدير ادوية ومضادات حيوية الى بلدان اوروبا الشرقية.

واعلن الدكتور هادي مهني، وزير الصحة التونسي الغاء الموانع التي كانت تقيد انشاء مشاريع شراكة مع مستثمرين اجانب في قطاع تصنيع الادوية والمواد الصيدلانية.

وحض على تطوير الشراكة مع مؤسسات ومجموعات صناعية اوروبية في هذا القطاع مستقبلاً وكذلك في مجال البحث العلمي والتأهيل والتدريب.

وكان مشاركون في ندوة عن «الشراكة بين تونس والاتحاد الاوروبي» (اقيمت في تونس العاصمة في خواتيم الشهر الماضي)، ناقشوا فرص اقامة مشاريع استثمارية تونسية. اوروبية مشتركة. واسفرت اعمال الندوة عن توقيع اتفاقين: الاول، بين مجموعة «ايسا» الفرنسية ومؤسسة (UPSA) محلية لصنع ادوية ستصدر الى بلدان اوروبا الشرقية والشرق الاقصى. الثاني، بين مجموعة «روسيل» الدولية و«الشركة العربية لتصنيع الادوية» وهي مؤسسة اردنية . تونسية مشتركة لانتاج مضادات حيوية مخصصة للسوق المحلية. كانت مؤسسات تونسية واردنية توصلت الى اتفاقين لانشاء مصنعين للادوية نفذاً سنة ١٩٩٤.

وحققت «شركة التجارة الدولية» التونسية اختراقاً لافتاً في الفترة الاخيرة بعدما استطاعت تسويق منتوجات المصنعين في البلدان الافريقية ومنطقة الشرق الاوسط. وقطعت تونس خطوات مهمة في مجال انتاج الادوية محلياً في السنوات القليلة الماضية، اذ ارتفعت تغطية المنتوج المحلي للحاجات من ٨٪ سنة ١٩٨٧ الى ٣٥٪ في السنة الماضية، خصوصاً بعد اقامة مصنع جديد في الضاحية الجنوبية العاصمة في اطار الشراكة مع مجموعة «روسيل» الفرنسية لصنع الادوية. ويتوقع التونسيون انتاج ٦٠٪ من حاجاتهم للأدوية السنة المقبلة وتسعى تونس الى التقليل من اعتمادات العملة الصعبة المخصصة لاستيراد الادوية من الخارج.

المغرب

«البنك المركزي» يعلل أسباب ما جرى للاقتصاد سنة ١٩٩٥

إنكماش بنسبة ٦,٧٪ والجفاف وهبوط عائدات السياحة وتحويلات المغتربين من أسبابه!

● قرأنا في تقرير «البنك المركزي»، المرفوع الى الملك الحسن الثاني، ان اقتصاد المملكة انكمش بنسبة ٦,٧٪ السنة الماضية، والسبب هو «الجفاف» الذي ابيس الزرع وقضى أوكاد على القطاع الزراعي رمة.

والرقم الذي اعطاه «البنك المركزي» هو مقارنة مع ما كانت عليه الحال في سنة ١٩٩٤ حيث بلغت نسبة النمو ١١,٧٪.

وكان الانخفاض في الناتج المحلي السنة الماضية اسوأ من التوقعات السابقة للحكومة، فالوضع المالي تأثر نتيجة ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية.

وقرأنا في التقرير ايضاً، ان النقص في المنتوجات الزراعية ادى الى زيادة ملحوظة في الاسعار الاستهلاكية والى زيادة طفيفة في التضخم في سنة ١٩٩٥. وذلك اثر بشدة ايضاً على ميزان التجارة. والسبب الرئيسي يرجع الى واردات الحبوب الضخمة التي كانت ضرورية للتعويض عن نقص المحاصيل المحلية.

وتقول حكومة عبد اللطيف الفيلالي ان متوسط التضخم في سنة ١٩٩٥ بلغ ٦,١٪ ارتفاعاً من ٥,١٪ في السنة السابقة.

وجاء في التقرير ان هبوط عائدات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج اسهم ايضاً في تفاقم عجز المعاملات الجارية بميزان المدفوعات، واضاف ان هذا العجز جرى تمويله من احتياطي البلاد من العملة الصعبة.

ومضى التقرير ليذكر ان ارتفاع تكلفة خدمة ديون المغرب الخارجية التي تقدر بنحو ٢٢ مليار دولار وعجز الميزان التجاري اوجدا عجزاً في الاوضاع المالية للمغرب مع العالم الخارجي.

ولم ترد في التقرير اي ارقام.

وكانت الحكومة اعلنت ان عجز الميزانية ارتفع الى ١٤,٥ مليار درهم (١,٧ مليار درهم) في سنة ١٩٩٥ من ٨,٨ مليار درهم في سنة ١٩٩٤.

والعجز تفاقم ايضاً نتيجة هبوط في العائدات بسبب انخفاض الرسوم على الواردات وانخفاض مصادر اخرى للدخل وهو ما تطلب اقتراضاً محلياً ضخماً.

البنك المركزي قال ان التوسع في مديونية الخزانة، وكذلك الزيادة في القروض للقطاع الخاص لم يؤديا الى توسع نقدي مفرط.

على صعيد آخر اجرى الملك الحسن الثاني عاهل المغرب مشاورات مع رئيس «شركة دايو الكورية» الجنوبية «وو تشونغ كيم» بعد ان وافقت الشركة على استثمار ٥٠٠ مليون دولار في قطاعات الاتصالات والسياحة والالكترونيات. وقالت مصادر مقربة من قصر الصخيرات ان الملك، بعد اطلاعه على اتفاق الاستثمار قلد ووتشونغ وساماً رفيعاً.

واضافت ان الكوريين بحثوا مع الملك ايضاً الاستثمار في قطاع المصارف والاستثمار، اضافة الى امكانية انشاء مصانع للسيارات تستطيع اسعاف الحكومة في ايجاد فرص عمل لآلاف العاطلين عن العمل وخصوصاً من خريجي الجامعات.

وكان مسؤولون مغاربة اكدوا في وقت سابقا ان كوريا الجنوبية والمغرب يعتزمان انشاء خط جوي مباشر بين الدار البيضاء، وسيول لتعزيز العلاقات الاقتصادية.

والهدف من انشاء هذا الخط تشجيع الاستثمارات الكورية الجنوبية في المغرب وتسهيل زيارات الوفود التجارية.

ويسمح كل من المغرب وكوريا الجنوبية لرعايا الدولة الاخرى بدخول البلاد من دون تأشيرة منذ سنة ١٩٩٠.

■ بلغ حجم صادرات المغرب الى اسرائيل سنة ١٩٩٥ نحو مليوني دولار. واحتلت المواد الغذائية والمشروبات المرتبة الاولى بنسبة ٤٠٪. اما الصادرات الاخرى فتنوعت ما بين الزيوت والشحوم والسيراميك والزجاج والحديد والمعدن والنسيج والخشب. وقد تم تسجيل هذا الرقم بعد سنتين من فتح مكتبين للاتصال في كل من الرباط وتل ابيب.

وما يجدر ذكره هنا، ان حجم المبادلات بين البلدين كان لا يتعدى ٤٠ مليون دولار سنوياً. ولا تعرف نسبة صادرات اسرائيل الى المغرب داخل الحجم العام للمبادلات. وتمثل المعدات الزراعية والري والاعلاميات والاتصالات اهم صادرات اسرائيل الى المغرب.

وعلى الرغم من ان المغرب لم يرفع رسمياً مقاطعته الاقتصادية لاسرائيل الا ان هذه المقاطعة لم تحل دون قيام علاقات اقتصادية بين البلدين. وكانت العلاقات تتم في السر منذ منتصف الثمانينات. وبعد التوقيع على اتفاقية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين، شهدت العلاقات الاقتصادية نمواً مطرداً، تمثل في الزيارات المتبادلة لرجال الاعمال في البلدين. ففي الفترة الاخيرة شارك اكثر من ١٣٠ رجل اعمال مغربي في «معرض الزراعة الدولي الثالث عشر» الذي نظم في اسرائيل. وفي المقابل فان الكثير من رجال الاعمال الاسرائيليين يزورون المغرب ويحضرون الندوات والمعارض التي تقام فيه. وفي السنة الاولى من تطبيع العلاقات السياسية بين البلدين فاق عدد رجال الاعمال والسياح الاسرائيليين الذين زاروا المغرب ٢٤ الف شخص.

مصر

٨٠ مليون دولار لجسر متحرك يبنيه الالمان يربط مصر برفح

٢,٢٥ مليار دولار إستثمارات عربية وأجنبية والتخصيص على قدم وساق!

● عند ابراهيم فوزي، رئيس الجهاز التنفيذي «لهيئة الاستثمار»، ان الاستثمارات المحلية والاجنبية في مصر زادت بنسبة ٢,٣٪ في النصف الاول من هذه السنة مقارنة بسنة ١٩٩٥.

وبتفصيل اكثر، قال ابراهيم فوزي: «ان اجمالي مساهمة المستثمرين المصريين في مشروعات الاستثمار في الفترة من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ حتى نهاية الشهر الماضي ارتفع من مليارين و٩٨٢ مليون جنيه (نحو ٩٠٠ مليون دولار) الى ٦ مليارات و٢٤ مليون جنيه (نحو ملياري دولار).

واضاف «اما مساهمات المستثمرين العرب فقد ارتفعت الى ٧٦٩ مليون جنيه (٢٥٠ مليون دولار) مقابل ٢٠٢ مليون جنيه (٦٥ مليون دولار) في النصف الاول من سنة ١٩٩٥».

والاستثمارات المقدمة من الاجانب زادت من ١٣٥ مليون جنيه (٤٥ مليون دولار) الى ٨٠١ مليون جنيه (٢٥٠ مليون دولار).

وهذه الاستثمارات اسهمت في اقامة مشروعات جديدة في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات وانشاء الشركات الاستثمارية داخل المناطق الحرة العامة والخاصة للتمتع بمزايا الاعفاء من الضرائب.

ونشير هنا الى ان حكومة كمال الجنزوري المشكلة في كانون الثاني/ يناير الماضي اقرت سلسلة من الاجراءات لا سيما الضريبية منها، لمنح المستثمرين تسهيلات مالية. وهذه الاجراءات سمحت بالتعاون مع شركات اوروبية تنوي الاستثمار في مصر، منها مجموعة اتحاد شركات المانية، وقعت عقداً بقيمة ٨٠ مليون دولار لانشاء جسر متحرك فوق قناة السويس بدلاً من جسر «الفردان» الذي دمر خلال الحرب العربية-الاسرائيلية العام ١٩٦٧.

وهذا الجسر المتحرك الذي يبلغ طوله ٦٠٠ متر يسمح بعبور السيارات وجميع انواع الناقلات البرية ويربط شبكة سكك حديد مصر بالخط الذي سوف يمتد قريباً من شبه جزيرة سيناء، حتى رفح.

سيقام الجسر على مسافة عشرين كيلومتراً شمال مدينة الاسماعيلية هو اطول جسر سكك حديد متحرك في العالم وستبلغ كلفته ٢٢٧ مليون جنيه (زهاء ٨٠ مليون دولار) ويستطيع ان يتحمل ٨١٠٠ طن وسيبنى بطريقة لا تعيق حركة مرور السفن في القناة.

على صعيد آخر اعلن الفريق احمد فاضل رئيس هيئة قناة السويس ان ايرادات القناة انخفضت بنسبة ٢,٤٪ بسبب ركود الملاحة البحرية الدولية.

واوضح الفريق فاضل ان ايرادات قناة السويس بلغت ٩٣٣ مليون دولار في النصف الاول من السنة الجارية بانخفاض قدره ٢٣ مليوناً بالمقارنة مع الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥.

وعزا هذا الانخفاض الى «تراجع سوق النفط العالمية ووجود مخزون استراتيجي ضخم من البترول في الدول الصناعية الكبرى» مما ادى الى خفض عدد ناقلات النفط التي تعبر قناة السويس.

وقد وصلت ايرادات القناة سنة ١٩٩٥ الى ١,٩٥ مليار دولار مقابل ١,٨٨ مليار سنة ١٩٩٤ (بزيادة ٣,٧٪) على الرغم من انخفاض حركة نقل النفط.

واكد رئيس هيئة قناة السويس ايضاً استمرار المشروعات التي تهدف الى زيادة عمق القناة ليبلغ ٢٠ متراً سنة ٢٠٠٠.

وكانت هيئة قناة السويس قد بدأت في ايلول/ سبتمبر الماضي بتنفيذ مشروع لزيادة عمق القناة من ٥٦ الى ٥٩ قدماً (١٨ متراً) في مدى سنتين لجذب الملاحة التي تدور حول افريقيا على طريق اسيا - اوروبا. وقررت مصر ايضاً في بداية ١٩٩٦ خفض رسوم عبور الناقلات بنسبة ٢٠٪.

■ «بسكو مصر» التي تملكها شركة الصناعات الغذائية، سينزل ٩٠٪ من اسهمها الى المزايدة.

وستباع النسبة الباقية التي تبلغ ١٠٪ في شركة الحلوى للعاملين فيها. وحددت الشركة القابضة يوم العاشر من ايلول/ سبتمبر المقبل على انه آخر يوم سيتم فيه فض المظاريف التي تحوي العروض والتي يجب ان تكون مصحوبة بتأمين ابتدائي قدره خمسة ملايين جنيه نقداً او بموجب شيك مقبول الدفع.

وتقوم شركة «بسكو مصر» بصنع البسكويت والفطائر واللبان والشوكولا والحلوى وتقع مصانعها في القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية.

وتوقعت الشركة التي يبلغ رأس مالها المدفوع عشرة ملايين جنيه ان تنخفض ارباحها قبل حساب الضرائب في السنة المالية ١٩٩٦ . ١٩٩٧ المنتهية في ٣٠ حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٦ الى ١,٢ مليون جنيه من ١,٦١ مليون جنيه في السنة الماضية. لكنها توقعت ايضاً ان تبلغ مبيعاتها ١٣٣,٨٤ مليون جنيه في السنة ١٩٩٥ ١٩٩٦ يتم تصدير ما قيمته ٧,٦٣ مليون. ولم تذكر الشركة احصائيات مقارنة.

وتأتي عملية البيع في اطار برنامج الحكومة للتخصيص الذي يدعمه «البنك الدولي» و«صندوق النقد» وتأمل مصر في ان يسهم التخصيص في مشروع التصحيح الاقتصادي الواسع النطاق الذي تحاول الحكومة تطبيقه.

وفي آذار/ مارس الماضي طرحت الدولة للبيع ٩٠٪ من شركة الحلويات والشوكولا لكن لم تكتمل هذه الصفقة بعد.

المانيا

بون تريد خفض حصتها بميزانية «الاتحاد الاوروبي» قبل سنة ٢٠٠٠

الشيوخ رفضوا ما جاء هيلموت كول يعرضه لخفض الإنفاق!

● سرّب ادولف روت، وهو عضو بارز في «الحزب الديموقراطي المسيحي» الذي يرأسه المستشار الالماني هيلموت كول، ان المانيا التي تدفع منذ زمن طويل الجزء الاكبر من ميزانية «الاتحاد الاوروبي»، (تصل الى عدة مليارات من الدولارات سنوياً)، ترغب في خفض حصتها في التمويل الكلي للاتحاد.

وكلام أدولف روت، له وقع ووزن، فالرجل متحدث باسم شؤون الموازنة في مجموعة كول البرلمانية.

ومضى روت مضيفاً : «ان العبء الذي تتحمله المانيا والذي يمثل حالياً حوالي ٦٠٪ من صافي انفاق الاتحاد الاوروبي يجب تخفيفه بشكل واضح».

واشار روت الى انه من المتوقع ان يرتفع نصيب المانيا في تمويل ميزانية «الاتحاد الاوروبي» من حوالي ٤١ مليون مارك ماني (ما يعادل ٢٧ مليار دولار) في سنة ١٩٩٥ الى ما يزيد عن ٥٢ مليار مارك بحلول سنة ٢٠٠٠.

وفي رأي الهير روت ، انه لا يمكن السماح للاتحاد الاوروبي بالاستمرار في زيادة انفاقه بينما يمثل اجراء استقطاعات في الميزانية القاعدة في المانيا.

وتجدر الاشارة الى ان عدد سكان المانيا البالغ ٨٢ مليون نسمة يجعلها اكبر دولة في «الاتحاد الاوروبي». كما تمتلك اقوى اقتصاد منفرد بين اقتصاديات دول «الاتحاد الاوروبي» الخمس عشرة.

على صعيد آخر، رفض مجلس الشيوخ الالماني خطة التقشف التي تقدم بها المستشار هيلموت كول مما يبطيء من ايقاع حملته لخفض الانفاق وضمان تأهل المانيا للانضمام الى «العملة الاوروبية الموحدة».

ورفضت اغلبية الولايات الست عشرة الممثلة في المجلس ميزانية التقشف التي اقترحها كول ورفعتها الى لجنة تحكيم بالبرلمان مما يؤخر اقرارها أشهراً.

وتهدف الخطة الى خفض الانفاق العام بواقع ٥٠ مليار مارك في سنة ١٩٩٧ وتشمل تخفيضات في مخصصات الرعاية الاجتماعية مثل اجور المرضى، وحماية الوظائف.

وفي رأي المستشار هيلموت كول ان الخطة هي السبيل الوحيد لزيادة الوظائف وتحقيق المعايير المالية للوحدة النقدية الاوروبية المقرر ان تبدأ سنة ١٩٩٩.

من جهة ثانية ، قال مسؤولون كبار في وزارة المالية الالمانية ان الحكومة ليس لديها اي خطط لاصدار سندات جديدة استحقاق ٣٠ سنة بالمارك الالماني هذه السنة، الا انها ستواصل متابعة ظروف السوق.

وهذا ما اكده يورغن ستارك، وكيل وزارة المالية، في رده على سؤال لاحد الصحافيين عن هذا الاصدار، فقال بشكل جازم:

«على الارجح لا. ولا اعتقد انه سيتم اصدار هذه السندات هذا العام». وقال مسؤول آخر لدى وزارة المالية انه ستستمر مراجعة احتياجات تمويل الحكومة اضافة الى تطورات اسعار الفائدة. غير انه قال ايضاً انه من غير المرجح اصدار سندات ٣٠ سنة هذه السنة.

الولايات المتحدة

البيت الابيض في تقريره يتوقع نمواً أسرع وعجزاً أقل

كلينتون يحشر دول ويتشاوف بإنجازاته الإقتصادية!

● لأن هذه السنة، سنة إنتخابات، فان التقرير الاقتصادي الذي يعده دورياً مكتب الادارة والميزانية في البيت الابيض يرتدي طابعاً مميزاً، توقف عنه عدد من المحللين.

فقد كشف التقرير عن توقعات بنمو اقتصادي اسرع لسنة ١٩٩٦، وتوقع انخفاضاً حاداً في العجز في الميزانية فيما يمثل مزيجاً ربما يساعد الرئيس كلينتون في حملته لاعادة انتخابه لولاية ثانية.

وتوقع التقرير ان يسجل اجمالي الناتج المحلي لسنة ١٩٩٦ نمواً بنسبة ٢,٦٪ ارتفاعاً من ٢,٢٪ وفق التوقعات السابقة و١,٥٪ سنة ١٩٩٥.

اما العجز في الميزانية الاتحادية ففي رأي واضعي التقرير انه سيتقلص بشدة الى ١١٦,٨ مليار دولار من ١٤٥,٦ مليار دولار وفق توقعات البيت الابيض السابقة في آذار/ مارس الماضي.

ولم يضيع «البيت الابيض » وقتاً في نسب الفضل الى نفسه في هذه الارقام ، وقال انها تعكس نجاح برنامج خفض العجز الذي طرحه الرئيس بيل كلينتون في سنة ١٩٩٣ واعترض عليه «الجمهوريون» في حينه وجادلوا فيه وناقشوه في حملة مركزة في محاولة للنيل من سياسات الرئيس الإقتصادية.

وكان الرئيس كلينتون قال في كلمة امام «الجمعية الوطنية للمحافظين » :

«الواقع أن إقتصادنا الآن في أمتن أحواله منذ نحو جيل».

وأضاف أن مستوى العجز المتوقع الآن يمثل أدنى مستوياته مقارنة بالاقتصاد العام منذ سنة ١٩٧٤.

ليون بانيتا ،رئيس هيئة العاملين في «البيت الابيض » قال بعد نشر التقرير ، ان نتائج ما صار يعرف بـ «خطة كلينتون» بدأت تظهر الآن مشيراً الى ان الخطة المحسوبة والمدروسة بدقة دارت حولها معركة حامية في الكونغرس سنة ١٩٩٣ ولم تفز بصوت جمهوري واحد نظراً الى تضمنته من زيادات ضريبية.

ويبدو يوماً بعد يوم ان الاقتصاد سلاح قوي في المعركة التي يخوضها كلينتون امام السناتور الجمهوري السابق بوب دول ، الذي اصبح في حكم المؤكد ان يحظى بترشيح «الحزب الجمهوري» في انتخابات الرئاسة التي تجري في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

فعلى النقيض مما كان الجمهوريون يأملون فيه من استغلال ركود الوضع الاقتصادي، أصبحوا يواجهون الآن سلسلة من الارقام الاقتصادية التي تظهر قوة الاقتصاد ومتانته وتجاوزه مرحلة الركود الخانقة ، الامر الذي جعل بيل كلينتون يتفوق على دول في استطلاعات الرأي بفارق يتجاوز ٢٠ نقطة

سويسرا

بعد عقد اتفاق مع «سيمنز» الألمانية لإنتاجه

نقولا الحايك يصمم تلفون «سواتش» بشكل ساعة يد!

● إتفق الصناعي اللبناني الأصل، السويسري الجنسية، مع شركة «سيمنز» الألمانية على تأسيس شركة جديدة في سويسرا بالمناصفة ، تتولى إجراء البحوث وأعمال التطوير لإنتاج جهاز تلفون على شاكلة ساعة يد بحلول سنة ١٩٩٩.

والمعروف أن نقولا الحايك المولود في بيروت قد نجح نجاحاً باهراً في إنقاذ صناعة الساعات السويسرية من وهدتها بسبب المنافسة اليابانية عندما أنزل الى الأسواق العالمية ساعة «سواتش» المشهورة فجنى ومايزال يجني منها أرباحاً طائلة وسمعة مرموقة. ويباع من هذه الساعة سنوياً الآن ٤٠ مليون واحدة، وبلغ الإنتاج في نهاية شهر تموز/ يوليو الماضي، أثناء «أولمبياد «أتلانتا»، ٢٠٠ مليون.

وقد توجت هذه الساعة أخيراً عندما أنيط ضبط الأوقات في الأولمبياد العالمي، وقد حضر الحايك هذه الالعاب بعد الاتفاق مع «سيمنز».

والمعروف ايضاً أن الحايك قد دخل في شراكة مع شركة «مرسيدس بنز» الالمانية لانتاج سيارة صغيرة باسم «سواتش» أيضاً، تعمل جزئياً بالوقود العادي وعلى الكهرباء ايضاً غايتها تخفيف التلوث في المدن المزدحمة وحل مشكلة الازدحام المستعصية بالاضافة الى خفض كلفة النقل.

وسوف تنزل هذه السيارة الى الاسواق العالمية في سنة ١٩٩٧ وتقدر قيمة الطلبيات المسبقة التي انهالت عليها حتى الآن بحدود ٣٥٠ مليون دولار. وينتظر لها ان تحقق اكثر من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ عندما تعرض للبيع لدى الوكلاء والموزعين.

ويقول مقربون من نقولا الحايك، أن هدف شركة «سواتش» السويسرية من الصفقة مع «سيمنز» تغيير المفهوم الشعبي لساعة اليد بتحويلها الى أداة لا يستغنى عنها لبطاقات المعلومات الذكية وأجهزة النداء المستعجل والتلفونات النقالة.

ونقل عن الحايك قوله أن أول ساعة تلفون يجري إختبارها الآن لكي تنزل الى الأسواق قبل نهاية القرن. وكانت «سيمنز» قد كشفت النقاب من دراسات تصميمية لهذه الساعة في الشهر الماضي ، في معرض للمبتكرات الجديدة في مدينة ميلانو الإيطالية.

ومن المعالم الرئيسية في هذا التصميم الاولي جهاز التقاط ناتئ، من خلف الساعة وله سماعة حساسة للذبذبات الصوتية تصل الى الأذن.

ويقول نقولا الحايك في هذا الإبتكار ، ان التكنولوجيات المبتكرة هي مفتاح الجيل المقبل من إنتاج الساعات. ثم يقول تواضعاً:

«أنا لا اتخذ قرارات تجارية بل عملي هو الإبداع».

ومما لا شك فيه أن الصناعي اللبناني الاصل ،يستغل الآن السمعة الرفيعة التي حظي بها باختيار ساعته لتوقيت العاب الاولمبياد، لتعزيز وترويج سمعة منتوجاته الاخرى. وكان نقولا الحايك قبل توجهه الى «اتلانتا» لحضور الالعاب قد امر بتوزيع ساعات «سواتش» على جميع المتبارين البالغ عددهم ١١ الف شخص هدية منه.

ويقول بعض المعلقين، أن المتبارين في الاولمبياد المقبل في مدينة سيدني سنة ٢٠٠٠ سوف يكون بامكانهم التحدث الى عائلاتهم بساعاتهم وهم واقفون على منصة الفائزين.

والجدير بالذكر، ان مبيعات ساعة «سواتش» في السنة الماضية بلغت قيمتها ٢,٢ مليار دولار بربح صاف مقداره ٢١٠ ملايين دولار.

النموذج الاولي للتلفون الساعة

لاوس

المطر المبكر ينذر بمجاعة!

● بدأ هطول الأمطار على غير موعده هذه السنة في لاوس، التي تعاني من شح في الأرز. وباشرت منظمات إغاثة دولية بالتنسيق مع الحكومة على الاستعداد للاغاثة إذا ما مضت السيول في القضاء على المحاصيل.

باكراً، ايضاً في السنة الماضية صبت الاعاصير جام غضبها على حقول لاوس. فانهمر المطر غزيراً في شهري تموز/ يوليو واب/ اغسطس وتسبب بأسوأ فيضان لنهر «الميكونغ» منذ 30 سنة تقريباً. وقضت هذه الفيضانات على حقول الارز، الغذاء الرئيسي لهذه البلاد الفقيرة.

وفي «فينتيان» قال ستيفن كيلر المنسق التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي التابع للامم المتحدة: «إننا نتابع الموقف وسنسرع في العمل بالتنسيق مع الحكومة عند اية بادرة خطر فالوضع قد يتسبب بمجاعة».

واسرعت منظمات اغاثة دولية بارسال معونة عاجلة مقدارها 40 الف طن من الارز الى لاوس احد المعاقل الاخيرة للشيوعية في العالم لاطعام المحتاجين والتخفيف من الازمة الغذائية.

ويبدأ موسم المطر الحقيقي في لاوس في تموز/ يوليو ويستمر حتى ايلول/ سبتمبر. ويعتمد ري الأرز على فيضان نهر «الميكونغ» في موسم الامطار. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر يجري حصد 90 في المائة من الحصول.

ويعمل معظم سكان لاوس البالغ عددهم 4.5 مليون نسمة فيمزارع الأرز. وفي سنة 1995 انخفض المحصول كثيراً دون المستوى المرتجى الذي قدر بحوالى 1.4 مليون طن. اما الوضع بشأن محصول سنة 1996 فلم يتضح حتى الآن.

ويقول مسؤولو الإغاثة أن لاوس لا تمتلك مخزوناً من الأرز يوفر لها امنا غذائياً. وهي تعتمد في هذا المجال على الاحوال الجوية والمعونات الدولية.

وبسبب هذا الوضع الهش اتخذ برنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع منظمات غير حكومية اجراءات عدة لحماية المزارعين من تقلب الاحوال الجوية الذي يهدد زرعهم والجنى.

ومن هذه الاجراءات اقامة «بنوك للارز» في القرى لضمان وجود امدادات كافية.

بيار ميمانز، ممثل منظمة الاغذية والزراعة في لاوس إعتبر أن «بنوك الأرز وسيلة غير رسمية لتخزين الأرز» ولا مناص منها... ويمقتضى هذا النظام يحصل كل مزارع على كيس من الأرز كنواة للبنك شريطة أن يسدد ثمنه أرزاً بفائدة مقدارها 15 في المائة خلال سنة. وإذا كان المحصول سيئاً ثلاث سنوات متعاقبة يعفى المزارع من المديونية.

ويضيف هيمانزان برنامج الغذاء العالمي يهيب بمختلف دول العالم ا لتبرع بمزيد من الأرز للاوس حتى تستطيع مواجهة اية كوارث بالمحصول

في بيان كشف فيه حساباته للأشهر الستة الأولى من السنة

زيادة هائلة في صافي أرباح «بنك عودة» بلغت ٥٧,٦٪

Banque Audi sal

● كشف «بنك عودة» حساباته للنصف الاول من سنة ١٩٩٦ مظهراً تفاصيل ارباحه المدمجة وارباح مصرف «انفيبنك» المنضم اليه التي بلغت ٥٧,٦٪.

وقال «بنك عودة» في بيان كشف الحساب، ان صافي الأرباح سجل ١٤,٣ مليار ليرة في الاشهر الستة الاولى من هذه السنة في مقابل ٨,١٦ مليار ليرة في الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥.

واضاف البنك الذي احتل سنة ١٩٩٥ المرتبة الثالثة بين المصارف التجارية اللبنانية البالغ عددها ٨٢ مصرفاً من حيث حجم ودائع العملاء ان اصوله زادت الى نحو ٢٣٣٩ مليار ليرة في حزيران/يونيو من ١٧٠٦ مليارات في حزيران/يونيو ١٩٩٥ بزيادة نسبتها ٣٧,١٪ مقابل متوسط معدل النمو في القطاع البالغة نسبته ١٨,٥٪.

وبذلك زادت حصة البنك من اصول القطاع المصرفي اللبناني باكمله الى ٧,٤١٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٦ من ٦,٤٪ في حزيران/يونيو ١٩٩٥.

ويعود السبب الرئيسي في نمو *الاصول الى زيادة ودائع العملاء* لتصل الى ٢٦٩٠ مليار ليرة من ١٥٥٩,٦ مليار ليرة.

وزادت القروض لتصبح ٧٠٦ مليارات ليرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٦ من ٤٨٩ مليار ليرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ اي ما نسبته ٤٤٪.

ومن النتائج التي ذكرها البنك ايضاً، ان عائد السهم الواحد بلغ ٠,٦٩ دولار والعائد الصافي لمعدل الاصول بلغ ١,٢٩٪ مقابل ٠,٩٨ في حزيران/ يونيو ١٩٩٥وبلغت قيمة الاسهم ١٥٠,٨٩ مليار ليرة مقابل ٥٤,٩ مليار ليرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٥.

واضاف «بنك عودة» ان العائد لصافي قيمة الاسهم بلغ ١٨,٩٦ مليار ليرة مقابل ٢٩,٦ مليار ليرة في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ وان صافي هامش الفائدة بلغ ٣,٥٢٪ مقابل ٢,٩٧٪.

وعزي تراجع العائد على معدل قيمة الاسهم ناجم الى اصدار البنك شهادات ايداع دولية بقيمة ٣٤ مليون دولار.

وجاء في بيان كشف الحساب ايضاً ان مصاريف العمليات العامة في مقابل صافي الدخل المالي انخفضت الى ٦٣,٤٩٪ في النصف الاول من سنة ١٩٩٦ من ٧٣,٤٩٪ من الفترة ذاتها من السنة الماضية وهذا «يشهد على الارتفاع الملحوظ في الانتاجية».

وقال ان نسبة مخصصات الديون المشكوك بتحصيلها ارتفعت من ٢,٢٩٪ الى ٢,٨٣٪ في حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

والمعروف ان لدى «بنك عودة» ٦٥١ موظفاً و٢١ فرعاً عاملاً في لبنان وهو يخطط لفتح ستة فروع جديدة في خلال السنتين المقبلتين.

بسبب تدهور نوعية موجوداته

خفض مرتبة تصنيف البنك السعودي - الاميركي!

● اعلنت «وكالة كابيتال انتلجنس» انها خفضت مرتبة التصنيف الائتماني الطويل الاجل للبنك السعودي - الاميركي في الرياض (سامبا) من درجة AA الى درجة -AA لكنها اكدت تصنيفه القصير الاجل على مرتبة +A-1. وأعطت للبنك المذكور صورة مستقرة للاشهر الاثني عشر المقبلة.

ويعمل البنك السعودي - الاميركي بموجب عقد للادارة تحت اشراف مشدد من المصرف الاميركي «سيتي بنك» الذي يملك ٣٠٪ من اسهمه. ويعتبر البنك السعودي - الاميركي الذي بلغ اجمالي موجوداته في نهاية سنة ١٩٩٥ ما يعادل ١٠,٩ مليار دولار اكبر مؤسسة مصرفية اجنبية مشتركة وثالث اكبر مصرف في المملكة العربية السعودية. كما يعتبر متقدماً على المصارف الباقية في السوق المحلية. ويقول تقرير «كابيتال انتلجنس» عنه انه سليم من الناحية العملية وادارته جيدة لكن خفض تصنيفه يمثل درجة من القلق الناجم من تدهور نوعية موجوداته. ففي سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٥ ارتفع احتياطيه لمواجهة القروض المشكوك في سدادها ارتفاعاً حاداً كانعكاس للظروف الاقتصادية الصعبة في المملكة العربية السعودية.

كذلك شطب البنك السعودي - الاميركي مبالغ كبيرة من الموجودات غير المنتجة التي تركز معظمها في القطاعات الخاصة والتجارية وفي قطاع البطاقات الائتمانية. وعلى الرغم من هذه الاجراءات فإن تغطية الاحتياطي قد هبطت من مستوى يصل الى ١٦٧٪ من القروض الهالكة في نهاية سنة ١٩٩٣ الى ٦٤٪ سنة ١٩٩٥.

وتظهر النتائج المؤقتة للاشهر الستة الاولى من سنة ١٩٩٦ تغطيات احتياطية مقدارها ٣٧ مليون دولار تمثل زيادة بنسبة ١٢٥٪ عما كانت عليه في الفترة ذاتها من السنة الماضية ١٩٩٥. ونتيجة لذلك هبط الدخل الصافي للبنك في النصف الاول من السنة الجارية بنسبة ٦٪ بالغاً ١٢٧ مليون دولار. ومما لا شك فيه ان استمرار الاجراءات لتحسين مستويات التغطية الاحتياطية من شأنه ان يؤدي الى هبوط في الارباح للسنة بكاملها.

بعدما انسحب منه «شرويدر» و«كومرس»

«بنك الريف» اللبناني انضم الى «الكويت الوطني»

● كشف ابراهيم شكري دبدوب، رئيس «بنك الكويت الوطني» ان البنك رفع حصته في «بنك الريف اللبناني» الى ما نسبته ٧٨٪.

واضاف دبدوب ان البنك قرر تغيير اسم «بنك الريف» الى «بنك الكويت الوطني (لبنان)» وستتم عملية تشكيل ادارة هذا البنك من قبل البنك الوطني. وبذلك يضاف الى البنوك الخارجية الاخرى التي يملكها بنك الكويت الوطني وتحمل اسمه في كل من لندن، وباريس، الى جانب الفروع الموجودة في البحرين، ونيويورك، وسنغافورا وتايلاند وفيتنام.

وقال دبدوب ان هناك نية لزيادة رأس مال بنك الكويت الوطني (لبنان)، فقد تم وضع خطط استراتيجية عالية لخدمة التدفقات الاستثمارية والتجارية بين الكويت ولبنان.

وكان «بنك الريف» قد تأسس سنة ١٩٦٣ وشارك بتأسيسه كل من «بنك الكويت الوطني» و«بنك كومرس» الالماني، و«بنك شرويدر» البريطاني، ومجموعة مستثمرين لبنانيين وكويتيين.

واستمر البنك في نشاطه على مدى السنوات منذ تأسيسه حتى بداية الاحتراب الداخلي ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٥. حينما قرر المصرفان الاجنبيان «كومرس» و«شرويدر» الانسحاب، فاشترى حصتهما «بنك الكويت الوطني». وقد استمر البنك في العمل بنشاط بطيء، لم يرغب «بنك الكويت الوطني» بتفعيله حتى قام في الآونة الاخيرة بشراء حصص اخرى من «بنك الريف» من مستثمرين لبنانيين وكويتيين، وقرر على اثرها التوسع بنشاطه في لبنان وينوي ايضاً زيادة رأس ماله (رأس مال البنك حالياً ١٠,٢ مليون دولار)، حيث يصل حالياً مجموع حقوق المساهمين فيه الى عشرة ملايين دولار.

يذكر ان «بنك الكويت الوطني» قد حصل تبعاً لمؤسسة مودي الاميركية على اعلى تصنيف في بنوك الشرق الاوسط (C+). كذلك يعتبر البنك احد اكبر ثلاثة مصارف عربية الى جانب «البنك الاهلي السعودي» و«المؤسسة العربية المصرفية». وتصل موجودات بنك الكويت الوطني الى ١٤ مليار دولار.

يبقى... ان ترتيب «بنك الريف» بين المصارف اللبنانية البالغ عددها ٨٢ مصرفاً هو ٢٦ من حيث ودائع العملاء.

فروع جديدة له في بيروت والجنوب

بنك الحريري يستعد لإصدار سندات دولية بقيمة ١٥٠ مليون دولار

● تجري «مجموعة البحر المتوسط للاستثمار» الاستعدادات اللازمة لاصدار سندات دين في الاسواق الدولية (يوروبوند)، قد تصل قيمتها الى ١٥٠ مليون دولار، لصالح «بنك البحر المتوسط للاعمال» الذي تم تأسيسه مطلع هذه السنة كذراع استثماري تابع «لبنك البحر المتوسط».

وقرأنا في بيان صادر عن المجموعة ان الاصدار يعكس التوجه الجاد للمصارف اللبنانية نحو الاسواق الدولية لجذب الرساميل وتوظيفها في مجالات اقتصادية وانتاجية محلية، ويتوافق مع توجهات «مصرف لبنان المركزي» القاضية بتوسيع آفاق انشطة وخدمات القطاع المصرفي اللبناني.

وقد قام عدد من المصارف فعلاً، بدخول الاسواق الدولية، ابرزها «بنك عودة» الذي استطاع استقطاب نحو ٣٥ مليون دولار عبر اصدار ايصالات ايداع عالمية «GDR»، و«بنك الاعتماد اللبناني» الذي اصدر سندات دولية عبر مؤسسة «ميريل لينش» بلغت قيمتها الاجمالية ١٠٠ مليون دولار، وتم تنفيذ المرحلة الاولى منها بقيمة ٦٠ مليون دولار، اضافة الى الاصدارات المتعددة من شهادات الايداع بالعملات الاجنبية، التي يقوم بها عدد من البنوك اللبنانية، وبالاخص في منطقة الخليج.

ويحظى «بنك البحر المتوسط»، (الذي يملكه رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية)، بالعديد من المزايا التي من شأنها تسهيل عملية الاصدار في الاسواق الدولية، من حيث احتلالها لموقع الصدارة بين المصارف اللبنانية قياساً الى الموجودات التي بلغت ١٩٣٦ مليون دولار في نهاية سنة ١٩٩٥، كما انه يحتل المرتبة الاولى قياساً الى التسليفات سواء بالنسبة الى حجمها البالغ نحو ٨١٧ مليون دولار، او بالنسبة الى مقاربتها حدود التسليف القصوى بنسبة ٦٧٪ الى الودائع، فيما النسبة الى المسموح بها ٧٠٪.

وفي اتجاه مواز لاختراق الاسواق الدولية، يستمر «بنك البحر المتوسط» بتعزيز مكانته وصدارته للمصارف العاملة في لبنان، عبر التوجه الى زيادة قاعدته الرأسمالية البالغة حالياً نحو ١٢٥ مليون دولار، وذلك من خلال ضخ اموال خاصة جديدة وتدوير نسبة من الارباح، بعدما استطاع في السنة الماضية تحقيق ارباح ناهزت ١٩ مليون دولار.

وفي غضون اشهر قليلة، ستنتقل الادارة العامة للبنك الى «برج البحر المتوسط» القائم في وسط بيروت التجاري وهو مبنى مؤلف من ١٦ طابقاً بمساحة ٤٥٠ متراً مربعاً للطابق الواحد مع مواقف سفلية للسيارات. وكان هذا المبنى يعرف سابقاً باسم «برج قازان».

كما سيتم قريباً فتح ثلاثة فروع جديدة للبنك احدها في المركز الرئيسي الجديد والثاني في منطقة برج حمود (المتن الشمالي) والثالث في مدينة صور (جنوب لبنان) ليصبح عدد الفروع العاملة ٢٥ فرعاً، وذلك في اطار خطة توسع افقي يتم تنفيذها تباعاً، وتقضي بوجود البنك في مختلف المناطق اللبنانية. وكان «بنك البحر المتوسط» الذي تم تأسيسه في سنة ١٩٥٠ من المصارف الصغيرة في لبنان حتى تاريخ انضمامه الى مجموعة «البحر المتوسط للاستثمار» سنة ١٩٧٧ التي اشترت اسهمه بالكامل سنة ١٩٨٢، وتسلم ادارته فؤاد السنيورة (وزير الدولة للشؤون المالية حالياً) حتى سنة ١٩٩٣، واستطاع الدخول به الى لائحة المصارف العشرة الاولى. ثم تسلم ادارته الدكتور مصطفى رازيان، فانتقل به الى المرتبة الرابعة سنة ١٩٩٤ ثم الاولى سنة ١٩٩٥.

النمو الاقتصادي في الامارات يفعل فعله

بنك أبوظبي الوطني ينال تصنيفاً عالياً!

● رفعت «وكالة كابيتال انتلجنس» التصنيف الائتماني «لبنك أبوظبي الوطني» للمدى البعيد من درجة +A الى درجة -AA. لكنها ابقت تصنيفها له للمدى القصير على حاله بدرجة +A-1.

وقد اعتبر هذا البنك الذي هو اكبر بنك في دولة الامارات العربية المتحدة في وضعية مستقبلية مستقرة.

وهذا التحسن في تصنيف «بنك أبوظبي الوطني»، هو انعكاس للاوضاع المؤاتية، واهمها وضعيته المالية السليمة وتوقع مستويات عالية من النمو الاقتصادي القوي للدولة. ذلك انه من المتوقع ان ترتفع مستويات الانفاق من قبل حكومة أبوظبي بسبب تنفيذ مشاريع البنية التحتية، ومشاريع الطاقة حيث لبنك أبوظبي الوطني نصيب كبير في هذه العمليات الواسعة.

ويبلغ اجمالي موجودات البنك في نهاية 1995 ما مقداره 6.4 مليار دولار مما جعله اكبر بنك في البلاد فاصبح لاعباً مهماً في القطاع المصرفي المحلي.

والمعروف ان حكومة أبوظبي تملك غالبية اسهم البنك وتشكل الاعمال الحكومية او المتصلة بالحكومة جزءاً كبيراً من ميزانيته، كما ان ادارته تعتبر ادارة جيدة محترفة، مما يجعله من البنوك القوية في منطقة الخليج.

العدد الحادي عشر - المجلد الثالث - آب / اغسطس ١٩٩٦ Issue 11 . Vol. 3.August 1996

تغير الأولويات في الاستراتيجية النفطية الأميركية

التحسب من انقطاع النفط بدل الخوف من ارتفاع الأسعار!

● تحليل اخباري:

أثارت الانفجارات التي استهدفت القوات الاميركية في المملكة العربية السعودية، تحليلات وتوقعات عديدة في الولايات المتحدة حول استراتيجيات حماية مصادر النفط وكيفية إبقاء اسعار النفط العالمية رخيصة او معقولة من الناحية الاقتصادية. وفي وجه هذه المخاطر الجديدة الناشئة بعد حرب الخليج سنة ١٩٩١ تتزايد الآن الدعوة الى زيادة الاجراءات الكفيلة بتقليص الاعتماد على النفط المستورد لاشاعة مزاج عام للتوفير في استهلاك الطاقة. كما تنشأ فرضيات حول امكانية سحب الوجود العسكري الاميركي من المملكة العربية السعودية وبقية الخليج من اجل خفض وتيرة الاضطراب الداخلي المحتمل (راجع الصفحة الاولى من «الميزان» العدد العاشر. المجلد الثالث - تموز/ يوليو ١٩٩٦).

التوفير في الاستهلاك لا يحل المشكلة

ان الدعوة الى التوفير في الاستهلاك النفطي في الآونة الاخيرة انحصرت في الدرجة الاولى في دعاة المحافظة على البيئة، الذين ينشطون لخفض التلوث الكربوني الناجم من احراق النفط. لكن المهتمين بالشؤون الاقتصادية والاستراتيجية، ينظرون الى المسألة الاستهلاكية نظرة مختلفة تتعلق بالمسائل الاقتصادية والامنية.

وفي رأي دعاة التوفير في استهلاك الطاقة خارج جماعات الحفاظ على البيئة، يرون ان مجرد التوفير في الاستهلاك بحد ذاته لا يشكل حلاً لمسألة امن امدادات النفط، لأن الدول الصناعية حتى لو خفضت استهلاكها النفطي، سوف تظل معتمدة اعتماداً كبيراً على النفط المستورد بصورة متزايدة، وخصوصاً من منطقة الخليج.

وفي أحسن الحالات فان التوفير في الاستهلاك وخفضه عن مستوياته الراهنة بكل ما في ذلك من أثر ايجابي على البيئة الطبيعية، وعلى الميزانيات المالية لن يكون له اثر ملحوظ على الطلب الاجمالي الذي يتزايد مع تزايد الاستهلاك في دول نامية غير حريصة على توفير الطاقة لتناقض ذلك مع اهدافها في النمو الاقتصادي السريع. ذلك ان دول شرق آسيا تشهد الآن نمواً هائلاً بمعدلات كبيرة ما كانت لتتاح لها لولا توفر الطاقة النفطية بأسعار رخيصة. فالصين مثلاً، تحولت بسبب نموها الاقتصادي السريع، من دولة مصدرة للنفط الى دولة مستوردة، بحيث باتت تستورد كميات صافية منه تعادل كامل انتاج دولة نفطية مثل الكويت. والقصة ذاتها تتكرر مع دول اخرى مثل كوريا وسنغافورا واندونيسيا والفليبين وماليزيا وتايلند، وجميعها دول كثيرة السكان وبالتالي ذات قابلية واسعة للامتصاص.

وهذا العامل وحده كفيل اذا استمر على هذا المنوال بزيادة الطلب على الطاقة زيادة تخلخل اسواق النفط العالمية وتنقلها من مسارها الراهن الذي استمر حتى الآن قرابة عشر سنوات.

وحتى لو ادى هذا الطلب المتزايد على النفط الى رفع اسعاره الحالية، فان ذلك وحده لن يؤدي الى تقليص كبير في نمو تلك البلدان الناشئة، وبالتالي تخفيف اعتمادها على النفط المستورد.

المصادر البديلة

يقول المهتمون بالشؤون النفطية انه من الممكن إبقاء مستويات اسعار النفط الراهنة على حالها او على مستوى معقول مع تلبية الطلب المتزايد في الدول الآسيوية النامية، في حال تراافق تخفيف الاستهلاك في الغرب مع تطوير الحقول النفطية الكبيرة في منطقة قزوين واسيا الوسطى، بحيث تغطي هذه الحقول الطلب الآسيوي على النفط. لكن احتياطي منطقة قزوين واسيا الوسطى من النفط على اهميته في هذا الاطار يحتاج الى موارد مالية كبيرة لطرقه وتطويره، لان دون ذلك مشكلات سياسية واستراتيجية، بالاضافة الى المشكلات المالية. وقد كان ملحوظاً في الآونة الاخيرة مدى العراقيل التي واجهت الاتفاق بين دول المنطقة حول مد خطوط لنقل النفط والغاز من حقول انربيجان على بحر قزوين الى الموانئ الروسية والتركية، وهو موضوع سبق لـ «الميزان» ان عالجته في حينه.

وهذه العراقيل ذات الطابع السياسي هي:

١. التحفظات الايرانية، التي ترى ان الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الاميركية، تحاول عزل ايران عن المساهمة في تطوير تلك المنطقة المجاورة لها، والتي تعتبر نفسها جزءاً منها. وخصوصاً ان ايران تطمح لكي تكون مركزاً لنقل النفط، ومبادلته عبرها بسبب قربها الجغرافي من جهة، وبسبب انتمائها الى تلك المنطقة في اكثر من وجه ليس اقلها الوجه الديني.

٢ - المخاطر الروسية، وهي مخاطر لا تقتصر على رغبة الروس في استعادة تلك المناطق التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي اخيراً. او على الاقل استعادة نفوذهم ومصالحهم السابقة فيها من غير حاجة الى اعادة ضمها التي قد تكون متعذرة. بل هي تتعدى ذلك الى معوقات داخل روسيا ذاتها. وهي معوقات امنية في الدرجة الاولى بسبب الاضطراب القائم في بلاد الشيشان حيث كانت أنابيب النفط، اصلاً، تمر عبرها من بحر قزوين الى الداخل الروسي.

٣. هنالك مشكلات بين دول آسيا الوسطى او في داخل كل منها، مثل مشكلة «ابخازيا» في جمهورية جورجيا، والصراع الطويل بين ارمينيا وأذربيجان حول منطقة «ناغورنو كاراباخ».

ومن هذه الناحية فان المشكلة في الدرجة الاولى هي مشكلة امنية وتحتاج الى حلول سياسية جذرية ودائمة، اذا كان لموارد النفط الجديدة هذه ان تصل الى الاسواق المتعطشة لها لموازنة الزيادات الهائلة في الطلب على النفط.

وهذه الاسئلة كلها تشكل معضلة للسياسة الخارجية الاميركية. وهي تسعى الى ايجاد مصادر نفطية بديلة في اطار الاعتبارات الدولية التي تواجهها وفي اطار معالجة وضعها الشائك في الخليج.

الوجود العسكري والتوازن الاقليمي

لقد اثبتت حرب الخليج ضد العراق، ومن خلال التواجد العسكري الاميركي الكثيف في تلك المنطقة. انه لا بد للولايات المتحدة من مرتكزات عسكرية في المنطقة لحماية امن الامدادات النفطية.

فلقد كان واضحاً من التفجيرات الامنية الاخيرة التي استهدفت القوات الاميركية المتمركزة في السعودية ان هناك امرين اساسيين:

■ ان الولايات المتحدة في الظروف الراهنة لا تملك استراتيجية افضل من الدفاع بنفسها عن مصادرها النفطية في الخليج.

■ ان المخاطر بعد الغزو العراقي للكويت قد تحولت من مخاطر خارجية الى مخاطر داخلية. مما يشكل عبئاً اضافياً على الاستراتيجية الاميركية، بحيث ان هذين العاملين يبدوان متناقضين في الاساس. ذلك ان الهدف المعلن لتلك التفجيرات الامنية هو حمل الولايات المتحدة على سحب قواتها من هناك وهو احتمال لا تقوى عليه الولايات المتحدة ولا ترغب به الانظمة الحاكمة، ولو انها قد تقبله على مضض لاعتبارات محلية.

وفي رأي بعض الاستراتيجيين الاميركيين، ان المملكة العربية السعودية بشكل خاص لا مناص لها من الاستعانة بقوات خارجية، وليس بالضرورة ان تكون اميركية، وان هذه الحاجة السعودية لم تنشأ فقط بفعل تهديد اقليمي خارجي مثل الخطر العراقي او الايراني، بل لاسباب امنية داخلية ايضاً. ويدعم هؤلاء الدارسون رأيهم هذا بما حدث في الحرم المكي الشريف سنة ١٩٧٩ في انتفاضة جهيمان العتيبي عندما اضطرت الحكومة السعودية الى الاستعانة بقوات فرنسية خاصة لدحر تلك الانتفاضة.

لكن الدوائر المسؤولة في الولايات المتحدة تقر ايضاً بأن الوجود العسكري الاميركي الكثيف في السعودية يسهم في الوقت ذاته في اثارة العداء السعودي العام تجاه الوجود الاميركي ويرون انه لا بد من تخفيف العبء على السعودية من هذه الناحية. اما بابعاد الوجود العسكري الظاهر من المراكز السكانية الاساسية الى مناطق نائية وغير مأهولة. او بتوزيع هذه القوات بالتساوي بين دول الخليج، على نحو يخفف عن الحكم السعودي العبء السياسي المرافق لوجود القوات الاميركية في المملكة.

ولا تملك الولايات المتحدة بدائل كثيرة مقبولة في حال سحب قواتها من السعودية والخليج لان تلك البدائل من شأنها تغيير طبيعة العلاقات القائمة في المنطقة منذ حرب الخليج او قبل ذلك.

وهناك بديلان للوضع الراهن من الناحية الامنية:

■ البديل الاول، هو ادخال اسرائيل في المعادلة كقوة اساسية للدفاع عن امن الامدادات النفطية. وهذا البديل ليس مقبولاً في الدول الخليجية على الرغم من ان بعضها قد اقام في السنوات الاخيرة علاقات ومبادلات مع الدولة العبرية، كانت ومازال مثار جدل في البلاد العربية كلها على الاقل لنشوئها قبل اتمام عملية السلام.

وهناك رأي صامت يلحظ ان اسرائيل قد تكون راغبة في خروج القوات الاميركية والاوروبية من الدول العربية، لأنها تنظر الى نفسها على انها «مخفر الحراسة المتقدم» لمصالح الغرب في المنطقة، وان هذه المصالح يجب أن تمر عبرها. فالرسالة الاسرائيلية من هذه الناحية مفادها ان الوجود المباشر للقوات الاميركية والاوروبية في المنطقة العربية يشكل على نحو او آخر رسالة الى شعوب تلك المنطقة بانه من الممكن الاستغناء عن اسرائيل كما تتصور دورها المشار اليه. بمعنى:

ما هو شغل اسرائيل اذا كانت الدول الاوروبية والاميركية تأتي بنفسها الى منطقة يفترض انها قد اوكلتها الى اسرائيل.

■ البديل الثاني، هو اعادة الامن الخليجي الى التوازن العراقي - الايراني. وهذا الاحتمال لا يلقى قبولاً في واشنطن او في بلدان الخليج. ذلك ان احياء التوازن بين ايران والعراق كما كان الامر اثناء الثمانينات يقتضي اعادة تسليح العراق وهو شيء، لم يعد مرغوباً في ضوء ما تكشف الى مفتشي الامم المتحدة بعد حرب الخليج من قابليات عسكرية متطورة للقوات العراقية. وان كان هذا الاحتمال يلقى قبولاً ضمنياً من شركات صنع الاسلحة في الغرب التي كانت ترى في العراق سوقاً اساسية، ولا سيما أن من شأن مثل هذا التوجه ان يطلق سباقاً للتسلح في المنطقة لا ترغبه اسرائيل!

تجربة «الشرطي المحلي»

لكن الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الاميركية، يرى ان التجارب السابقة في الاعتماد على الوضع الاقليمي لحفظ الامن النفطي قد فشلت فشلاً ذريعاً. فقد بدأت الاستراتيجية الاميركية في الخليج بالاعتماد على ايران، على عهد الشاهنشاه محمد رضا بهلوي، معتبرة نظام الشاه شرطياً ينوب عنها لتأمين مصالحها. لكنها أيقنت مع الوقت ان الشاه ليس الى جانبها كما توخت قبل ان اكتشفت ضعف نظامه وامكانية اطاحته. وبسقوط الشاه اوكلت الولايات المتحدة الامن الخليجي الى نظام صدام حسين في العراق لضرب الثورة الايرانية الطامحة الى الامتداد عبر الحدود، ومن ثمة اقامة توازن يحول دون تطلع اي منهما الى التوسع المخل بأمن المنطقة. لكن اجتياح صدام حسين للكويت في صيف ١٩٩٠ اثبت خطل هذه الفرضية، مما اضطر الولايات المتحدة وحلفائها الى النزول مباشرة في المنطقة بقوات عسكرية كثيفة.

وما يقال عن تجربة الشرطي الاقليمي من الشاه الى صدام، يلقى ايضاً تحفظاً مماثلاً على امكانية الاعتماد على اسرائيل وحدها لحفظ امن مصادر النفط في الخليج.

وما كانت الولايات المتحدة في الاصل لتفكر باقامة وجود عسكري ثابت ودائم في الخليج لولا الغزو السوفياتي لافغانستان. اذ ان اقتراب الاتحاد السوفياتي بقوات عسكرية ضاربة من منطقة الخليج عمل على اعادة ترتيب الاولويات الاميركية في المنطقة. لأنها كانت تستبعد في استراتيجياتها السابقة تقدم الاتحاد السوفياتي جنوباً. كذلك اضطرت الى تغيير اولوياتها مع حرب الخليج الاولى ١٩٨٠ - ١٩٨٨ مع تغير فرضياتها الاستراتيجية السابقة، القائلة بأن اي دولة نفطية في المنطقة، مهما كانت نواياها واطماعها وطموحاتها لن تقدم على ضرب المرافق النفطية للدول الاخرى.

لكن اقدام العراق على تدمير مرافق ايران النفطية في «عبدان»، الغى هذه الفرضية، وخصوصاً بعد تدمير الحقول النفطية الكويتية كلها في حرب الخليج الثانية.

ويمكن القول في الخلاصة ان الانفجار الاخير في «الخبر» التي تقع في المنطقة النفطية الاساسية في السعودية، وهي «المنطقة الشرقية»، ان الولايات المتحدة الاميركية تجد نفسها الآن في وضع معقد. فلا تستطيع البقاء، كما هي، ولا تستطيع النزوح والتخلي كما يراد لها. ومن المرجح والحالة هذه ان تعمد الى تجزئة الحلول. فتبقى ولا تبقى. بمعنى ان تخفف وجودها العسكري الظاهر، وان تنشر وجودها على نحو أوسع، بحيث تقلل العبء السياسي على المملكة العربية السعودية.

وربما لجأت تدعيماً لذلك الى زيادة الضغوط على حلفائها الخليجيين من اجل احداث اصلاحات سياسية واقتصادية ملحوظة لتخفيف الاحتقان الداخلي واحداث انفراجات تقلل من امكانية الانفجارات الامنية.

الهزة النفطية

ان القلق الاميركي في المسألة النفطية لا يقتصر الآن على ارتفاع اسعار النفط اما بسبب احداث امنية او بسبب الاوضاع العالمية، او ظروف محلية، بل ان بعض الاميركيين (والعرب ايضاً)، ينظر نظرة ايجابية الى امكانية ارتفاع اسعار النفط حتى في ظروف تشبه الطفرة التي حدثت في السبعينات اثناء الحرب الاسرائيلية - العربية في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣. لان مثل هذا الارتفاع يقوي في اميركا الدعوة الى تجديد مسلكية التوفير في الاستهلاك واعتماد سياسة نفطية منطقية، كما يعزز الاحتياطي المالي المتدهور للدول النفطية، مما يعزز بدوره الانفراج الامني المطلوب.

لكن الخوف الاميركي الحقيقي الآن، ليس من ارتفاع اسعار النفط بل من انقطاع النفط انقطاعاً كاملاً، بفعل عمليات ارهابية واسعة وممكنة، او بفعل تقلبات محلية واقليمية تستعصي على السيطرة في المدى المنظور.

ومنشأ هذا الخوف نظرة جديدة الى الازمات المحتملة في المستقبل، وهي ازمات ينتظر الا تكون واضحة المعالم مثل الغزو العراقي للكويت. فقد يكون منشأها نزاع عسكري حدودي بين دولتين او اكثر من دول الخليج او نشوء اضطرابات امنية واسعة النطاق في بعض الدول الرئيسية المنتجة للنفط او وقوع انقلابات وانقسامات حادة داخل الانظمة الحاكمة ذاتها. والمفارقة في الامر ان الوجود العسكري الاميركي الظاهر في الخليج والذي يفترض فيه حماية منابع النفط من نشوء مثل هذه الاحتمالات يعمل عى اثارتها وزيادة الانقسامات والتحفظات والاعمال الارهابية ازائها.

AL-MIZAN الميزان

يزن ويوازن

قسيمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان». عدد:..... لمدة:.....

طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقيمة: .....)

الاسم: .....

العنوان: .....

.....

البلد: .....

ترسل القسيمة على العنوان الآتي: AL-Mizan Subscription Dept, Congress House, 14 Lyon Road Harrow On The Hill, Middlesex HA1 2EN, United Kingdom

الاشتراك السنوي:

■ المملكة البريطانية المتحدة		■ في الخارج	
للطلاب والجمعيات	١٠ جنيهات	للطلاب والجمعيات	٢٠ دولاراً
للافراد	١٠٠ جنيه	للافراد	١٦٠ دولاراً
لمؤسسات والشركات	١٠٠٠ جنيه	لمؤسسات والشركات	١٦٠٠ دولار

تدفع لأمر: Proxima. The Networking People Ltd

السعودية

بعد عزمها على استرداد مبيعات نفط «صفقة اليمامة» من الشركات الاجنبية

«أرامكو» السعودية توسع عملياتها الخارجية!

● تعكف شركة «ارامكو» السعودية للنفط التي تتولى كامل العمليات النفطية في المملكة على تنفيذ سياسة نفطية جديدة قوامها توسيع العمليات في الخارج.

وتنوي الشركة السعودية استرداد مبيعات النفط الخاصة بسداد ما تبقى من قيمة صفقة السلاح مع بريطانيا المعروفة باسم صفقة «اليمامة» من شركتي «شل» و«بريتش بتروليوم» اللتين كانتا خلال السنوات العشر الماضية تتوليان مبادلة النفط باقساط «صفقة اليمامة».

وتبلغ الكميات التي تباع لحساب الصفقة المذكورة ٤٠٠ الف برميل في اليوم، كانت «شل» تبيع ثلثيها وتبيع بريتش بتروليوم الثلث المتبقي، حيث تودع الاموال المتأتية في حساب خاص لدى «بنك انكلترا» المركزي، ومنه يحول الى شركة «بريتش ايروسبايس» التي زودت السعودية بطائرات حربية ولوازمها.

وكان عقد «اليمامة» الذي يقوم على مبادلة النفط بالسلاح قد جرى توسيعه في سنة ١٩٩٢ بمقدار ٢٠٠ الف برميل يومياً. وكانت «ارامكو» تتولى بيع هذه الكمية الاضافية وتقدر قيمة العمولات السنوية التي كانت الشركتان الاجنبيتان تحققانها من جراء هذه المبادلة بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني.

مشاريع البرتغال والصين والهند

وكانت مصادر في «ارامكو» على رفعة في المستوى ذكرت ان الشركة تجري مفاوضات تهدف الى المشاركة في مصافي تكرير في البرتغال والصين والهند.

ومن شأن توصل ارامكو الى اتفاقيات حول المصافي الثلاث ان يحول المزيد من صادرات السعودية النفطية البالغة حوالي سبعة ملايين برميل يومياً الى منافذ بيع بالتجزئة في أسرع اسواق الطاقة نمواً في العالم.

وتستوعب مشاريع «ارامكو» المشتركة في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية والفلبين واليونان ما يقل قليلاً عن ١.٥ مليون برميل يومياً من النفط الخام السعودي الذي تم تصديره.

وتعتبر «ارامكو» ان مشاريع المصافي المشتركة ذات جدوى اقتصادية، وتقوم بتزويد هذه المصافي بالنفط الخام.

وتتركز محادثات ارامكو مع «شركة سينوكيم» لتجارة النفط حول مشروع مصفاة في اقليم كينجداو الصيني لمعالجة ٢٠٠ الف برميل يومياً.

وستتوزع ملكية المصفاة بنسبة ٤٥٪ لارامكو و٤٪ لشركة «سينوكيم» و١٥٪ لشركة سانغ يونغ لتكرير النفط الكورية الجنوبية.

ويقول مسؤولون صينيون ان المفاوضات مع «ارامكو» تتركز حول الحصة من السوق المحلي التي ستحصل عليها «ارامكو» من هذه الصفقة وطريقة تمويل المشروع.

وتعتبر الصين من الاسواق الاستهلاكية الرئيسية لمنتجات البترول وتستحوذ على حوالي ٥٪ من اجمالي الاستهلاك العالمي.

كما حصل مشروع «ارامكو» في الهند على قوة دفع عندما اقرت الحكومة الهندية خططاً لانضمام شركة «هندوستان بتروليوم» المملوكة للحكومة الى «ارامكو» في مشروع مصفاة في ولاية البنجاب الشمالية لتكرير ١٢٠ الف برميل يومياً.

وبدأت المفاوضات بين «ارامكو» و«شركة بتروغال» البرتغالية وقد وقع الجانبان في السعودية في ٢٨ من الشهر الماضي خطاب نوايا يحدد شروط المفاوضات على مشاركة محتملة.

وتملك حكومة البرتغال ٥٥٪ من «بتروغال» وتملك مجموعة «شركات بتروكونترول» الخاصة النسبة المتبقية.

واضافة الى خططها للتوسع بتكرير النفط السعودي في الخارج تنفذ «ارامكو» حالياً مشروعاً لتوسيع شبكات توزيع الغاز داخل السعودية.

مشاريع الغاز

وقالت «شركات دولية للمقاولات» في المملكة ان من المتوقع ان ترسي ارامكو في ايلول/ سبتمبر المقبل اول عقد من ثلاثة عقود رئيسية لتوسيع شبكة توزيع الغاز المحلية وتسعى «ارامكو» لزيادة الطاقة في مصانع معالجة الغاز الثلاثة في شبكة الغاز القومية لمواكبة الطلب المحلي المتزايد على الغاز من قطاعات الكهرباء، والبتروكيماويات والصناعة وتحلية المياه.

وزاد استهلاك الغاز في المملكة بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٧.٢٪ في الخطة الخمسية الاخيرة التي انتهت سنة ١٩٩٥ وفقاً لبيانات وزارة التخطيط السعودية.

وقالت شركات للمقاولات في المملكة انه يتعين الان على الشركات التي تأهلت للمشاركة في المناقصة تقديم عطاءاتها بحلول الثالث من آب/ اغسطس للعقد الذي تتراوح قيمته بين ١٨٠ و٢٠٠ مليون دولار لتطوير وتوسيع طاقة مصنع العثمانية لمعالجة الغاز الذي تبلغ طاقته حالياً مليار قدر مكعب في اليوم.

وقدمت الشركات عروضها الاصلية في الثامن من نيسان/ ابريل الماضي لكن «ارامكو» طلبت تعديل العروض لانها تجاوزت التقديرات الاصلية للتكلفة.

وقال المقاولون ان حريقاً شب في حزيران/ يونيو الماضي في محطة تزود المصنع بالكهرباء، سبب بعض التأخير ايضاً.

وتريد «ارامكو» اقامة منشآت في «العثمانية» لاضافة نحو ٣٥٠ مليون قدم مكعب في اليوم الى طاقة المصنع، وانشاء وحدات لزيادة معدلات انتزاع الكبريت والماء، وثاني اكسيد الكربون بحلول سنة ١٩٩٩.

وكنا قرأنا في نشرة «ميدل ايست ايكونوميك دايجست» (ميد) ان الشركات التي تقدمت بعروض للعمل في «العثمانية» هي «دلتا كاتاليكتيك» الكندية، و«تكنيبترول» الايطالية، و«تويو انجينيرينغ كوربوريشن» و«جي جي سي كوربوريشن» اليابانيتان و«بارسونز كورب وبريتشارد كورب» الاميركيتان. وقامت بعمل التصميمات للمصنع «شركة سنتون اند وبستر» الاميركية للهندسة في هيوستون.

وقال المقاولون انه يتعين على الشركات التي تأهلت تقديم عروضها حتى تشرين الاول/ اكتوبر المقبل للحصول على عقد قيمته ٧٠ مليون دولار لرفع الطاقة في مصنع بري لمعالجة الغاز الى اكثر من مليار قدم مكعب من الغاز في اليوم من الطاقة التصميمية الحالية التي تبلغ ٧٥٠ مليون قدم مكعب.

واضافوا ان من المتوقع ارساء العطاء لعقد بري في اواخر السنة الحالية او اوائل سنة ١٩٩٧.

وتابعوا قائلين ان من المتوقع ان ترسي «ارامكو» عقدا لاضافة نحو ٢٦٦ مليون قدم مكعب في اليوم الى «مصنع شدقم» لمعالجة الغاز بين نيسان/ أبريل وايار/ مايو ١٩٩٧.

ويتضمن العمل في هذا المصنع انشاء وحدة لازالة البنزين والتولوين والاكسيلين.

تخفيض الامدادات

على صعيد آخر ابلغت شركة «ارامكو» زبائنها انها ستخفض امداداتها النفطية، تسليم على ظهر السفينة فوب بنسبة ٥٪ خلال شهر آب/ اغسطس الحالي لسد حاجات الاستهلاك المحلي المتزايدة ولعدم تجاوز حصة الثمانية ملايين برميل يومياً التي حددتها منظمة الدول المصدرة للنفط «اوبيك» للسعودية.

وذكرت نشرة «ميدل ايست اكونوميك سيرفي» (ميس) المتخصصة بشؤون النفط ان هذا الاجراء الذي قد يشمل ايضاً امدادات ايلول/ سبتمبر المقبل لا يطال الامدادات التي تشمل ثمن البضاعة والتأمين والشحن (سيف).

وتريد شركة «ارامكو» ان تلبي الطلب المتزايد على الاستهلاك الداخلي لا سيما من قبل محطات توليد الكهرباء، ومصانع تحلية المياه التي قد ترتفع حاجاتها اليومية من مئة الف الى ٣٠٠ او حتى ٤٠٠ الف برميل خلال فصل الصيف.

وذكرت نشرة «ميس» انها المرة الاولى منذ سنوات عدة التي يتخذ فيها اجراء من هذا النوع في ما يتعلق بعقود البيع المبرمة مسبقاً موضحة ان الرياض تريد تجنب تجاوز حصة انتاجها.

وكانت «اوبيك» طلبت من اعضائها في حزيران/ يونيو الماضي احترام حصصها لتجنب تراجع أسعار النفط مع احتمال عودة حزينة قوية للعراق الى السوق النفطية ويصل سعر برميل النفط حالياً الى حدود ١٨ دولاراً.

مصر

في وقت تبدي ليبيا رغبة في تكرير نفطها فيها

كونسورتيوم مصري - اسرائيلي لبناء مصفاة في الاسكندرية!

● يدور حالياً كلام بين طرابلس والقاهرة لإنشاء خط انابيب يتكلف ٣٠٠ مليون دولار لنقل النفط الليبي الى مصاف في ميناء الاسكندرية المصري.

وكان سامح فهمي، نائب رئيس الهيئة المصرية العامة للبترول، ذكر ان خط الانابيب الذي سيبلغ طوله ٦٠٠ كيلومتر سيضخ ما يصل الى ١٥٠ الف برميل في اليوم من النفط العالي الجودة من مدينة طبرق في شرق ليبيا.

واضاف «الاسكندرية هي الاولوية الاولى بالنسبة الينا... لان سوق المنتوجات النفطية في البحر المتوسط جيدة للغاية».

والخطة هي جزء من استراتيجية مصرية اوسع نطاقاً لاجتذاب مشروعات القطاع الخاص في مجال التكرير والتوزيع الى الاسكندرية.

ويعكف فريق ليبي مصري مشترك على دراسة الجدوى الاولية خلال هذا الشهر.

وستشمل الدراسة على ما ذكرت مصادر مصرية مأذون لها بالكلام، تكلفة ضخ النفط عبر خط الانابيب بالمقارنة مع شحنه بالناقلات، وتقويم الطاقة المثلى، والطلب في المستقبل على النفط الخام في الاسكندرية.

اما الدراسة التفصيلية لمسار خط الانابيب ستستغرق ستة اشهر اخرى، (ستلحظ الدراسة نطاقاً بين ١٠٠ الف و١٥ الف برميل في اليوم).

وسيستغرق انشاء خط الانابيب ما بين ثلاث واربع سنوات على ان تبدأ المصافي العمل سنة ٢٠٠٠.

ومن المقرر ان تزيد خطط التوسع في مصفاتين بالاسكندرية طاقة التكرير اليومية بنحو ٢٠ الف برميل في اليوم الى ١٨٠ الف برميل في اليوم.

وكان كونسورتيوم ميدور المصري - الاسرائيلي قد وقع على عقود في القاهرة لاقامة مصفاة نفط في الاسكندرية بقيمة ١.٢ مليون دولار منحت لكونسورتيوم اوروبي وشركة يابانية واربع شركات اميركية.

وفي بيان صدر عن الكونسورتيوم ان شركة «تكنيبترول» الايطالية «وتكنيب» الفرنسية ستشيدان المصفاة في حين توفر شركات بكتل وكونوكو ويو.او.بي الاميركية الجانب التكنولوجي من المشروع وتقوم شركة «لويزيانا كاربون» بشحن المنتوجات.

و«كونسورتيوم ميدور» مشروع مشترك بين مجموعة مرحاب الاسرائيلية ومجموعة حسين سالم المصرية والهيئة المصرية العامة للبترول.

وقال حسين سالم رئيس مجموعة سالم «بدأنا هذا المشروع قبل ثلاث سنوات ونصف السنة. واستكشفنا في البداية مشروعات اخرى عديدة تتراوح من مناجم الذهب الى البتروكيماويات الى ان قررنا اقامة مصفاة النفط».

وكان «بنك الاستثمار الاوروبي» قدم للمشروع قرضاً طويل الاجل بقيمة ٣٠٠ مليون دولار، اضافة الى ان عدة هيئات انتمائية اخرى اعربت عن اهتمامها بتقديم قروض.

ويقوم «بنك ناشيونال وستمنستر» البريطاني و«بنك ناسيونال دي باري» الفرنسي بالترتيب للتمويل.

وتملك كل من «مجموعة مرحاب» و«مجموعة سالم» ٤٠٪ من المشروع بينما تملك الهيئة المصرية العامة للبترول ٢٠٪. وستنتج المصفاة اساساً البنزين الخالي من الرصاص. وسيشتري كل من اسرائيل ومصر ثلث الانتاج في حين يباع الباقي للاسواق المجاورة مثل تركيا وجنوب ايطاليا واليونان وقبرص والسوق الفلسطينية.

المغرب

٢٦٠ مليون دولار لانجازه

«رورد نوس» لتجميع الغاز ومعالجته تبنيه شركة كندية

● وقعت شركة «اس.ان.سي لافالان انك» الكندية وهي شركة انشاءات هندسية عقداً مع شركة النفط الوطنية (سوناطراك) لانشاء شبكة لتجميع ومعالجة الغاز الطبيعي ضمن مشروع ضخم يهدف الى دعم صادرات الغاز الجزائري الى الاسواق الاوروبية. وقال مصدر مأذون له بالكلام في المجموعة الكندية، أن العقد الذي تبلغ قيمته نحو ٢٦٠ مليون دولار، يدخل في اطار مشروع لتوسعة مجمع «رورد نوس» لانتاج الغاز في الجزائر.

ويشمل المشروع، الذي تشارك الحكومة الكندية في تمويله مع عدد من الدول الاخرى عبر مؤسساتها المعنية بتنمية الصادرات، اقامة شبكة انابيب ومضخات لتجميع الغاز ووحدة معالجة اضافة الى مصنع لفصل الغاز المصاحب.

واوضح المصدر ذاته، ان «اس.ان.سي لافالان انك» ستقوم بتنفيذ المهام الهندسية وادارة الاعمال الانشائية وتسيير الخدمات الى جانب توريد المعدات والمواد الاولية اللازمة للمشروع الذي يتوقع ان يستغرق تنفيذه نحو ٤٢ شهراً.

واشار الى ان الشركة تمكنت من تأمين التمويل اللازم للمشروع عن طريق الحصول على قرض من المصرف الاوروبي للاستثمار (يوروبيان انفستمنت بنك) بمبلغ ١٢٥ مليون دولار وائتمانات تصديرية قدمتها كل من بلجيكا واسبانيا اضافة الى كندا. والجزء الكبير من انتاج المشروع الجديد سيتم تصديره الى الاسواق الاوروبية عن طريق شبكة الانابيب التي يجري حالياً انشاؤها عبر البحر المتوسط، الا انه لم يقدم تقديرات حول كمية الانتاج.

ويأتي عقد مشروع الغاز الجزائري في اطار المساعي التي تقوم بها «اس.ان.سي لافالان انك» منذ سنوات عدة للتوسع في الاسواق العربية. ويشمل سجل عقودها الكبيرة عقداً نفطياً وقعته في السنة الماضية مع السعودية وعدداً من مشاريع استخراج المياه وتوليد الطاقة الكهربائية في ليبيا وتونس.

وتعتبر «اس.ان.سي لافالان انك» الشركة الكندية الثانية التي تقوم بتنفيذ مشاريع في مجال صناعة الغاز والتنقيب عن النفط بالمشاركة مع شركة النفط الجزائرية، اذ تقوم شركة البترول الكندية «بتروكندا» حالياً بتطوير حقول نفطية في منطقة تقع على بعد الف كيلومتر جنوب شرقي العاصمة الجزائرية.

وكانت «بتروكندا» التي تعتبر احدى اضخم شركات النفط في كندا وتملك الحكومة الكندية ٢٠ في المائة من اسهمها، عثرت في اواخر عام ١٩٩٤ على كميات من البترول والغاز الطبيعي في حقول «تنرهيرت» وقدرت الشركة مخزون الحقل الرئيسية بنحو ٤٣ مليون برميل من النفط.

أبحاث

أضواء على الجهود الدولية للحد من المنفوثات الكربونية

تقليص النفط والفحم مكلف واستخدامهما يهدد بكوارث طبيعية!

● في مطلع شهر نيسان/ ابريل الماضي، انعقد في برلين مؤتمر عالمي ضمن ممثلين عن ١٥٠ بلداً لمعالجة التغير المناخي في العالم بفعل ارتفاع مستويات انواع من الغاز في الجو تهدد بزيادة درجات الحرارة في العالم مما قد يؤدي الى كوارث طبيعية خطيرة.

وكان هذا المؤتمر يهدف الى اعلاء الاقتراحات الهادفة الى خفض النفث الكربوني في الجو وهو النفث الناتج من عوادم السيارات والعامل التي تستخدم النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري.

واعتبر مؤتمر برلين، نوعاً من المتابعة لقمة ريو دو جينيرو العالمية سنة ١٩٩٢ التي حددت هدفاً يتوخى تخفيض النفث الكربوني سنة ٢٠٠٠ الى المستوى الذي كان عليه سنة ١٩٩٠ لكن الشكوك مازالت قائمة حول تنفيذ الدول الموقعة على بيان ريو دو جنيرو ولتعهداتها هذه.

ويقول تقرير صادر عن الاتحاد الاوروبي بهذا الخصوص، ان الدول الاوروبية الوحيدة التي يمكن ان تتقيد بالهدف المنشود، هي المانيا وبلجيكا وبريطانيا فقط. وفي اعتقاد العلماء والخبراء، الذي شاركوا في مؤتمر برلين، ان الهدف المحدد في قمة «ريو دو جنيرو» ليس كافياً. وفي اعتقادهم ان الخفض الكربوني يجب أن يصل الى مستوى اقل من مستوى سنة ١٩٩٠ بحوالى ٢٠٪.

وفي رأي هؤلاء العاملين في اطار الندوة الدولية حول التغير المناخي، ان وقف الارتفاع بدرجات الحرارة العالمية تحتم على الدول الصناعية خفض استهلاكها لأنواع الوقود الحجري بنسبة ٦٠٪ وان تمتنع الدول النامية عن زيادة منفوثاتها الكربونية امتناعاً تاماً. غير ان هذه المقترحات لم تلقَ آذناً صاغية، لأن تحقيقها يقتضي إعادة تركيب الاقتصاد العالمي بصورة جذرية مما ينعكس انعكاساً سلبياً على النمو الاقتصادي.

وتشير الدراسات المنشورة حول علاقة النفث الكربوني بالتغير المناخي العالمي اليأن ما يحرق في العالم من الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي سنوياً يطلق من الغازات في الجو ما مقداره ٦ مليارات طن متري معظمها بشكل ثاني أوكسيد الكربون.

وتقول احدى هذه الدراسات انه منذ بداية الثورة الصناعية سنة ١٧٥٠ تصاعد في الجو من جراء احراق الوقود الحجري ما يزيد على ٢٢٥ مليار طن متري من الكربون. وهي كمية اكبر بكثير من قدرة النباتات والغابات والمحيطات العالمية على امتصاصها في الدورة الطبيعية، بحيث ان الشواهد العلمية تؤكد ان نسبة ثاني اوكسيد الكربون العائم في اجواء العالم تزيد الآن ٢٥٪ مما كانت عليه قبل قرن من الزمان، ومما يزيد هذه المشكلة تفاقماً عمليات قطع الاشجار في الغابات الكثيفة بسبب تزايد السكان والحاجة الى الاراضي الزراعية.

ويلاحظ ان توصيات «مؤتمر ريو دو جينيرو» الطوعية على الرغم من أهميتها نظرياً لم تتحقق في الواقع نظراً الى ان تطبيقها يحتاج الى جهود جدية ورصد أموال كافية وهي أمور تتعلق بالالتزام السياسي للدول الرئيسية المستهلكة للنفط والوقود الحجري. وبالنظر الى المشكلة من منظار داخلي يتبين ان غالبية النفث الكربوني جاءت من عدد قليل من الدول الصناعية المتقدمة. ففي سنة ١٩٧٣ مثلاً، كانت نسبة ٦٠٪ النفث الكربوني العالمي من نصيب الدول العشرين المنضوية في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» التي تضم ١٩٪ فقط من سكان العالم. لكن هذه الدول اوقفت زيادة النفث خلال العقد الماضي بحدود ٥٪ فقط. بحيث هبط نصيبها من النفث العالمي الى ٥٠٪.

والملفت للنظر خلال العقدين الماضيين ان دولتين اسيويتين هما الصين والهند زاد نفثهما، بمعدل ٧٠٪ من مجمل الزيادة العالمية. وهي ظاهرة من شأنها ان تنقل تركيز الضغوط على الدول النامية المعروفة باسم النمور في حوض الباسيفيك، جنوب أسيا، لمنعها من زيادة المنفوثات الكربونية التي يقدر لها ان تبلغ ضعفي منفوثات الدول الصناعية في منظمة التعاون بحلول سنة ٢٠١٠.

ويبين الجدول (في مكان آخر) كانت اصدرته وزارة الطاقة الاميركية سنة ١٩٩٤، تراتبية الدول النافثة والمستخدمة للطاقة في سنة ٢٠١٠ قياساً في مستويات سنة ١٩٩٢.

استخدام الطاقة والمنفوثات الكربونية ١٩٩٢ - ٢٠١٠

ومن أهم المقترحات لوقف التصاعد في النفث الكربوني ثلاثة تقوم أساساً على الحد من زيادة إستهلاك النفط والوقود الحجري:

■ الاول، ان تحاول دول العالم تحسين كفاءتها في إستخدام الطاقة، اي تقليص كمية الطاقة اللازمة لانتاج وحدات معينة من الخدمات والسلع عن طريق تحسين التكنولوجيا وتحسين عمليات الانتاج وغير ذلك. ومن هذا القبيل مقترحات منظمة التعاون ومنظمة الطاقة الدولية باقامة ما سمي (مبادرة «التكنولوجيا المناخية» لتخفيف الغازات المؤثرة في المناخ عن طريق تقليص إستخدام الطاقة والكفاءة في استخدامها).

■ الثاني، تشجيع التحول البنيوي من العمليات الشديدة الاستهلاك للطاقة نسبياً مثل، عمليات صهر الالومنيوم والحديد والصلب وتكرير النفط وصناعة المواد البتروكيماوية نحو مجالات قليلة الاستخدام للطاقة مثل الخدمات المعلوماتية.

■ الثالث، إستبدال مصادر الطاقة التقليدية بمصادر غير نافثة للكربون مثل الطاقة الشمسية وقوة الرياح والطاقة المائية. او الاقل نفثاً للكربون من النفط والفحم مثل الغاز الطبيعي. لكن المشكلة ان نظام العمليات الانتاجية السائد الآن والمعتمد على النفط والفحم الحجري هو ارخص بكثير من البدائل في المدى القصير والتي في المدى المتوسط. وهذا العائق الاقتصادي من غير المنتظر ازاحته بسهولة.

البلد	منفوثات الكربون ١٩٩٢ (بملايين الاطنان المترية)	منفوثات الكربون ١٩٩٢ (النسبة المئوية من المجموع العالمي)	منفوثات الكربون ٢٠١٠ (بملايين الامتار المترية)	منفوثات الكربون ٢٠١٠ (النسبة المئوية من المجموع العالمي)
الولايات المتحدة	١٣٤١	٢٢٪	١٦٣٢	٢٠٪
الدول الاوروبية الاعضاء في منظمة التعاون	١٠٤٢	١٧٪	١٣١٤	١٦٪
اليابان	٣٢٠	٥٪	٤٤٣	٥٪
دول اخرى في منظمة التعاون	٢٣٠	٤٪	٢٨٣	٤٪
المجموع لمنظمة التعاون	٢٩٣٣	٤٩٪	٣٠٧٢	٤٥٪
الاتحاد السوفياتي سابقاً	٨٦٨	١٥٪	١٠٣٧	١٣٪
الصين	٦٧٨	١١٪	١١٧٠	١٤٪
اوروبا الشرقية	٢٣٦	٤٪	٢٩٧	٤٪
بقية العالم	١٢٥٢	٢١٪	١٨٩٩	٢٤٪
المجموع خارج منظمة التعاون	٣٠٣٥	٥١٪	٤٤٠٣	٥٥٪
المجموع العالمي	٥٩٦٨	١٠٠٪	٨٠٧٥	١٠٠٪

سوريا

تجربة رائدة قد تمتد الى لبنان والأردن

حلم سوريا الخضراء بدأ يتحقق!

● عرف عن الرائد الراحل باسل الاسد، نجل الرئيس حافظ الاسد، اهتمامه بالحفاظ على البيئة الطبيعية فكان حلمه اعادة تشجير مساحات كبيرة من المرتفعات القاحلة في سوريا، فعمل على توفير ملايين الأغراس لهذه الغاية. وقد امتد حلم باسل الاسد الى شمال لبنان، حيث قدم لصديقه، نائب زغرتا والوزير السابق سليمان فرنجية، قرابة ٨٠٠ الف غرسة لاعادة تشجير المناطق الجبلية الجدباء.

وبعد حوالى ثلاث سنوات من رحيل باسل الاسد، الذي لقي مصرعه في حادث سيارة في مطلع سنة ١٩٩٤ اثناء توجهه الى مطار دمشق في طريقه الى المانيا، بدا هذا الحلم الأخضر الذي رعاه يزهر ويتحقق. وبذلك قدم علاجاً لمشكلة زراعية مزمنة وضاغطة تعد تجربة رائدة في الشرق الاوسط. ذلك ان ملايين الهكتارات من التلال المستخدمة كمراع في السابق قد أنهكها الاستعمال الكثيف وفقدت قيمتها الزراعية واصبحت عديمة النفع كمراع للماشية. ومن اسباب ذلك سوء الادارة والاستخدام العشوائي من قبل المزارعين والافراط في رعي الماشية والضغوط السكانية بسبب ارتفاع عدد السكان في سوريا عموماً، وانظمة التضمين والتأجير التي حالت دون احداث التحسينات المرجوة مما أضعف تلك الاراضي بفعل تراكم المشكلات المزمنة بحيث لم تعد تلك الاراضي تصلح إلا كزرائب للأغنام، فلا تتوفر فيها أي خضرة للماشية. وكان من نتيجة ذلك هبوط انتاج الحليب واللحوم وتقلص اعداد الماشية.

أما الآن فقد بدأ مشروع التشجير يعطي ثماره في سوريا، وخصوصاً في منطقة «الباب» ، حيث اسهم الفنيون في «المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة» «إيكارداء» ، الذي يتخذ من مدينة حلب مقراً له ، ويعمل على مساعدة الدول العربية لزيادة الانتاجية الزراعية.

ولما كانت تلك المناطق تفتقر الى هطول الامطار التي لا يزيد هطولها على ٢٥٠ ملليمتراً طوال السنة، فإن الاراضي المحيطة بالقرى هناك لا تصلح للزراعة التقليدية القائمة على المحاصيل، بحيث أن معظم المزارعين يعيشون على رعاية الأغنام.

كذلك، جرى تسميد سفوح التلال لمعالجة النقص الذي تعانيه في المواد الفوسفورية.

وأثناء عمليات احياء التشجير والتسميد والانبات منع الفلاحون من رعي المواشي هناك حتى أورقت واخضوضرت.

ويعتقد الدكتور كريستيانسن، العامل في مركز «إيكارداء»، ان هذا النظام المتعب سيلعب دوراً كبيراً ومهماً في وقف عملية تردي الارض الزراعية. ويقضي هذا النظام بمنع أصحاب المواشي من رعيها في المناطق المجدد تشجيرها، خلال شهري نيسان/ ابريل وأيار/ مايو، عندما تزهر النباتات وتعطي بذورها بحيث تنبت وتزهر في المستقبل.

وينجاح هذه التجربة في سوريا، من المتوقع ان تمتد الى لبنان والى الاردن. لكن المشكلة الآن ان كميات البذور واعداد الاغراس اللازمة ليس متوفرة بالقدر الكافي. ومن المنتظر ان يعالج هذا النقص خلال السنوات المقبلة حتى سنة ٢٠٠٠. وفي هذه الاثناء لا بد من عملية ثقافية مرافقة لتوعية المزارعين وتدريبهم على إدامة هذا النظام وتجدده التلقائي في المستقبل.

فرنسا

٢,٥ مليون سيارة ودخان وأمراض تنفسية

باريس... اكثر الأوروبيات تلوثاً!

● رئة باريس صارت منخورة بالتلوث.

تختنق باريس كل يوم الف مرة. أنوارها الساطعة تبهت، تلفها غمامات رمادية، تسرح البيدين فوقها، «برج ايفل» المنتصب على الزمان علامة فارقة، يختفي. تلفه الغيمة الرمادية، يصبح عنواناً ضائعاً. ولولا أضواء «قوس النصر» الناعسة لكان هو الآخر ضاع في الليل الرمادي الذي يأتي قبل الليل.

وفي باريس يلقى ٣٥٠ شخصاً على الاقل حتفهم سنوياً بسب فشل القلب أو الرئتين في اداء وظائفهما. وحتى عندما تهب الرياح على ضفاف «نهر السين» تنشر سموم، سيارات يزيد عددها من ٢.٥ مليون تلوث وتؤذي من يتنفسها.

في لغة ارقام الاحصائيات ان عشر سكان باريس يعانون من مشكلات في التنفس.

ويتطرق مصممو الأزياء الفرنسيون المعروفون الى مواضيع مثل «الشقي» وهو قناع يشهد اقبالاً واسعاً ويمنع تنشق الغازات المنتشرة في المدينة.

ويعاني رجال شرطة المرور من صداع الشقيقة (المبغرين) وآلام الحنجرة لدى إنتهاء دوامهم.

وقليلة هي اوجه الشبه بين باريس والعاصمة التايلاندية بانكوك، الا ان الامسيات التي تضيئها الانوار البرتقالية والزهرية والتي اثارت يوماً ذعر الفنانين الانطباعيين تشبه السحب رصاصية اللون فوق «بانكوك».

وعندما تقف الشمس في وسط السماء ترش الناس بالعرق المالح وتلملم القيء من كل المطارح ترمي اشعتها اللاهبة على صفوف السيارات العالقة في زحمة السير ترتفع معدلات الاوزون الى ما فوق النسب المعقولة فيصبح الهواء في باريس مسمماً اكثر من دخان مدينة لوس انجلوس الأميركية.

ويثير هذا الوضع غضب الباريسيين. فثلثا السكان يعتبرون التلوث قلقهم الاكبر بحسب ما ظهر في استطلاع للرأي نشر مؤخراً. وتحول الاشخاص الذين كانوا ينزعجون من الاشارات التي تمنع التدخين في المقاهي فجأة الى مدافعين عن الهواء النقي.

وتحركت حكومة آلن جوبيه، دارت تستطلع، وتحصي، فتبين لها ان ٨٨٪ من الفرنسيين يعتقدون ان نوعية الهواء، الذي يتنشقونه تتدهور.

واكدت مجموعة من الاطباء ومناصري البيئة ان ما جرى لمعالجة الوضع قليل للغاية. واتهم بعضهم الرئيس جاك شيراك بالتلهي بأمور الخارج على حساب ما يعانيه الناس في الداخل، وأنه يترك السلطات المختصة تمضي في التعتيم على مشكلة التلوث التي بدأت تشكل تهديداً اقتصادياً...

فباريس هي المدينة التي يزورها اكبر عدد من السياح في العالم، لكن الكثير من هؤلاء يغادرونها غير مرتاحين بسبب الدخان المنبعث من عوادم السيارات والضجيج. وتظهر مفارقة في هذا الاطار وهي ان باصات السياح العاملة بوساطة الديزل تشكل واحداً من أهم اسباب التلوث. ويمكن لنوعية الهواء في باريس ان تصبح مماثلة لتلك الموجودة في مكسيكو خلال عقد من الزمن إذا إستمر المعدل الحالي من التدهور.

ويقول علماء الامم المتحدة ان ما من طريقة محددة لمقارنة نوعية الهواء في مدن العالم بسبب تباين نوعيات الملوثات وعوامل الطقس وانظمة القياس.

إلا أن «منظمة الصحة العالمية» باريس ضمن لائحة المدن الخمس عشرة الاكثر تلوثاً في أوروبا.

يأتي الليل اليها قبل الليل الآخر. تسقط باريس في التجربة، وتظل عوادم ٢.٥ مليون سيارة تنفث في احشائها الغمائم السود تميتها في اليوم الف مرة.

بروفيل

المحظوظ...

● لم يشهد لبنان سابقاً رئيساً حالفه الحظ مثل الرئيس الحالي الياس الهراوي. فقد كانت الرئاسة بالنسبة اليه، كما هي بالنسبة إلى أي مواطن ماروني، حلماً فصارت حقيقة، بل حقيقة متواصلة. ومن حظه أيضاً أن لبنان في عهده المديد انتقل من الحرب الأهلية إلى السلم الأهلي، فسجلت له مأثرة ليس له فيها يد.

وقد استطاع أن يمدد رئاسته، على الرغم من المعارضة الشديدة لمثل هذا المنحى بناء على السوابق، حيث أخفق رؤساء سابقون قبله ولاعتبارات ليس له فيها يد أيضاً. ومن أسباب حظوظه أنه من لبنانيي التخوم، أي من المناطق الواقعة في التخوم السورية. ومن ذلك نشأت بينه وبين الرئيس السوري حافظ الأسد مودة خاصة وقناعات مشتركة أحسن توظيفها وحافظ عليها.

ومع أن كثيرين من الموارنة المعارضين تحفظوا عليه بسبب هذه العلاقة الخاصة، فإنهم لم يطعنوا في شرعيته كرئيس دستوري على الرغم من الاعتراضات الدستورية على التمديد لرئاسته بعد انتهاء مدتها.

لكن، كما كان الياس الهراوي محظوظاً بسوريا، كانت سوريا محظوظة به أيضاً. وحتى في مصر التي زارها لحضور القمة العربية الأخيرة خصه المصريون بتكريم ملحوظ عندما أخذوه لتفقد «بيت الهراوي» الذي يجري ترميمه لإضفاء صفة تاريخية عليه!

وكان محظوظاً أيضاً باستحضار رفيق الحريري لرئاسة الحكومة، وربما من قبل ذلك، كأغنى رئيس بين المسلمين الذين تولوا هذا المنصب من قبل. فالرئيس الهراوي، على ما يبدو مولع ولعاً خاصاً بأصحاب الثروات الطائلة التواقين عادة إلى الوجاهة التي يفتقرون إليها!

وبعد تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية بموجب الوثيقة الدستورية الجديدة التي أقرت في مؤتمر الطائف، وإسناد رئاسة الحكومة تالياً إلى رفيق الحريري، خيل إلى بعضهم أن رئيس الجمهورية لم يعد الرجل الأول في الدولة اللبنانية، فأطلقوا على الياس الهراوي «الرئيس الأول والرجل الثاني». لكنه ما لبث أن أكد أوليته، وإن كان مرد ذلك إلى تبدد هالة الحريري الأولى وانكشاف خزعبلته.

ومع أن كثيرين من اللبنانيين يقولون إن معظم رؤساء الحكومات السابقين كانوا أفضل من بعض رؤساء الجمهورية الذين رافقوهم، وهو قول قد يكون فيه شيء من الصحة، فإن مقام رئاسة الجمهورية بقيت له منزلة خاصة لدى الجسم اللبناني، وخصوصاً لدى المسيحيين الموارنة، وإن كان السياسيون الموارنة أكثر اللبنانيين تناولاً للرئاسة بالطعن والتجريح، من رئاسة بشارة الخوري وكميل شمعون إلى رئاسة فؤاد شهاب والياس الهراوي. حتى ريمون إده في تعريضه بالرئيس الياس الهراوي في مجالسه في باريس قال مرة إن بلدة الياس الهراوي كان اسمها «حوش النُّور» قبل أن يغيرها هو - أي إده - إلى «حوش الأمراء» يوم كان وزيراً للداخلية في العهد الشهابي!

كذلك يبدو أن الرئيس الهراوي محظوظ باللبنانية الأولى السيدة منى، على نحو يشبه نظرة الرئيس الأميركي كلينتون إلى زوجته هيلاري عندما دعا الناخبين إلى انتخابه تحت شعار «اثنين في واحد»، أي انتخبوني رئيساً تحصلون على رئيسين!

وإذا كان المجلس النيابي السابق الذي انتهت مدته أخيراً، وقد جرى انتخابه في الولاية العادية للرئيس الهراوي، هو الذي مدد رئاسته، فإن المجلس المقبل الذي سينتخب في ظل الولاية الهراوية الممددة قد يجد مناسباً أيضاً التمديد له مرة ثانية وربما ثالثة. ذلك أن التغيير، سوى الحفاظ على الشكل الدستوري، لن يغير في الواقع اللبناني شيئاً. وهذا إذا تم، من شأنه أن يصل بحظوظ الرئيس الهراوي إلى ذروتها التي لا يتوقعها هو نفسه!

ومن الملاحظ أن أقل حظوظ الرئيس الهراوي هي في مدينته زحلة التي مثلها في المجلس النيابي الأسبق. وهو المجلس الذي ضرب الرقم القياسي في التمديد لنفسه، مصداقاً للقول المأثور: «لا كرامة لنبي في وطنه». فقد كانت الكرامات الزحلية كلها في ذلك الوقت من نصيب جوزيف سكاف الذي يقال إن انتخاب الهراوي رئيساً للجمهورية قد عجّل في مفارقته الحياة! فهذا الرجل العادي بين الرجال الاستثنائيين، قد أصبح رئيساً استثنائياً بين الرؤساء العاديين. وما تم له قد يكون بفضل حظه الذي «يفلق الصخر»، كما يقول اللبنانيون، وإن كان بعضهم يقول إن حظه جاء من سوء حظ لبنان الذي اعترا إلى درجة اعتبار الهراوي منقذاً، ومن سوء تصرف الزعامات المارونية الطامحة بجنة الحكم إلى درجة الاقتتال عليها وتهديم البلاد باسم الدفاع عنها والحفاظ على استقلالها وسيادتها. على الأقل، فهو صريح، إذ قال للمعاقين يوماً: لقد كنت معاقاً مثلكم! وهو لم يقل كسابقيه من الرؤساء اللبنانيين: «ومن بعدي الطوفان»، بل هو شاكر ربه وحظه وكونه... من التخوم السورية!

الضيف

أطعم الفم لتستحي... العين

وفيق السعيد أكرم الجامعة التي احتقرت الليدي ثاتشر!

● قلة من غير عارفي رجل الأعمال السوري وفيق السعيد سمعوا باسمه قبل بروز علاقته مع الليدي مارغريت ثاتشر يوم كانت رئيسة للحكومة البريطانية، وظهوره معها في صور عائلية. لكن اسم وفيق السعيد سرعان ما أصبح على كل شفة ولسان وعلى صفحات الصحف البريطانية الرصينة والغوغائية على السواء، بعد صفقة «اليمامة» لتزويد المملكة السعودية بطائرات «تورنادو» البريطانية في مبادلة نفطية بقيمة قدرت بمبلغ ٣٠ مليار جنيه استرليني.

وقد تعاظمت الاشاعات والأقاويل في حينه عن علاقة مالية ما بالصفقة المذكورة لمارك ثاتشر، نجل رئيسة الحكومة البريطانية السابقة، مما حمل مارك ثاتشر على مغادرة بلاده للإقامة في الولايات المتحدة قبل انتقاله أخيراً للإقامة في جنوب إفريقيا. كذلك انتقل وفيق السعيد من محل إقامته في لندن للإقامة في إمارة موناكو حيث لا يزال مقيماً حتى الآن، لأسباب لم تعرف على حقيقتها بعد.

وفي الشهر الماضي، أثيرت عاصفة جديدة حول وفيق السعيد في بريطانيا عندما أعلن عن تقديم تبرع إلى جامعة أوكسفورد بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني (٣١ مليون دولار) لإنشاء كلية فيها لادارة الأعمال. والملفت للنظر أن الاعلان عن هذا التبرع جاء، عند انتهاء السنة الدراسية، وقبل في تفسير ذلك انه متعمد لئلا يثير تحفظات الأساتذة والطلاب.

وقد يكون هذا التفسير معقولاً، لأن الدوائر الثقافية في الغرب تتساءل عادة عن مصادر الأموال على الرغم من الحاجة إلى التبرعات والسعي إليها. فعندما قدم السعيد تبرعه لجامعة أوكسفورد، كانت شركة «بات إنداستريز» للتبغ قد قدمت تبرعاً متواضعاً بقيمة ٥،١ مليون جنيه إلى جامعة كامبريدج المنافسة مما أثار عاصفة من الاحتجاجات في الأوساط الأكاديمية حول أخلاقية قبول تبرعات من مثل هذه الجهات التي تتعرض لمقاومة انتاجها على الصعيد الاجتماعي.

والملفت للنظر أيضاً أن وفيق السعيد قدم تبرعه إلى جامعة أوكسفورد التي لم يدرس فيها، متجاوزاً كامبريدج التي درس فيها فترة. ومما يذكر على سبيل المفارقة كذلك، أن جامعة أوكسفورد بغالبية أساتذتها رفضت تكريم مارغريت ثاتشر يوم كانت رئيسة للحكومة البريطانية في أول سابقة من نوعها في تاريخ تلك الجامعة العريقة، فكان ذلك بمثابة إهانة مقصودة وتحقيراً متعمداً في وقت كانت فيه الليدي ثاتشر مالئة الدنيا وشاغلة الناس، وعلى علاقة وثيقة ووطيدة مع وفيق السعيد إياه!

ومع ذلك، تعرض هذا التبرع السخي لجامعة أوكسفورد من رجل الأعمال السوري - السعودي (على قياس رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري اللبناني - السعودي)، لانتقادات وتحفظات عديدة في الأوساط البريطانية، أبرزها تحفظات جماعات الحفاظ على البيئة الطبيعية وحزب الخضر لأن السعيد كما تردد يصر على إقامة الكلية التي تبرع لها على ملعب تاريخي لكرة القدم في وسط مدينة أوكسفورد، رافضاً إقامتها في مواقع نائية. كما تردد انه رفض استخدام تبرعه السخي، وهو أكبر تبرع تتلقاه الجامعة منذ أكثر من ٥٠ سنة، في توسيع الكلية القائمة حالياً.

وهذا الاختيار يثير الآن معركة حامية الوطيس بين الجامعة وبلدية مدينة أوكسفورد حيث هناك في المجلس البلدي أعضاء من أساتذة الجامعة بعضهم لديه تحفظات على تبرع وفيق السعيد، ومنهم مايك وودين الأستاذ في كلية باليول الذي نقل عنه قوله: «إن اللجنة الأخلاقية في الجامعة قد دققت في تبرع السعيد، لكنني أعتقد أن هناك أساساً للنظر في ما إذا كانت الجامعة تريد حقاً مالاً من مصدر كهذا مثير للجدل». وكان الاستاذ وودين يشير بذلك إلى علاقة السعيد بصفقة الأسلحة السعودية، مع أن السعيد قد نفى أكثر من مرة علاقته بتجارة السلاح!

وفوق ذلك، أصيبت أوساط الجالية السورية في بريطانيا بالدهشة لهذا التبرع الكبير الذي قدمه مواطنهم السعيد للجامعة البريطانية، وقال بعضهم إنه كان من الأجدر والأولى أن يتبرع لجامعة دمشق التي كان والده الدكتور رضا السعيد من مؤسسيها في مطلع هذا القرن!

لكن... للناس في ما يعشقون مذاهب!

AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
رأس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road,Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738